البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

09

التقرير السنوي

التقرير السنوي

٢٠٠٩

البنك التجاري الأردني - الإدارة العامة

المملكة الأردنية الهاشمية - عمان

ص.ب - ٩٩٨٩ عمان ١١١٩١

هاتف - ٥٢٠٣٠٠٠ (٩٦٢٦)

فاكس - ٥٦٦٤١١٠ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني - jcb@jcbank.com.jo

الموقع الإلكتروني - www.jcbank.com.jo

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم

رسالة البنك

رؤيتنا المستقبلية:

نتطلع إلى تطوير البنك التجاري الأردني ليكون بنكاً مميّزاً في خدماته بما يجعله من أبرز البنوك في تلبية حاجات العملاء من المنتجات والخدمات المصرفية المتطوّرة حسب أحدث وأفضل وأسلم المعايير المتعارف عليها دولياً.

مهمتنـــــا:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة في قطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي إحتياجات العملاء المالية المختلفة مع تدعيم هذه الخدمات بحلول مصرفية مناسبة وتقنيات متطوّرة وشبكات توزيع فعالة ملتزمين بتحقيق العوائد لشركائنا من المتعاملين مع البنك وكذلك المساهمين والعاملين فيه.

قيمنـــــا:

- موظفونا هم أفضل مواردنا.
- أولويتنا القصوى إرضاء المتعاملين معنا وتوسيع قاعدتهم.
- الشفافية القصوى أساس مصداقيتنا.
- أخلاقيات التعامل وصدقيتنا هي نهجنا.
- نلتزم بالتطوّر المستمر.
- خدمة المجتمع هي واجب كبير لدينا.

المحتويات

أعضاء مجلس الإدارة..... ٧

كلمة رئيس مجلس الإدارة..... ٨

الإدارة التنفيذية..... ١٠

أضواء على البيانات المالية..... ١١

تحليل نتائج الأعمال..... ١٥

أهم المؤشرات المالية..... ١٨

التطوير والتحديث..... ١٩

التقدير والامتياز..... ٢١

المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع..... ٢٢

الخطة المستقبلية..... ٢٣

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات..... ٢٧

الإيضاحات حول القوائم المالية..... ٣٥

بيانات الإفصاح..... ٨٣

دليل وسياسة التحكم المؤسسي..... ٩٥

الهيكل التنظيمي..... ١٠٦

فروع البنك..... ١٠٧

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد ميشيل فائق الصايغ

رئيس مجلس الإدارة

معالي السيد أيمن هزاع المجالي

نائب رئيس مجلس الإدارة

معالي الدكتور جواد حديد

الرئيس التنفيذي/ المدير العام

سعادة السيد محمد سميح عبد الرحمن بركات

سعادة السيد أيمن محمود كساب

ممثلاً عن المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي

سعادة السيد مروان صلاح جمعة

ممثلاً عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغاية ٢٠٠٩/١٢/٢١

سعادة السيد فايق ميشيل الصايغ

ممثلاً عن شركة صايغ بروس

مدققو الحسابات

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

كلمـة رئيـس مجلـس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام،

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة، فإنه لمن دواعي سرورنا أن نتقدم إليكم بالتقرير السنوي للبنك التجاري الأردني للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ كانون أول ٢٠٠٩.

على الصعيد العالمي كانت سنة ٢٠٠٩ سنة تحديات ومحاولات لتصويب اختلالات ما يزيد عن عقدين سابقين من الزمن. ومن الممكن أن تبقى تلك السنة في الذاكرة باعتبارها السنة التي شهدت خروجاً غير متوقع لكثير من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية العالمية من دائرة المنافسة متأثرة بتبعيات الركود الاقتصادي الذي بدأ في سنة ٢٠٠٨ واستمرت آثاره خلال سنة ٢٠٠٩. وعلى الرغم من ذلك، فقد بزغ بصيص أمل في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٩ ليبادر عودة الاقتصادات العالمية إلى النمو من جديد. فقد بينت التقارير الاقتصادية تقلصاً في معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعزّزت مواقع الدولار وارتفعت أسعار النفط بعد وصولها إلى مستويات متدنية تعكس حال الركود الاقتصادي العالمي. وأفصح التقرير الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بأنّ الاقتصاد العالمي يتوقع أن يعاود نموه في سنة ٢٠١٠ "ولكن ليس بالشكل المطلوب". فيمكن لمؤشر النمو أن يبلغ بالمتوسط ٢,٥٪ ولن يتجاوز ٢٪ في الولايات المتحدة الأمريكية وسيكون بمستويات أدنى من ذلك في بلدان الاتحاد الأوروبي واليابان، في حين سيصل في الصين والهند إلى ٩٪ و ٦,٥٪ على التوالي، علماً بأنّ الأخيرتين اعتادتا على معدلات نمو أعلى من ذلك. ويتوقع لهذا المؤشر بأن يكون أعلى في البلدان النامية مما هو عليه في الدول المتطوّرة حيث يتوقع صندوق النقد الدولي نمو اقتصادات منطقة الشرق الأوسط بمعدل ٢,٤٪ في سنة ٢٠١٠.

على الصعيد المحلي ولتصويب الاختلال في السياسات المالية، لا سيما جانب الإنفاق منها، فقد هدفت موازنة سنة ٢٠١٠ إلى خفض العجز المتفاقم (والذي كان ينمو بمعدل ٦٪) مع إتباع سياسات نقدية توسعية تهدف لإنعاش الاقتصاد الوطني من تأثير التراجع الاقتصادي العالمي. فقد استهدفت الموازنة العامة مبلغ ٤,٥ مليار دينار لمواجهة النفقات الجارية مما سيساعد في خفض عجز الموازنة إلى ٦٨٥ مليون دينار أي ما نسبته ٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩. وقد أشارت توقعات صندوق النقد الدولي بأنّ السياسة المالية والنقدية التي اتبعها الأردن خلال الأزمة المالية حالت دون تعثر مؤسسات القطاع العام والخاص. وقد لعب البنك المركزي دوراً فاعلاً خلال فترة الأزمة المالية العالمية، حيث قام بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على أربعة مراحل متتالية، اتبعها بتخفيض نسبة المتطلب القانوني لاحتياطي ودائع العملاء لدى البنوك وغيرها من الإجراءات التي من شأنها إعادة مستويات التمويل المصرفي إلى سابق عهدها تحفيزاً لعودة النشاط إلى مختلف القطاعات الاقتصادية. وبهذا الصدد فقد توقعت التقارير الاقتصادية بأنّ معدل النمو

الاقتصادي سيتراوح بين ٣ – ٤٪ في سنة ٢٠١٠ ومعدل سعر المستهلك سيرتفع من ٢٪ كما في سنة ٢٠٠٩ ليصل إلى ٤٪ في السنة القادمة وإنّ احتياطيات البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية ستستقر عند مستوى ٩,٥ مليار دولار.

وعلى صعيد الصناعة المصرفية، فقد لمست البنوك الأردنية أثر التباطؤ الاقتصادي من خلال بعض الصعوبات في التزام المقترضين بالسداد لا سيما في المواعيد المحدّدة في اتفاقيات الإقراض. ونستطيع القول أنّ معدّلات التعثر بقيت ضمن الحدود المتعارف عليها دولياً، علماً بأنّ التحوط باحتجاز مخصصات مقابل هذه الديون كان له تأثير سلبي على البنوك حيث أدى إلى خفض صافي الأرباح مع اعتقادنا بأنّ هذا التأثير السلبي هو تأثير عابر لأنّ هذه المخصصات قد تشكّل مصدراً للإيراد في حال انتفاء الحاجة إليها في السنوات اللاحقة. وفي هذا السياق نلاحظ أن معدل نمو إجمالي المحفظة الائتمانية للبنوك خلال سنة ٢٠٠٩ وصل ٢٪ علماً بأنّ المعدل قد تجاوز ١٥٪ في سنة ٢٠٠٨ وذلك نتيجة حالة عدم التأكد التي سادت الأسواق المحلية في سنة ٢٠٠٩ مع العلم بأنّ بعض الدراسات توقعت عودة نمو إجمالي محفظة التسهيلات لدى القطاع المصرفي بنسبة ٤٪ في سنة ٢٠١٠.

استطاع البنك التجاري الأردني وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي واجهت القطاع المصرفي الأردني توظيف مصادر الأموال لديه في نوافذ استثمارية مجدية ومقبولة المخاطر مما ساهم في تحقيق إجمالي إيرادات تشغيلية بمبلغ ٤٧,٣ مليون دينار مقابل ٤٩ مليون دينار كما في نهاية السنة السابقة ٢٠٠٨. وقد جاء هذا الدخل من مصادر متنوعة شكّلت منها عوائد التسهيلات ٧٠٪ وعوائد السندات والأذونات ١٥,٣٪ هذا مع محاولة تعظيم الإيرادات من غير الفوائد والتي لا تحمل في طياتها أية مخاطر ائتمانية، وقد شكلت هذه الإيرادات ما نسبته ١٢,٨٪ من إجمالي إيرادات التشغيل.

واستمراراً لنهج البنك وتحقيقاً لرسالته في تلبية حاجات المتعاملين بجميع شرائحهم وقطاعاتهم، واصل البنك عملية توسيع شبكة فروعه. فقد حصلنا على الموافقات الرسمية لافتتاح فرع في مدينة بيت لحم في فلسطين والعمل جارٍ حالياً على استهداف مناطق حيوية أخرى داخلياً، علاوة على شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك والتي بلغت ٣١ جهازاً. أما على صعيد إعادة هندسة الفروع، فقد استمر البنك في أعمال التحديث على شبكة فروعه المنتشرة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب لتدخل جميعها في نطاق الهوية المؤسسية للبنك التجاري الأردني هذا بالإضافة إلى نقل بعض الفروع من مواقعها القديمة إلى مواقع أكثر حيوية تغطي متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية.

وفيما يلي أبرز المؤشرات المالية التي حققها البنك في سنة ٢٠٠٩:

١. ارتفعت أرصدة ودائع العملاء لدينا من ٤٢١,٥ مليون دينار كما في نهاية سنة ٢٠٠٨ لتصل إلى ٤٤٣,٣ مليون دينار وبمعدل نمو ٥,٢٪ كما في نهاية سنة ٢٠٠٩ لتشكل بذلك الوعاء الأساسي لتمويل توظيفات البنك.

٢. انخفض رصيد صافي المحفظة الائتمانية بمبلغ ٤٢,٥ مليون دينار وبما نسبته ١١,٥٪ لتصل إلى ٣٢٥,٨ مليون دينار عن رصيدها كما في نهاية سنة ٢٠٠٨. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لعمليات التسديد التي تمت على المحفظة الائتمانية بالإضافة إلى انخفاض الطلب الطبيعي على طلبات الاقتراض نتيجة لتراجع النشاطات الاقتصادية وحرص البنك على التركيز على منح الائتمان الذي يمتاز بالجودة العالية مع وضوح مصادر التسديد وملاءة المقترضين.

٣. عزَّز البنك قاعدة حقوق المساهمين من خلال زيادة رأس المال المدفوع بمبلغ ٣,٥ مليون دينار ليصل به إلى ٧٣,٠٥ مليون دينار بزيادة نسبتها ٥٪.

٤. بلغ مؤشر الكفاءة التشغيلية ٥١٪ وهو يتماشى مع معايير الأمان المصرفي الدولية والتي حددته بواقع ٥٠٪ وضمن حدود القطاع المصرفي الأردني حسب ما ورد في تقرير مؤسسة التقييم الدولية كابيتال انتليجنس.

٥. بلغ معدل العائد على متوسط الموجودات ٠,٩٪ ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية ٦,٢ ٪ متأثراً بالإجراء الاحترازي الذي قام به البنك باقتطاع مخصصات يعتقد أنها تزيد عن الاحتياجات التي تحددها معايير المحاسبة الدولية وكذلك عن متطلبات التعثر الفعلي من المقترضين. وقد بلغت هذه المخصصات لمواجهة احتمالات التعثر مبلغ ٣,٩ مليون دينار، مما يعني بأنَّ هذه المؤشرات ترتفع لتصل إلى ١,٥٪ و١٠,٦٪ على التوالي في حال استبعاد أثر هذه المخصصات.

ولا بدّ من التنويه هنا إلى أن البنك كان قد حصل على وديعة مجانية بموجب إتفاقية إعادة الهيكلة خلال سنة ٢٠٠٤ من البنك المركزي الأردني بمبلغ ٢١ مليون دينار، تم تسديدها بتاريخ ١٢/٣١/ ٢٠٠٨. وهذا يعني أنَّ عائد تلك الوديعة بمتوسط قدره حوالي ١,٥ مليون دينار سنوياً لم يتحقق سنة ٢٠٠٩ وكان لهذا الأمر تأثير سلبي آخر على صافي الأرباح سيتم تعويضه من نمو الأرباح في السنوات المقبلة.

وقد تكللت نتائج البنك بتأكيد مؤسسة التقييم الدولية كابيتال انتليجنس على التصنيف الائتماني الممنوح للبنك +BB لقوة مركزه المالي والمبني على أرض صلبة تم إختبارها في أحلك الظروف الاقتصادية والأزمة المالية العالمية، والتي جاءت نتيجة لجهد مشترك بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بجميع مستوياتها. وحسب تقرير مؤسسة كابيتال انتليجنس فقد استطاع البنك تحقيق معدلات نمو متوازنة بين معايير الربحيّة والسيولة وكانت معظمها تتماشى لا بل تفوق المعدل الوسطي للقطاع المصرفي الأردني، هذا دون الإخلال بمعايير الأمان المصرفي.

السادة المساهمين الكرام،

بناءاً على النتائج المحققة خلال سنة ٢٠٠٩، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع (١٠٪) من رأس المال على شكل أسهم مجانية تعزيزاً لقاعدة رأس المال في البنك استجابة لتوجهات السلطة النقدية ولتعزيز المركز المالي للبنك ولتوسيع قدرته التمويلية.

يسعدني أخيراً أن أعبر بالنيابة عن مجلس الإدارة عن خالص الشكر والتقدير للإدارة التنفيذية بجميع مستوياتها على الجهد المبذول لما فيه مصلحة شركائنا في العمل من مساهمين وعاملين ومجتمع محلي. وكذلك كل الشكر والعرفان للبنك المركزي الأردني ممثلاً بمعالي المحافظ الدكتور أمية طوقان على الحرص الدائم والعمل الدؤوب لما فيه رفعة جهازنا المصرفي وسلامة مركزه المالي. وكل الحب والولاء لصاحب الحضرة الهاشميّة جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين سدد على طريق الخير خطاه لرعايته الكريمة لمسيرة الاقتصاد الوطني.

واقبلوا مني خالص التحية والتقدير

ميشيل الصايغ

رئيس مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

معالي الدكتور جواد حديد	الرئيس التنفيذي المدير العام
الآنسة غادة الفرحان	نائب المدير العام
السيد غازي عدس	مساعد أول للمدير العام التسهيلات لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١
الدكتور محمد الأسدي	مساعد المدير العام العمليات والتكنولوجيا
السيد زياد الرفاتي	مساعد المدير العام للمالية
السيد أندريه الديك	مساعد المدير العام الخزينة والعلاقات الخارجية
السيد عامر علاوي	مساعد المدير العام التخطيط والفروع
السيد رامي حديد	مساعد المدير العام تسهيلات الشركات إعتباراً من ٢٠٠٩/٩/١٠

مدراء الدوائر:

السيد يسار النابلسي	مدير تنفيذي إدارة العمليات
السيد وليد زكي	مدير تنفيذي دائرة العلاقات التجارية والخدمات البنكية الخاصة
السيد شهاب حناينة	مدير تنفيذي دائرة العمل المصرفي الاستثماري
السيد فضل الدبيس	مدير تنفيذي دائرة المتابعة والتحصيل
السيد خضر أبو صقري	مدير دائرة الفروع والمبيعات الخارجية
السيد علاء قحف	مدير دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية
السيد فادي ربيع	مدير دائرة التسويق وتطوير المنتجات
السيد تيسير منصور	مدير الدائرة الإدارية لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١
السيد عبد الباسط القدومي	مدير دائرة البطاقات المصرفية
الأستاذ محمد النسور	مدير الدائرة القانونية
السيد مازن الخطيب	مدير دائرة المخاطر
المهندسة ديانا أومت	مدير الدائرة الهندسية
السيد جلال البلبيسي	مدير دائرة التدقيق الداخلي
المهندس نوفل بركات	مدير الدائرة العقارية
السيد صالح بدار	مدير دائرة التأمين المصرفي
السيد ضرار حدادين	مدير دائرة التخطيط والدراسات
السيد جمال الرقاد	مدير دائرة العلاقات العامة
السيدة شادن العتيلي	مدير دائرة التكنولوجيا والاتصالات بالوكالة

أضواء على البيانات المالية

١. نمو متوازن في بنود الربحية:

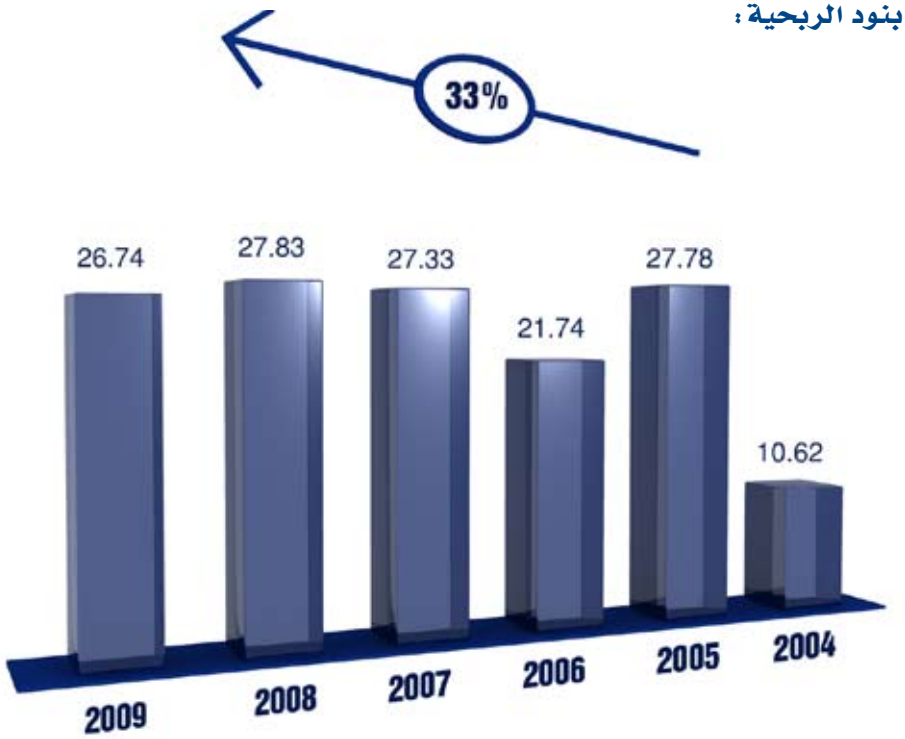

صافي إيرادات التشغيل (مليون دينار)

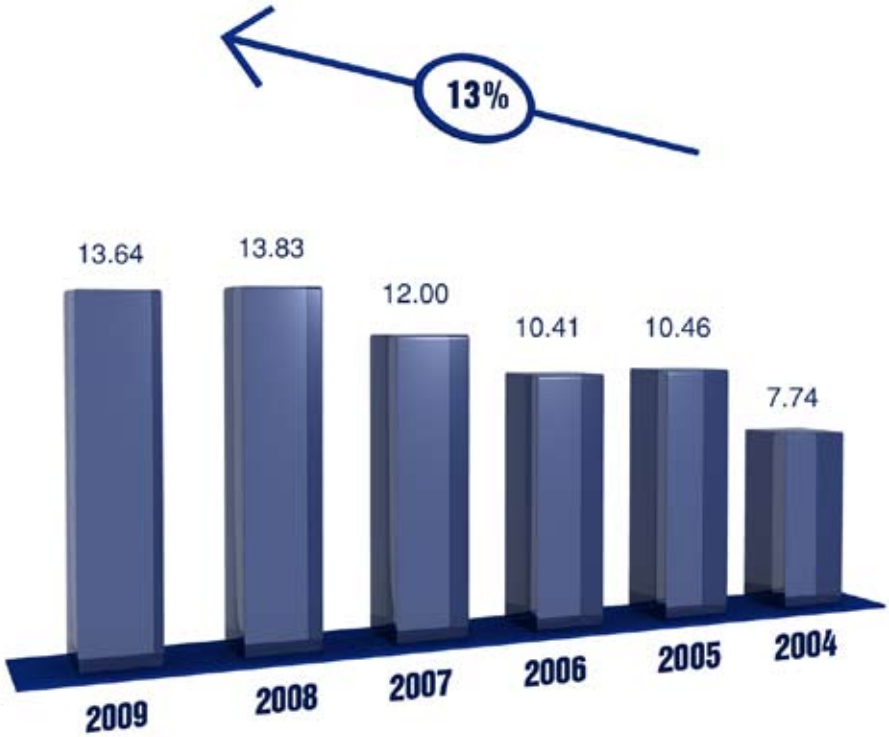

إجمالي مصاريف التشغيل (مليون دينار)

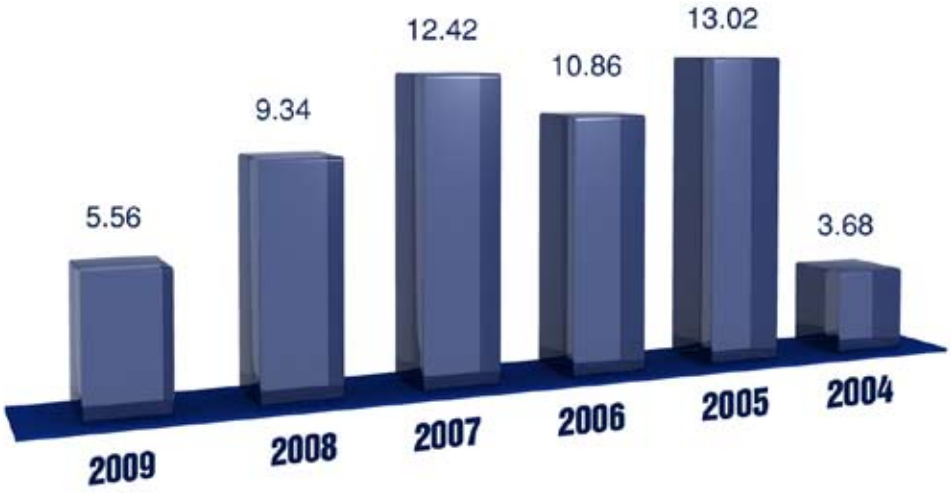

صافي الربـــح (مليون دينار)

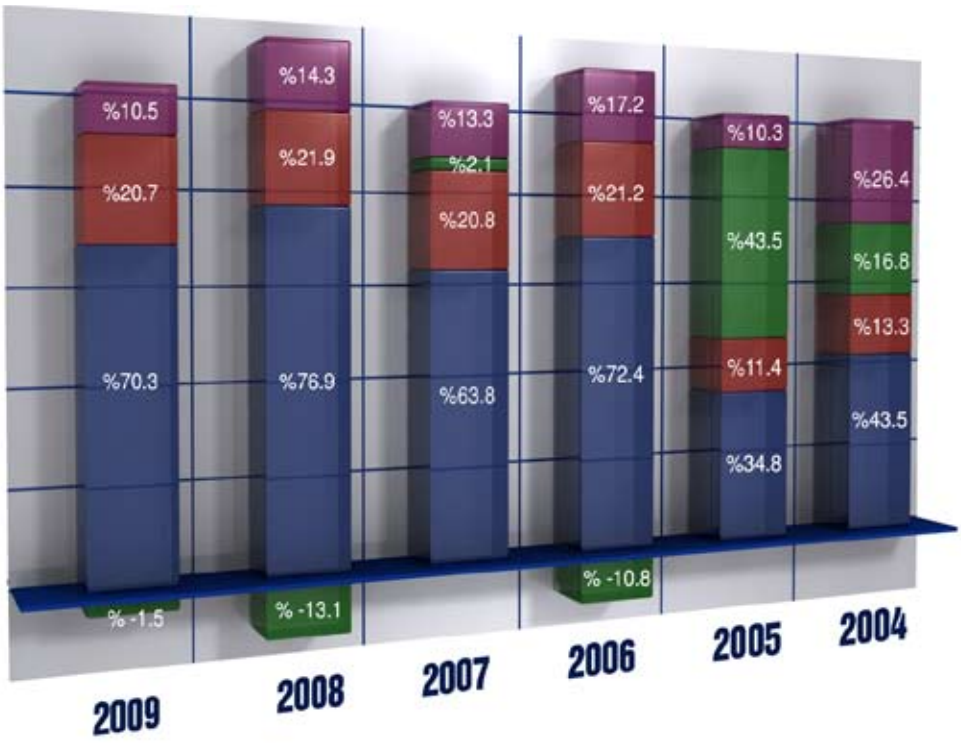

مصادر صافي إيرادات التشغيل (٪)

٢. نمو بنود الميزانية بمعدلات متنامية رغم الظروف الاقتصادية والأزمة المالية العالمية ما جعل البنك يحافظ لا بل يزيد من حصته السوقية من القطاع المصرفي الأردني.

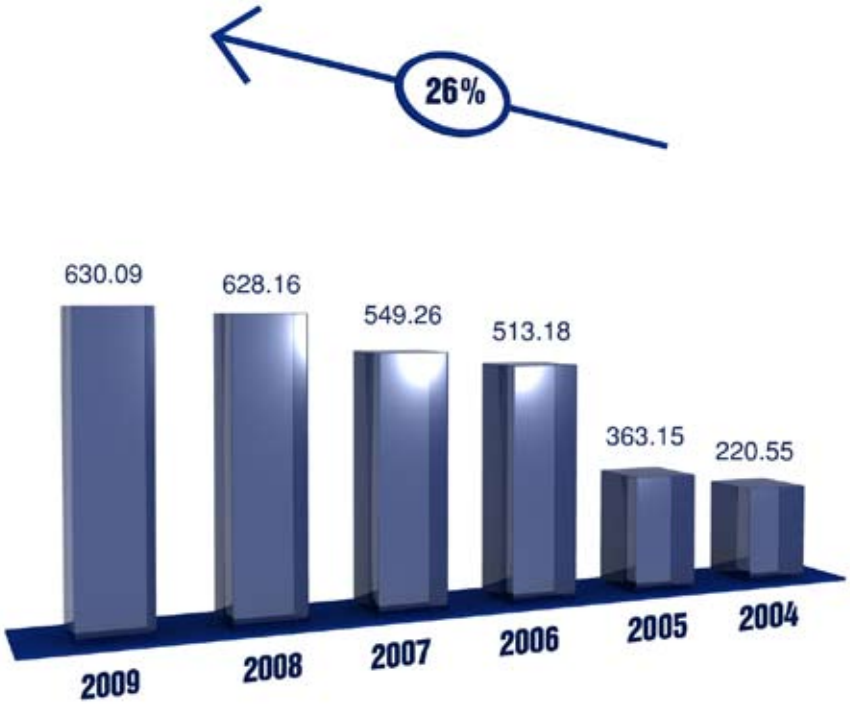

إجمالي الموجودات (مليون دينار)

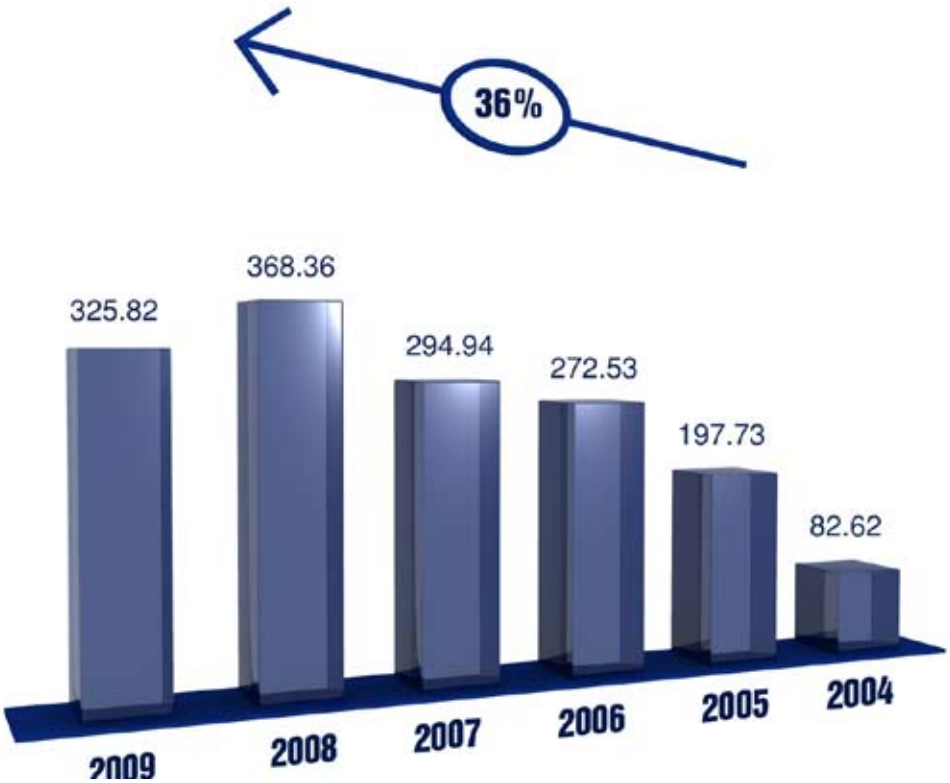

صافي المحفظة الائتمانية (مليون دينار)

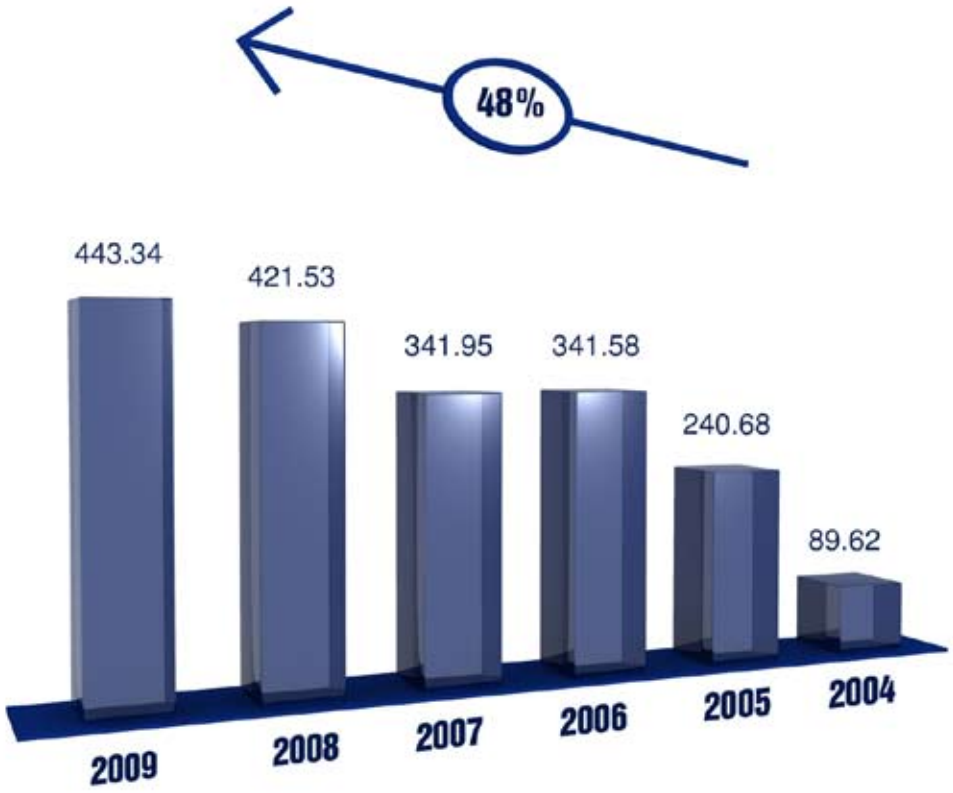

ودائع العملاء (مليون دينار)

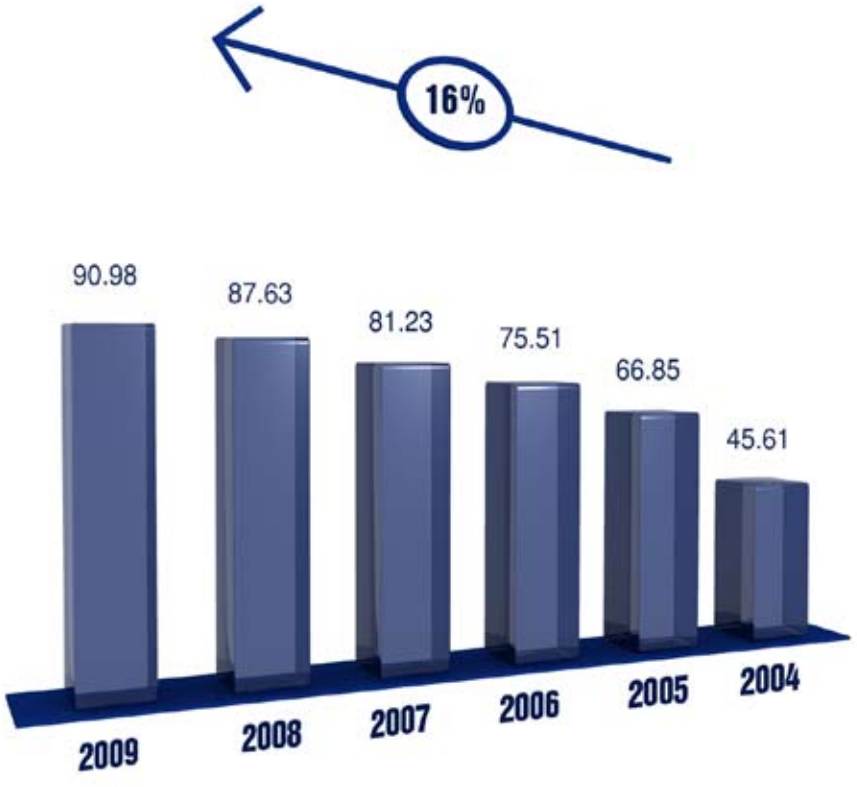

حقوق المساهمين (مليون دينار)

تحليل نتائج الأعمال

أولاً: صافي إيرادات التشغيل

- حقق البنك صافي إيرادات تشغيلية بواقع ٢٦,٧ مليون دينار مع نهاية سنة ٢٠٠٩ مقارنة بمبلغ ٢٧,٨ مليون دينار عما تم تحقيقه في سنة ٢٠٠٨. حيث استطاع البنك خلال سنة ٢٠٠٩ ورغم التحديات الصعبة التي مرّ بها اقتصاد الأردن متأثراً بالأزمة المالية العالمية من تحقيق إدارة فعّالة لمحفظة الأسهم لديه وذلك بتخفيض خسائر محفظة الأسهم من ٣,٦ مليون دينار كما في نهاية سنة ٢٠٠٨ لتصل إلى ٣٩٨,٥ ألف دينار وذلك من خلال التخلص من الأسهم عديمة الجدوى واستبدالها بأسهم واعدة وذات عائد مجدي، وهذا هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى تحقيق توازن في مكونات صافي إيرادات التشغيل.
- حققت التوظيفات في السوق النقدي إيراداً بواقع (١,٣٣) مليون دينار بانخفاض مقداره (٣) مليون دينار وبما نسبته (٦٩,١ ٪) عما تم تحقيقه في سنة ٢٠٠٨. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لقرار البنك المركزي الأردني بإيقاف الاكتتاب في شهادات الإيداع والاستعاضة عنه بإصدار اذونات الخزينة، إضافة إلى قراره بتخفيض أسعار الفوائد خلال سنة ٢٠٠٩ أربع مرات في محاولاته لدعم النشاط الاقتصادي والتخفيف من السيولة المتراكمة لدى البنوك.
- ارتفع دخل الفوائد المتأتية من التوظيفات في موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق من (٥,٥) مليون دينار كما في نهاية سنة ٢٠٠٨ إلى (٧,٢) مليون دينار كما في نهاية سنة ٢٠٠٩ وبنسبة ٣١٪ وذلك بسبب ارتفاع حجم التوظيف في هذه النافذة بنسبة ٤٨,٦٪ تعويضاً للانخفاض الحاصل في التوظيف في شهادات الإيداع كما هو مذكور أعلاه. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوظيف حقق عائداً للبنك بمعدل ٦,٦ ٪ على وسطي الأموال المستثمرة وهو عائد جيد في ضوء الانخفاض المستمر في أسعار الفوائد كما هو مستهدف من البنك المركزي.
- لتمويل عمليات التشغيل المنتجة للدخل، دفع البنك مبلغ ٢٠,٦ مليون دينار على مصادر أمواله التي تتقاضى فوائد وبمعدل وسطي ٤,١ ٪ مقابل ٤,٦٪ خلال سنة ٢٠٠٨. وهذا يدل على مواكبة البنك واستجابته السريعة لعمليات السوق النقدي في إعادة تسعير مصادر وتوظيفات الأموال وبالشكل الذي يحقق العدالة لعملائه والمساهمين وتطبيقاً لمبدأ الشراكة الذي اتخذه البنك مع محيطه الاستثماري.
- حقق البنك إيرادات من غير الفوائد بواقع ٦,٠٤ مليون دينار، تشمل إيرادات من الاعتمادات والبوالص المستندية، بطاقات الدفع، الحوالات وغيرها من الخدمات المصرفية شكلّت تقريباً ٢٢,٦ ٪ من صافي إيرادات التشغيل لسنة ٢٠٠٩.

ثانياً: المصاريف التشغيلية

- تشتمل مصاريف التشغيل على نفقات الموظفين والنفقات العمومية والإدارية ونفقات استهلاك وإطفاء الموجودات الثابتة.
- نجح البنك في إدارة المصاريف التشغيلية وضمن حدود الخطة المرسومة، حيث تم إنفاق مبلغ ١٣,٦٤ مليون دينار خلال سنة ٢٠٠٩ مقابل ١٣,٨٣ مليون خلال سنة ٢٠٠٨ علماً بأن البنك قد عمد إلى ضبط الإنفاق في المصاريف الجارية والتي انخفضت بنسبة ٩,٥ ٪ في سنة ٢٠٠٩، في حين زادت نفقات الموظفين بنسبة ٢,٩٪ وذلك انطلاقاً من مبدأ مشاركة الموظفين في نجاحات المؤسسة التي تحققت منذ انطلاقته في سنة ٢٠٠٤.

- الرسم البياني التالي يوضح تركيبة هذه المصاريف.

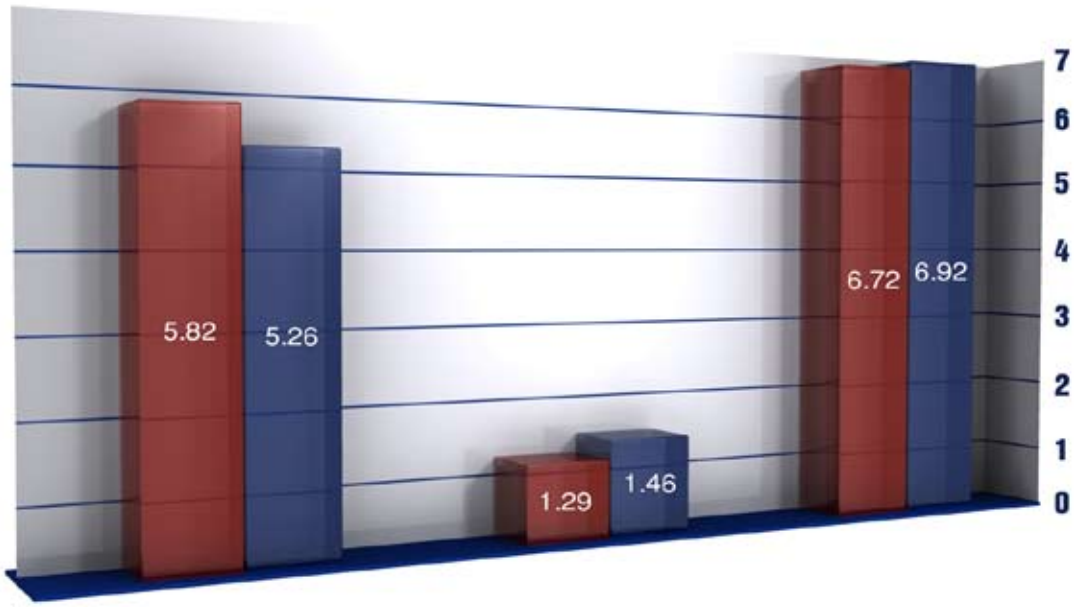

نفقات التشغيل (مليون دينار)

بلغ مؤشر الكفاءة التشغيلية ٥١ ٪ كما في نهاية سنة ٢٠٠٩ وهو مقارب لوسطي مؤشر الصناعة المصرفية الأردنية كما ورد في تقرير شركة التقييم الدولية كابيتال انتليجنس وضمن معايير الصناعة المصرفية العالمية لهذا المؤشر والمتعارف عليه بواقع ٥٠٪.

ثالثاً: صافي أرباح التشغيل

بهذا يكون البنك قد حقق صافي أرباح تشغيلية بمبلغ ١٣,١ مليون دينار مقابل صافي أرباح تشغيلية مقدارها ١٤ مليون دينار في سنة ٢٠٠٨. والرسم البياني التالي يوضح تطور الأرباح التشغيلية خلال الخمس سنوات الماضية:

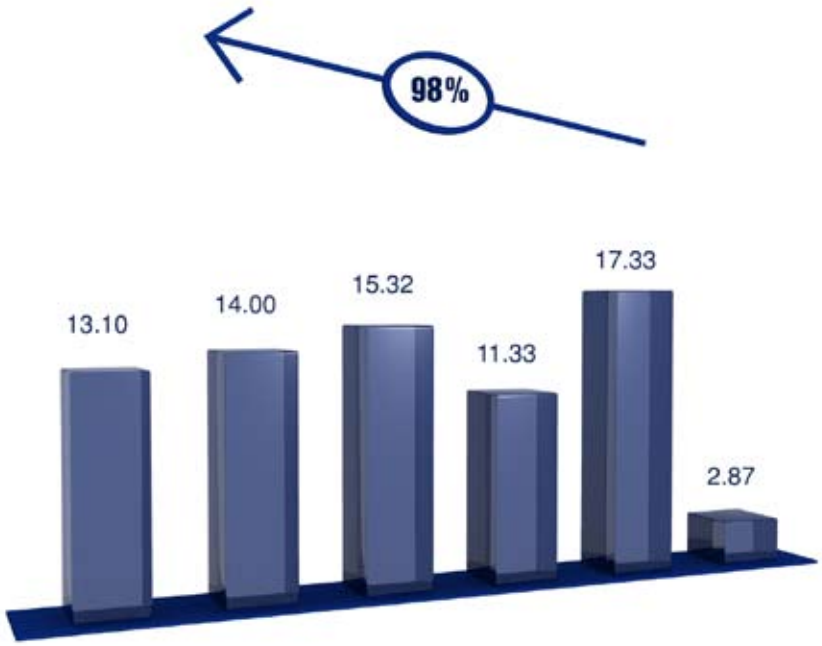

صافي الربح التشغيلي (مليون دينار)

رابعاً: الاستدراكات الأخرى والمخصصات

ضمن خطة إعادة هيكلة رأس مال البنك فإن هناك مبلغ ١,٧ مليون دينار تقتطع من أرباح البنك لإطفاء رصيد إعادة الهيكلة والبالغ رصيده ٦,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩.

نتيجة للأزمة المالية العالمية وأثرها وان كان محدوداً على منطقة الشرق الأوسط والأردن بشكل خاص، فقد تم تخصيص مبلغ ٣,٩ مليون دينار لمواجهة بعض التعثرات المحتملة في المحفظة الائتمانية والتي تشكل خط الدفاع الأول عن حقوق المساهمين و المودعين. وتجدر الإشارة هنا بأن هذه المخصصات التحوطية قد تشكل مصدراً للإيرادات في السنوات اللاحقة في حال انتفاء الحاجة إليها.

خامساً: صافي الأرباح السنوية

حصيلة عام ٢٠٠٩ أنتجت أرباحاً صافية بمبلغ ٥,٦ مليون دينار مقارنة بمبلغ ٩,٣ مليون دينار تم تحقيقها خلال سنة ٢٠٠٨ وكما هو موضح في "رابعاً" فإن التحوط بمخصصات بمبلغ حوالي ٤ ملايين دينار يوضح الانخفاض في الأرباح والذي نأمل أن يكون عابراً باسترداد جزء معقول من تلك المخصصات.

- **النشاطات الرئيسية**

يدير البنك كافة عملياته من خلال الأنشطة الرئيسة الموضحة في الرسم البياني التالي:

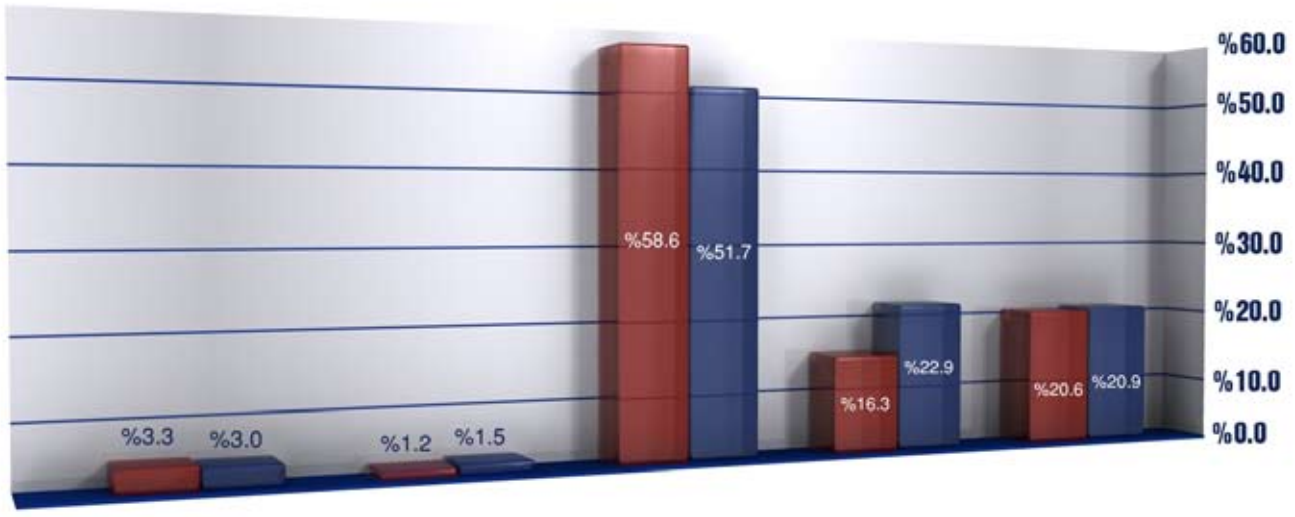

النشاطات الرئيسة

- **كفاية رأس المال**

بلغ مؤشر كفاية رأس المال ١٤,٩٦٪ كما في نهاية سنة ٢٠٠٩ مقارنة مع ١٣,٠٤٪ في سنة ٢٠٠٨ وذلك بعد تطبيق متطلبات بازل II. وبهذا فإن البنك عزَّز قاعدة رأس المال لديه وبما يفوق متطلبات البنك المركزي الأردني لهذا المعيار والبالغ ١٢٪ ومؤشر المعيار العالمي والبالغ ٨٪.

أهم المؤشرات المالية

١- السيولة	٢٠٠٩	٢٠٠٨
صافي المحفظة الائتمانية/ إجمالي ودائع العملاء	٪٧٣,٥	٪٨٧,٤
صافي المحفظة الائتمانية/ إجمالي الموجودات	٪٥١,٧	٪٥٨,٦
الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات	٪٣٥,٢	٪٣٠,٢
٢- جودة الموجودات		
الموجودات المدرة للدخل/ إجمالي الموجودات	٪٨٩,٢	٪٨٩,٢
القروض غير العاملة وغير المغطاة بمخصصات وفوائد معلقة /صافي المحفظة الائتمانية(١)	٪٥,٤	٪١,٨
٣- مؤشرات الربحية		
معدل العائد على متوسط الموجودات	٪٠,٩	٪١,٦
معدل العائد على متوسط حقوق الملكية	٪٦,٢	٪١١,١
مؤشر الكفاءة التشغيلية	٪٥١	٪٤٩,٧
٤- رأس المال		
حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات	٪١٤,٤	٪١٤,٠
كفاية رأس المال	٪١٥	٪١٣

علماً بأن هناك ضمانات عقارية وتأمينات نقدية وضمانات عينية أخرى مقابل هذه الديون تقدر قيمتها العادلة بحوالي ٢٥،٨ مليون دينار والتي تعمل كحاجز وقائي ثانٍ بعد المخصصات والفوائد المعلقة.

التطوير والتحديث

١. في مجال تخطيط وتطوير الموارد البشرية:

- حيث أن رأس المال البشري يمثل احد الأركان الرئيسة لقصة نجاح أي مؤسسة، فقد أولى البنك أهمية قصوى لاختيار موظفيه وبحيث يكونوا من ذوي الخبرة والحرفية المصرفية العالية وذلك من خلال تطبيق سياسة توظيف فعالة تضمن هذا الاختيار وبما يكفل انخراطها في الهوية المؤسسية للبنك التجاري الأردني.
- على صعيد التدريب فقد واصل البنك خطته الرامية لإعداد الجيل الثاني من الموظفين الذين ستسند إليهم المهام الإشرافية وحسب خطط الإحلال الوظيفي المتبعة في البنك. فقد نفذ مركز التدريب التابع للبنك ٥١ دورة متخصصة شملت كافة الجوانب المصرفية على يد كوكبه من المدربين المرخصين والمحترفين، حيث ساهم ٤٩٥ موظفاً في إنجاح هذه البرامج. وعلى صعيد التدريب المحلي فقد أوفد البنك ٢٧٥ موظفاً للمشاركة في دورات ومؤتمرات وندوات بلغت في مجملها ١١٥ برنامجاً. هذا وقد أولى البنك أهمية قصوى للتدريب خارج الأردن لما في ذلك من أهمية بالغة في تحقيق رؤية البنك لتلبية حاجات زبائننا من المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة حسب احدث وأفضل واسلم المعايير المتعارف عليها دولياً.
- بالإضافة لاستثمار البنك في البرامج التدريبية المكثفة وتطبيقاً لرسالة البنك بأن موظفينا هم أفضل مواردنا، فقد تم إيفاد عدد من موظفينا لبرامج الماجستير المتخصصة على نفقة البنك لمعاهد علمية متخصصة داخل الأردن وخارجه.

٢. في مجال التكنولوجيا والاتصال:

- خلال سنة ٢٠٠٩ استمر التركيز على تطوير وتحديث البنية التحتية لتواكب أحدث التكنولوجيا حيث تم تطوير آلية الربط بين الإدارة والفروع وزيادة سرعة خطوط الإنترنت مما كان له الأثر الايجابي في تحسين مستوى أداء وفعالية التطبيقات العاملة المختلفة في الإدارة والفروع كما تم تحديث رخص أنظمة التشغيل وقواعد البيانات الخاصة بالنظام البنكي بالإضافة إلى الأنظمة المطورة داخليا.
- وتماشياً مع مهمة البنك في توفير خدمات مصرفية شاملة ومتكاملة من خلال تبني حلول مصرفية مناسبة وتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة فقد تم شراء أحدث المعدات والأجهزة وتركيبها في الإدارة والفروع كما تم التجهيز والمساهمة الفعالة في فتح فروع جديدة وشراء وتركيب صرافات آلية جديدة في مواقع عديدة غطت مناطق حيوية في المملكة.
- أما في مجال التطبيقات فقد تم تجهيز متطلبات البنك المركزي المتعلقة بتجهيز قاعدة معلومات وبيانات (DWH) لإصدار تقارير رقابية حسب النماذج المحددة. كما تم تطوير العديد من التطبيقات المساندة والتي تخدم دوائر الإدارة العامة مثل دائرة المخاطر حيث تم تطوير نظام لتصنيف درجة مخاطر العملاء والتركزات والتصنيف الائتماني وإعداد تقارير عديدة كمتطلبات (بازل II) بالإضافة إلى تركيب وتفعيل التحديثات والإصدارات الخاصة بالنظام البنكي العامل لدينا.
- تم توقيع إتفاقية لتركيب نظام الربط الآلي لخدمات البنك (Internet Banking) وإطلاق خدمة (Top Ups) شحن بطاقات الخلوي زين من خلال الرسائل القصيرة.
- تقديم الدعم الفني والميداني والمهني في تجهيز متطلبات التكنولوجيا والاتصال لبنك الجزيرة السوداني الأردني في الخرطوم.

٣. في مجال إدارة المخاطر:

- إدراكاً للمخاطر الناتجة عن التنوع الكبير في أعمال البنك بالإضافة إلى حالة عدم اليقين التي تتسم بها القرارات الإدارية والتمويلية، فإن تحديد هذه المخاطر وإدارتها بمهنية وحرفية تلبي متطلبات الحاكمية المؤسسية وتساعد في تحقيق عوائد مرتفعة ومقبولة المخاطر، فقد تم الانتهاء في سنة ٢٠٠٩ من التطبيق الكامل لنظام التقييم الذاتي للمخاطر وعناصر الرقابة (CRSA) بحيث تم شمول جميع الدوائر ومراكز العمل والفروع في البنك داخل المملكة وخارجها. وعلاوة على ذلك تم ترسيم الشكل العام لمخاطر التشغيل (Corporate Risk profile) في البنك وتحديد فجوات الرقابة المطلوب الوقوف عليها ووضع الحلول والضوابط لمعالجة هذه الفجوات نهائياً وذلك بالتنسيق مع مراكز العمل المعنية.
- في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أثرت على المنطقة وتلبية لمتطلبات البنك المركزي الأردني وحرصاً على سلامة ومتانة المركز المالي للبنك فقد تم البدء في تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) حيث تعتبر هذه الاختبارات جزءاً مكملاً ورئيسياً في هيكل الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر لما لها من دور فاعل في تزويد الإدارة بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الأزمات المالية الكبيرة وتمتاز هذه الاختبارات بأنها ذات بعد مستقبلي وتساعد في اتخاذ القرارات الصائبة.

- تم تطوير طريقة احتساب نسبة كفاية رأس المال وحسب متطلبات (بازل II) لتصبح بشكل آلي، وقد تم توثيق وعمل دليل التشغيل لطريقة الاحتساب عملاً بمتطلبات البنك المركزي الأردني في هذا الجانب.

٤. في مجال التجزئة والأفراد:

- استمرت إدارة التجزئة والأفراد بلعب دور رئيسي في تزويد خدمات ومنتجات بنكية تلبي طموحات عملائنا. فقد استمر البنك بتقديم البرامج الادخارية المتنوعة والتي من شأنها أن تساعد في توسيع قاعدة العملاء والتخفيف من مخاطر تركّز العمليات حيث شهدت سنة ٢٠٠٩ إعادة طرح برنامج حساب توفيري بحلة جديدة تواكب احدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في هذا المجال وتم الاستمرار وللسنة الثالثة على التوالي ببرنامج الوديعة الذهبي الذي يراعي مبدأ الموازنة بين الجوائز النقدية والعوائد الشهرية الثابتة التي تتماشى وتفوق في معظمها عائد الفرصة البديلة.
- على الجانب الائتماني وتماشياً مع مهمة البنك في تلبية حاجات عملائنا بمختلف شرائحهم، فقد تم الانتهاء من تطوير حزمة متكاملة من التسهيلات المصرفية والتي تخدم قطاع الأفراد في مجالات الإسكان وتمويل شراء السيارات بالإضافة إلى تمويل العمليات الاستهلاكية كقروض تمويل الإجازات وقروض التعليم وغيرها.

٥. في مجال تطوير وتحديث شبكة فروعنا:

- استكمالاً لتنفيذ سياسة التطوير والتحديث التي ينتهجها البنك، فقد تم خلال سنة ٢٠٠٩ توقيع إتفاقية مبنى الإدارة العامة الجديد في منطقة الدوار الثامن حي الرونق. حيث روعي في تصميم البناء تلبية احتياجات العملاء والارتقاء بنشاطات البنك وتطويرها بما يواكب متطلبات التقنيات والإدارة الحديثة.
- وعلى صعيد الفروع، واستمراراً لخطة البنك في ترسيخ هويته المصرفية التي انتهجها منذ انطلاقته في سنة ٢٠٠٤ فقد تم الانتهاء من أعمال تحديث فروعنا في منطقة ماركا والشميساني إضافة إلى مباشرة العمل على تحديث فروعنا في محافظتي إربد والعقبة. وقد شملت التحديثات نقل بعض الفروع إلى مناطق أكثر حيوية تخدم عملائنا في مواقعهم.

٦. في مجال التأمين المصرفي:

- حيث أن الأعمال المصرفية باتت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعمليات التأمينية وذلك لتخفيف المخاطر على العميل والبنك في آن واحد، فقد قام البنك خلال سنة ٢٠٠٩ بتأسيس وحدة مستقلة للتأمين المصرفي بهدف التسهيل على عملائه من شركات وأفراد في الحصول على الخدمات التأمينية المتنوعة، حيث تم رفد هذه الوحدة بمستشار تأمين له خبرة طويلة في هذا المجال. ويأتي إنشاء هذه الوحدة ترجمة للرؤية الإستراتيجية للبنك بتوفير أسلوب متكامل للعمليات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه بهدف خلق شراكة تعاون إستراتيجية مع عملائنا من خلال وساطة البنك لإصدار بوالص تأمينية للعملاء عن طريق هذه الوحدة المتخصصة بالتعاون مع كبرى شركات التأمين في الأردن.
- كما أن إنشاء هذه الوحدة تسهل على العميل انجاز كافة معاملاته التأمينية (التأمينات العامة والتأمين على الحياة) وبتكلفة أقل. وجاءت فكرة تأسيس هذه الوحدة بالتزامن مع متطلبات هيئة التأمين الأردنية والتي تولي أعمال التأمين المصرفي الاهتمام اللازم من خلال التطوير والتحديث المستمر للقوانين والتعليمات. وبهذا يكون البنك من أوائل البنوك الأردنية التي بدأت بتقديم خدمة التأمين المصرفي وكان ذلك خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٦.

التقدير والامتياز

١. الموقع الالكتروني للبنك التجاري الأردني يحصد الجائزة الذهبية:

ضمن منافسات أفضل المواقع الإلكترونية للبنوك لسنة ٢٠٠٩، حصد الموقع الإلكتروني للبنك التجاري الأردني www.jcbank.com.jo الجائزة الأولى الذهبية عن فئة "Commercial and Corporate" ضمن منافسات جائزة أفضل المواقع الإلكترونية للبنوك الأول والمنظمة من قبل أكاديمية جوائز الإنترنت في المنطقة العربية Pan Arab Web Awards Academy. حيث تم تسليم الجائزة للبنك في حفل رفيع المستوى أقيم في بيروت / لبنان حضره جمعٌ غفير من رواد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وعدد من الشخصيات الحكومية والاقتصادية والأكاديمية والدبلوماسية.

٢. كابيتال انتليجنس تؤكد متانة المركز المالي للبنك التجاري الأردني بمنحه +BB:

للسنة الثالثة على التوالي، أكدت مؤسسة التقييم الدولية كابيتال انتليجنس(Capital Intelligence) في تقريرها الصادر في شهر كانون أول من عام ٢٠٠٩ على متانة وقوة المركز المالي للبنك التجاري الأردني وذلك بالاستمرار بمنحها تقييماً +BB .

وجاء هذا التأكيد معززاً بفاعلية الأرباح التشغيلية الناتجة عن استغلال امثل لموجودات البنك. فقد استطاع البنك ورغم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية المحافظة على مستويات سيولة متوازنة ومتنامية دون الإخفاق بهدف الربحية. وعلاوة على ذلك وبفضل الإدارة المثلى لتوظيفات الأموال استطاع أن يحافظ على متانة معيار كفاية رأس المال لديه والذي تجاوز المتوسط العام للبنوك الأردنية محققا معدل ١٥ ٪ حسب معيار بازل II لاحتساب كفاية رأس المال متفوقاً بذلك على متطلب البنك المركزي الأردني بهذا الجانب والبالغ ١٢٪ ومتطلب لجنة بازل والبالغ ٨٪ ليعكس شمولية واضحة في تنويع قاعدة مصادر وتوظيفات الأموال.

وعلى صعيد مؤشرات الربحية، فقد أورد التقرير بأن البنك حافظ على مؤشرات ربحية متوازنة فاقت في معظمها المتوسط العام للبنوك العاملة في الأردن عن فترة التقييم لعام ٢٠٠٨.

المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع

استمراراً للدور الفاعل الذي يطّلع به البنك التجاري الأردني في دعم مؤسسات المجتمع المحلي، قام البنك خلال السنة الماضية بتقديم الدعم لعدد من هذه المؤسسات كالجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينين، وجمعية الشهداء التعاونية، وجمعية قفقفا للتنمية الاجتماعية، ولجنة دعم المساجد والمشاريع الخيرية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، وعدد من المؤسسات العلمية ومجالس البحث العلمي كالأسبوع العلمي الأردني الرابع عشر تحت عنوان "العلوم والتكنولوجيا في خدمة التنمية المستدامة". علاوة على ذلك قام البنك برعاية الحفل السنوي لمؤسسة فلسطين الدولية للأبحاث والخدمات بعنوان "ليلة فلسطين" والتي يذهب ريعها لصالح "منحة محمود درويش التعليمية".

وإيماناً منا بأن دفع عجلة التنمية والرقي بالمستوى المعيشي للسكان لا يتأتى إلا بالمشاركة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص فقد كان البنك حريصا على تجسيد هذه المشاركة في دعم مختلف الأنشطة الاجتماعية التي تعود بالخير على مجتمعنا الأردني. وفي هذا المجال بادر البنك بالتبرع لصالح الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية – حملة البر والإحسان، التي تقف إلى جانب الفئات المعوزة في المجتمع وتشجع نشاطاتها الإنتاجية.

وللعام الخامس على التوالي واصل البنك حملة طرود الخير التي ساهمت في توزيع ١٦٠٠ طرد على العائلات المحتاجه في مختلف أنحاء المملكة بالإضافة إلى دعم برنامج "رمضان الخير" بالتعاون مع إذاعة الأمن العام FM.

وإيماناً برفد المجتمع المحلي بجيل معد علمياً ومهنياً مواكباً لتطورات الصناعة المصرفية، فقد تم خلال سنة ٢٠٠٩ تدريب ١٢٨ طالب وطالبة من خريجي الجامعات الأردنية على مختلف الأعمال المصرفية والمعلوماتية.

الخطة المستقبلية

استمراراً لتعزيز مكانة البنك التجاري في السوق الأردني والتي وصل إليها نتيجة لتضافر الجهود بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بجميع مستوياتها، فقد اعتمد مجلس الإدارة خطة العمل والميزانية التقديرية لعام ٢٠١٠ والتي راعت أهم المرتكزات التالية:

الأهداف العامة:

١. النمو المتوازن في جانبي مصادر الأموال وتوظيفاتها وبمعدلات نمو تفوق معدلات نمو القطاع المصرفي الأردني وبما يحقق للبنك حصة سوقية منافسة ضمن معايير الأمان المصرفي، فقد هدفت الخطة إلى:

٢. المحافظة على مؤشر الكفاءة التشغيلية ضمن حدود المعايير المقبولة عالمياً وبما لا يتجاوز ٥٠٪.

٣. تعزيز جودة المحفظة الائتمانية بتخفيض نسبة الديون غير العاملة وغير المغطاة بمخصصات وفوائد معلقة بالنسبة لصافي المحفظة الائتمانية.

٤. مكافأة الأداء المتميز من خلال تخصيص ميزانية للاستثمار في رأس المال البشري على اعتبارهم شركائنا في العمل وبمعدلات تواكب معدل التضخم السائد في الأردن.

٥. نمو مطّرد في معدلات الربحية معززة بزيادة معدلات العائد على حقوق المساهمين والموجودات تفوق في معظمها عوائد الفرصة البديلة والتي تتسم بمخاطر مساوية للاستثمار في المؤسسات المالية.

٦. زيادة التركيز على إقراض المستهلكين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة دون إغفال تقديم التسهيلات الائتمانية إلى الشركات الكبرى التي تلبي شروط الإقراض الحصيف.

٧. تنويع مصادر الدخل من خلال مزيد من التركيز على الإيرادات من غير الفوائد.

الأهداف الإدارية:

١. تطوير بيئة العمل بإستخدام التكنولوجيا الحديثة في كافة العمليات المصرفية.

٢. تطوير خدمات ومنتجات مصرفية منافسة وتسويقها وبما يحقق أهداف البنك الإستراتيجية ويرسّخ إسم البنك في السوق المصرفي الداخلي والخارجي.

٣. المحافظة على معايير الأمان المصرفي وبما ينسجم مع سياسة إدارة المخاطر المعمول بها في البنك.

٤. الارتقاء برأس المال البشري وتأهيله وبالشكل الذي يحقق رسالة البنك والتوازن بين رضا الموظفين ومصلحة البنك العليا وبما يحقق الولاء والثقافة المؤسسية لدى موظفينا.

الأهداف على المدى المتوسط

قام البنك بإعداد خطة عمل للفترة من سنة ٢٠١٠ إلى سنة ٢٠١٢ بنيت على أهم المرتكزات التالية:

١. تحقيق معدلات نمو متوازنة في الجانب الرئيسي لمصادر وتوظيفات الأموال وبمعدلات تتراوح بين ١٠-١٥٪.

٢. التركيز على الإيرادات من غير الفوائد ومن الرسوم والعمولات كمصدر مهم للإيرادات التشغيلية وبمعدل يتراوح بين ١٠ – ١٥٪.

٣. توسيع شبكة فروعنا داخل الأردن وفي فلسطين بالإضافة إلى الانتشار الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي.

البنك التجاري الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
القوائم المالية للسنة المنتهية في
٣١ كانون الأول ٢٠٠٩
مع تقرير مدقق الحسابات المستقل

البيانات المالية
وتقرير مدقق الحسابات

البنك التجاري الأردني
شركة مساهمة عامة محدودة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

جدول المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي	أ
قائمة الدخل	ب
قائمة الدخل الشامل	ج
قائمة التغييرات في حقوق المساهمين	د
قائمة التدفقات النقدية	هـ
	صفحة
ايضاحات حول القوائم المالية	٣٥ – ٨٠

Deloitte.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)-الأردن
جبل عمان، الدوار الخامس
شارع زهران
بناية رقم ١٩٠
ص.ب ٢٤٨
عمان ١١١١٨، الأردن

هاتف: ٥٥٠٢٢٠٠ (٦) ٩٦٢+
فاكس: ٥٥٠٢٢١٠ (٦) ٩٦٢+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م/ ٨٥١١

إلى السادة مساهمي البنك التجاري الأردني
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التجاري الأردني (شركة مساهمة عامة محدودة) ، والتي تتكون من المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغييرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات تفسيرية اخرى ، وكنا قد دققنا سابقاً القوائم المالية للعام ٢٠٠٨ ، واصدرنا تقريرنا المتحفظ حولها بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠٠٩ .

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية التصميم والتطبيق والإحتفاظ برقابة داخلية لغرض إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وتشمل مسؤولية الإدارة اختيار واتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف .

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً الى تدقيقنا ، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير ان نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وان نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على بينات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية . تستند الاجراءات المختارة الى تقدير مدقق الحسابات ، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أوعن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالاعداد والعرض العادل للقوائم المالية ، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك . ويتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية .

نعتقد أن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساساً لرأينا حول التدقيق.

أساس الرأي المتحفظ

١ - كما يرد في الإيضاحات (١٣ و٢٢) ، يشمل بند الموجودات الأخرى على رصيد إعادة هيكلة البنك البالغ ٦ر٩٠٣ر٤٤٣ دينار بعد الإطفاء كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ ، يتم إطفاءه على مدى عشر سنوات اعتباراً من بداية العام ٢٠٠٤ وذلك بموجب اتفاقية إعادة الهيكلة التي وافق عليها البنك المركزي الأردني ومجلس الوزراء وأقرتها الهيئة العامة للمساهمين للبنك في حينه ، وتتطلب المعايير الدولية للتقارير المالية تنزيل رصيد إعادة الهيكلة من حقوق المساهمين . هذا ولم تقم الإدارة بإطفاء الرصيد باعتبار انه يتوفر لقاءه مزايا في اتفاقية إعادة الهيكلة ومنافع ضريبية مؤجلة لم يتم قيدها .

٢ - كما يرد في الإيضاح رقم (١٩) ، هنالك منافع ضريبية مؤجلة تقدر بحوالي ٣/٨ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ لم يتم قيدها في سجلات البنك في حين يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) إثبات المنافع الضريبية المؤجلة التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل ، وفيما لو تم إثبات هذه المنافع لأدى ذلك إلى زيادة الأرباح المدورة والموجودات الضريبية المؤجلة بحوالي ٣/٨ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ .

الـــرأي المتحفظ

في رأينا ، باستثناء أثر ما يرد في الفقرتين (١ و٢) أعلاه ، إن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة ، من كافة النواحي الجوهرية الوضع المالي للبنك التجاري الأردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ واداءه المالي ، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ، ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة على هذه القوائم المالية بعد الأخذ بعين الاعتبار ما ورد في الفقرتين (١ و٢) أعلاه .

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية ، وهي متفقة مع القوائم المالية المرفقة ومع القوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة .

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٨ شباط ٢٠١٠

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

قائمة (أ)

البنك التجاري الأردني

شركة مساهمة عامة محدودة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي

	ايضاح رقم	٣١ كانون الأول	
		٢٠٠٩	٢٠٠٨
		دينار	دينار
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤	٧٢ر٢٨٨ر٣٢١	٨١ر٥٤٦ر٥٧٤
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥	٥٨ر٥٥٢ر٢٦٤	٤٧ر٢٤١ر٤٢٦
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٦	٧٠٩ر٠٠٠	٧٠٩ر٠٠٠
موجودات مالية للمتاجرة	٧	٦١٥ر٩٥١	٩٦٧ر٢٣٣
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	٨	٣٢٥ر٨١٥ر٤٣٩	٣٦٨ر٣٦٠ر٦٠٠
موجودات مالية متوفرة للبيع	٩	١٢ر٧٧٨ر٢١٠	١٢ر٩٤٩ر٢١٥
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١٠	١٣٠ر١٤٠ر١٧١	٨٧ر٥٧٦ر٨٦١
موجودات ثابتة - بالصافي	١١	٩ر٣٣٣ر٧٠٦	٧ر٧٠٧ر٦٨٠
موجودات غير ملموسة - بالصافي	١٢	٥١٧ر٥٥٢	٥٩٠ر٨٨٨
موجودات أخرى	١٣	١٨ر٣٣٧ر٠٧٢	١٩ر٥٠٧ر٠٦٠
مجموع الموجودات		٦٣٠ر٠٨٧ر٦٨٦	٦٢٨ر١٥٦ر٥٣٧
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٤	١٩ر٦٢٢ر٣٤٥	٢٠ر٦٢٠ر٨٩٩
ودائع عملاء	١٥	٤٤٣ر٣٣٥ر٣٣٨	٤٢١ر٥٣٣ر٩٦٨
تأمينات نقدية	١٦	٤٣ر٠٣٨ر٩٩٤	٦٦ر٣٤٠ر٧٩٢
اموال مقترضة	١٧	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠
مخصصات متنوعة أخرى	١٨	١ر٣٩٤ر٠٩٩	١ر٦٤٦ر٥٩٥
مخصص ضريبة الدخل	١٩	١ر٤٩٦ر٨٤٨	٢ر٩٤٨ر٣٥٩
مطلوبات أخرى	٢٠	١٠ر٢٢٣ر٨٠٦	٧ر٤٣٧ر٧٢٧
مجموع المطلوبات		٥٣٩ر١١١ر٤٣٠	٥٤٠ر٥٢٨ر٣٤٠
حقوق المساهمين:			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	٢١	٧٣ر٠٥٣ر٧٥٠	٦٩ر٥٧٥ر٠٠٠
علاوة الإصدار	٢١	٥٦ر٦٩٨	٥٦ر٦٩٨
احتياطي قانوني	٢٣	٦ر٧٢٣ر٦٥٢	٥ر٩٨٢ر٦٥٠
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	٢٣	٢ر٨٤٣ر٩٥٤	٣ر٤٣١ر٤٣٦
التغير المتراكم في القيمة العادلة	٢٤	٧٨٥ر٣٤٩	(٤٨٠ر٥٩٥)
أرباح مدورة	٢٥	٧ر٥١٢ر٨٥٣	٩ر٠٦٣ر٠٠٨
مجموع حقوق المساهمين		٩٠ر٩٧٦ر٢٥٦	٨٧ر٦٢٨ر١٩٧
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		٦٣٠ر٠٨٧ر٦٨٦	٦٢٨ر١٥٦ر٥٣٧

الرئيس التنفيذي / المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٨) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة (ب)

البنك التجاري الأردني

شركة مساهمة عامة محدودة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الدخل

	ايضاح رقم	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
		٢٠٠٩	٢٠٠٨
		دينار	دينار
الفوائد الدائنة	٢٧	٣٩٫٣٥٩٫٧٥٢	٤٢٫٥٩٠٫٠٨٤
الفوائد المدينة	٢٨	(٢٠٫٥٦٢٫٧٨٠)	(٢١٫١٩٧٫٣٠٠)
صافي إيرادات الفوائد		١٨٫٧٩٦٫٩٧٢	٢١٫٣٩٢٫٧٨٤
إيرادات العمولات	٢٩	٥٫٥٢٤٫٥٢٠	٦٫٠٩٥٫٠١٣
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		٢٤٫٣٢١٫٤٩٢	٢٧٫٤٨٧٫٧٩٧
أرباح عملات أجنبية	٣٠	٨٧١٫٤٣٥	١٫١٥٩٫٧٢٨
(خسائر) موجودات مالية للمتاجرة	٣١	(٣٤٠٫٦١٥)	(٧٢٫٤٣٧)
(خسائر) موجودات مالية متوفرة للبيع	٣٢	(٥٧٫٩١٠)	(٣٫٥٧٣٫٦٥٧)
إيرادات أخرى	٣٣	١٫٩٤٢٫٧٤٧	٢٫٨٣٢٫٤٣٣
إجمالي الدخل		٢٦٫٧٣٧٫١٤٩	٢٧٫٨٣٣٫٨٦٤
نفقات الموظفين	٣٤	٦٫٩١٧٫٣٢٦	٦٫٧١٩٫٩٢٢
استهلاكات واطفاءات	٢٢،١٢،١١	٣٫١٨١٫٢٢٣	٣٫٠١٩٫٧٣١
مصاريف أخرى	٣٥	٥٫٢٦٤٫٥١٥	٥٫٨١٩٫٢٥١
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١٨	١١١٫٤٠٨	٣٥٣٫٩٢٣
مخصصات متنوعة		١٠٨٫٦٥٧	٤٠٥٫٢٠٥
مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	٨	٣٫٩٢٢٫٦٣٨	-
إجمالي المصروفات		١٩٫٥٠٦٫٧٦٧	١٦٫٣١٨٫٠٣٢
الربح قبل الضرائب - قائمة (هـ)		٧٫٢٣٠٫٣٨٢	١١٫٥١٥٫٨٣٢
(مصروف) ضريبة الدخل	١٩	(١٫٦٦٩٫٥١٧)	(٢٫١٧٧٫٦١١)
الربح للسنة - قائمة (ج) و(د)		٥٫٥٦٠٫٨٦٥	٩٫٣٣٨٫٢٢١
حصة السهم من الربح للسنة	٣٦	-/٠٧٦	-/١٢٨

الرئيس التنفيذي / المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٨) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة (ج)

البنك التجاري الأردني

شركة مساهمة عامة محدودة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الدخل الشامل

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
الربح للسنة - قائمة (ب)	٥ر٥٦٠ر٨٦٥	٩ر٣٣٨ر٢٢١
بنود الدخل الشامل:		
صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع	١ر٢٦٥ر٩٤٤	٢٢٤ر٤٩٤
إجمالي الدخل الشامل - قائمة (د)	٦ر٨٢٦ر٨٠٩	٩ر٥٦٢ر٧١٥

قائمة (د)

البنك التجاري الأردني

شركة مساهمة عامة محدودة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التغييرات في حقوق المساهمين

	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	علاوة الإصدار	الإحتياطيات		صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة	أرباح مدورة ××	المجموع
			إحتياطي قانوني	احتياطي مخاطر مصرفية عامة ×			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩							
الرصيد في بداية السنة	٦٩٫٥٧٥٫٠٠٠	٥٦٫٦٩٨	٥٫٩٨٢٫٦٥٠	٣٫٤٣١٫٤٣٦	(٤٨٠٫٥٩٥)	٩٫٠٦٣٫٠٠٨	٨٧٫٦٢٨٫١٩٧
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	٥٫٥٦٠٫٨٦٥	٥٫٥٦٠٫٨٦٥
صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع	-	-	-	-	١٫٢٦٥٫٩٤٤	-	١٫٢٦٥٫٩٤٤
اجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)	-	-	-	-	١٫٢٦٥٫٩٤٤	٥٫٥٦٠٫٨٦٥	٦٫٨٢٦٫٨٠٩
أرباح موزعة على المساهمين ××	-	-	-	-	-	(٣٫٤٧٨٫٧٥٠)	(٣٫٤٧٨٫٧٥٠)
الزيادة في راس المال (ايضاح ٢١)	٣٫٤٧٨٫٧٥٠	-	-	-	-	(٣٫٤٧٨٫٧٥٠)	-
المحول (من) إلى الاحتياطيات	-	-	٧٤١٫٠٠٢	(٥٨٧٫٤٨٢)	-	(١٥٣٫٥٢٠)	-
الرصيد في نهاية السنة	٧٣٫٠٥٣٫٧٥٠	٥٦٫٦٩٨	٦٫٧٢٣٫٦٥٢	٢٫٨٤٣٫٩٥٤	٧٨٥٫٣٤٩	٧٫٥١٢٫٨٥٣	٩٠٫٩٧٦٫٢٥٦
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨							
الرصيد في بداية السنة	٦٣٫٢٥٠٫٠٠٠	٥٦٫٦٩٨	٤٫٧٩٧٫٢٨٢	٣٫٠١٨٫٨٥٤	(٧٠٥٫٠٨٩)	١٠٫٨١٠٫٢٣٧	٨١٫٢٢٧٫٩٨٢
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	٩٫٣٣٨٫٢٢١	٩٫٣٣٨٫٢٢١
صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع	-	-	-	-	٢٢٤٫٤٩٤	-	٢٢٤٫٤٩٤
اجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)	-	-	-	-	٢٢٤٫٤٩٤	٩٫٣٣٨٫٢٢١	٩٫٥٦٢٫٧١٥
أرباح موزعة على المساهمين ××	-	-	-	-	-	(٣٫١٦٢٫٥٠٠)	(٣٫١٦٢٫٥٠٠)
الزيادة في راس المال	٦٫٣٢٥٫٠٠٠	-	-	-	-	(٦٫٣٢٥٫٠٠٠)	-
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	١٫١٨٥٫٣٦٨	٤١٢٫٥٨٢	-	(١٫٥٩٧٫٩٥٠)	-
الرصيد في نهاية السنة	٦٩٫٥٧٥٫٠٠٠	٥٦٫٦٩٨	٥٫٩٨٢٫٦٥٠	٣٫٤٣١٫٤٣٦	(٤٨٠٫٥٩٥)	٩٫٠٦٣٫٠٠٨	٨٧٫٦٢٨٫١٩٧

× بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني لا يمكن التصرف بإحتياطي المخاطر المصرفية العامة إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

×× قررت الهيئة العامة في اجتماعها العادي المنعقد بتاريخ ١٣ نيسان ٢٠٠٩ الموافقة على توزيع ٣٫٤٧٨٫٧٥٠ دينار كأرباح على المساهمين عن عام ٢٠٠٨ (٣٫١٦٢٫٥٠٠ دينار عن عام ٢٠٠٧)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٨) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة (هـ)

البنك التجاري الأردني
شركة مساهمة عامة محدودة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة التدفقات النقدية

	ايضاح رقم	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
		٢٠٠٩	٢٠٠٨
		دينـــــــار	دينـــــــار
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:			
الربح قبل الضرائب - قائمة (ب)		٧ر٢٣٠ر٣٨٢	١١ر٥١٥ر٨٣٢
تعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات واطفاءات		٣ر١٨١ر٢٢٣	٣ر٠١٩ر٧٣١
خسائر غير متحققة للموجودات المالية للمتاجرة		٣٤٣ر٧٨٢	٥٦٠ر٧٠٩
التدني في موجودات مالية متوفرة للبيع منقول لقائمة الدخل		١ر٠٧٦ر٣٣٢	٣ر٦٢١ر٥٠٥
(أرباح) خسائر بيع موجودات ثابتة		(٧ر٩٦١)	٨ر٠٦٩
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة		٣ر٩٢٣ر٦٣٨	-
تأثير تغير في أسعار الصرف		(٥٧٥ر٦٧٩)	(٦٥٦ر٦٠٦)
مخصصات أخرى		٢٥٩ر٠٦٨	٤٦٤ر١٩٤
التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل التغير في بنود رأس المال العامل		١٥ر٤٣٠ر٧٨٥	١٨ر٥٣٣ر٤٣٤
التغير في الموجودات والمطلوبات			
النقص في ايداعات لدى بنوك مركزية التي يزيد إستحقاقها عن ثلاثة اشهر		٧ر٠٠٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠
(الزيادة) في ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية يزيد إستحقاقها عن ثلاثة اشهر		-	(٧٠٩ر٠٠٠)
النقص (الزيادة) في التسهيلات الائتمانية المباشرة		٣٨ر٦٢١ر٥٢٣	(٧٣ر٤١٦ر٧٦٣)
النقص في موجودات مالية للمتاجرة		٧ر٥٠٠	١ر٨٩٥ر١٩٣
(الزيادة) النقص في الموجودات الأخرى		(٥٥٥ر٩٠٠)	٩٩٨ر٥٥٦
النقص في أرصدة مقيده السحب لدى بنوك و مؤسسات مصرفية		٨٢٣ر٢٧٤	١ر١١٩ر٦٨٩
الزيادة في ودائع العملاء		٢١ر٨٠١ر٣٧٠	٧٩ر٥٨١ر٢٤٦
(النقص) الزيادة في تأمينات نقدية		(٢٣ر٣٠١ر٧٩٨)	١٢ر٠٥٩ر٨٨٠
(النقص) في مخصصات متنوعة أخرى		(٥١١ر٥٦٤)	(٢٢٠ر٨٦٦)
الزيادة (النقص) في مطلوبات أخرى		٢ر٧٨٦ر٠٧٩	(٢٣٧ر٨٠٩)
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		٤٦ر٦٧٠ر٤٨٤	٢٢ر٠٧٠ر١٢٦
صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل ضريبة الدخل المدفوعة		٦٢ر١٠١ر٢٦٩	٤٠ر٦٠٣ر٥٦٠
ضريبة الدخل المدفوعة		(٣ر١٢١ر٠٢٨)	(٧٢٨ر٩٠١)
صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل		٥٨ر٩٨٠ر٢٤١	٣٩ر٨٧٤ر٦٥٩
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار:			
موجودات مالية متوفرة للبيع		٣٦٠ر٦١٧	(٦ر٦٠٢ر١١١)
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق		(٤٢ر٥٦٣ر٣١٠)	(٢٩ر٧٩١ر٥٠٥)
بيع / إستحقاق موجودات مالية مرهونة		-	١٥ر٠٠٠
(شراء) موجودات غير ملموسة		(١١٥ر١٥٢)	(٢٥٦ر٤٢١)
متحصل من بيع موجودات ثابتة		١٠٧ر٨١٨	٧٨ر٣٩٦
(شراء) موجودات ثابتة ودفعات على حساب شراء موجودات ثابتة		(٢ر٩٩٢ر٧٣٠)	(١ر٦٣٣ر٩٧٠)
صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات الاستثمار		(٤٥ر٢٠٢ر٧٥٧)	(٣٨ر١٩٠ر٦١١)
التدفق النقدي من عمليات التمويل:			
تسديد وديعة البنك المركزي		-	(٢١ر٠٠٠ر٠٠٠)
الزيادة في أموال مقترضة		-	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠
أرباح موزعة على المساهمين		(٣ر٤٧٨ر٧٥٠)	(٣ر١٦٢ر٥٠٠)
صافي (الاستخدامات في) عمليات التمويل		(٣ر٤٧٨ر٧٥٠)	(١٤ر١٦٢ر٥٠٠)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		٥٧٥ر٦٧٩	٦٥٦ر٦٠٦
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		١٠ر٨٧٤ر٤١٣	(١١ر٨٢١ر٨٤٦)
النقد وما في حكمه في بداية السنة	٣٧	١٠٠ر٢٣٧ر٤٧٧	١١٢ر١٥٩ر٣٢٣
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٣٧	١١١ر١١١ر٩٩٠	١٠٠ر٢٣٧ر٤٧٧

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٨) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الإيضاحات حول القوائم المالية

البنك التجاري الأردني

شركة مساهمة عامة محدودة

عمان – الأردن

الإيضاحات حول القوائم المالية

١ - معلومات عامة

- سجل البنك كشركة مساهمة عامة أردنية تأسس بتاريخ ٣ آيار ١٩٧٧ بموجب قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ ومركزه الرئيسي مدينة عمـان.
- تم خلال عام ١٩٩٣ دمج بنك المشرق (فروع الأردن) في بنك الأردن والخليج ليحل بذلك بنك الأردن والخليج محل شركة بنك المشرق (فروع الأردن) بكافة حقوقه والتزاماته.
- تم في بداية العام ٢٠٠٤ إعادة هيكلة البنك بعد إتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الجهات الحكومية المختصة.
- بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ تم إستكمال إجراءات تغيير إسم البنك من بنك الأردن والخليج إلى البنك التجاري الأردني.
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (٢٧) وخارجها في فلسطين وعددها (٣).
- أسهم البنك مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
- تم إقرار القوائم المالية للبنك من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (٢٥/م ٢٠١٠/٥٧) بتاريخ ٢٨ شباط ٢٠١٠ وهي خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين.

٢ - أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

- تم اعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني.
- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات / المطلوبات المالية للمتاجرة والموجودات المالية المتوفرة للبيع التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.
- ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها في السنة السابقة ٢٠٠٨بإستثناء أثر تطبيق المعايير والتفسيرات المبينة أدناه:
- المعيار الدولي للتقارير المالية ٧ «الأدوات المالية: الإفصاحات»

نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) خلال شهر آذار من العام ٢٠٠٩، حيث أصبحت سارية في العام ٢٠٠٩. وتتطلب التعديلات إفصاحات أفضل حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة. وبصفة خاصة، يتطلب التعديل الإفصاح عن قياس القيمة العادلة بمستوى تسلسل قياس القيمة العادلة. يؤدي تطبيق التعديل إلى إفصاحات إضافية، إلا أنه لم يكن له أي أثر مادي على نتائج الأعمال والمركز المالي للبنك.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (٨) القطاعات التشغيلية والذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٤) «تقارير القطاعات» ويطبق للسنوات المالية إعتباراً من أول كانون الثاني ٢٠٠٩. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم (٨) هو معيار إفصاح، حيث نتج عنه إعادة تحديد قطاعات أعمال البنك التي يتم تقديم تقارير حولها وفق نفس الأساس المستخدم للأغراض الداخلية ولم يكن لهذا المعيار أثر على نتائج الأعمال والمركز المالي للبنك.

- المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) (عدل خلال العام ٢٠٠٧) عرض القوائم المالية (يطبق للسنوات المالية إعتباراً من أول كانون الثاني ٢٠٠٩. وقد أدى تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (١) إلى عدد من التغيرات في المصطلحات بما في ذلك عناوين معدلة للقوائم المالية، كما أدى إلى عدد من التغيرات في العرض والإفصاح، إلا أنه لم يكن له أي أثر على نتائج الأعمال والمركز المالي للبنك. يتطلب المعيار المعدل أن يتم عرض كافة تغيرات غير المالكين في حقوق الملكية (أي الدخل الشامل) بشكل منفصل ضمن قائمة الدخل الشامل.

أسس إظهار القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية المرفقة حسابات فروع البنك في المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة الداخلية بين الفروع. أما المعاملات في الطريق آخر السنة بين الفروع فتظهر ضمن بند موجودات اخرى أو مطلوبات اخرى حسب طبيعتها في قائمة المركز المالي.

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى.

- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

موجودات مالية للمتاجرة

- تمثل الموجودات المالية للمتاجرة استثمارات في أسهم شركات متداولة في أسواق نشطة، وأن الهدف من الإحتفاظ بها هو توليد الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح إتجار.

- يتم تسجيل الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل عند الشراء)، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الدخل في نفس فترة حدوث التغير بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتجة عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية.

- يتم تسجيل الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل.

تسهيلات ائتمانية مباشرة

- يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الإئتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثا ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الإئتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل.

- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

- يتم شطب التسهيلات الإئتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - إلى قائمة الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

موجودات مالية متوفرة للبيع

- هي الموجودات المالية التي لا تتجه نية البنك لتصنيفها كإستثمارات مالية للمتاجرة أو الإحتفاظ بها لتاريخ الإستحقاق.

يتم تسجيل الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغيير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وفي بند مستقل ضمن حقوق المساهمين. وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها أو حصول تدني في قيمتها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل بما في ذلك المبالغ المقيدة سابقاً في حقوق المساهمين والتي تخص هذه الموجودات. يمكن استرجاع خسارة التدني التي تم تسجيلها سابقا في قائمة الدخل إذا ما تبين بموضوعية ان الزيادة في القيمة العادلة قد حدثت في فترة لاحقة لتسجيل خسائر التدني، حيث

يتم استرجاع خسائر التدني لأدوات الدين من خلال قائمة الدخل، في حين يتم استرجاع خسائر التدني في أسهم الشركات من خلال التغير المتراكم في القيمة العادلة.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند التغير المتراكم في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين.

- تظهر الموجودات المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة ويتم تسجيل اي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

- إن الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق هي موجودات مالية ذات دفعات ثابتة أو محددة وتتوفر لدى البنك النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

- يتم تسجيل الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة (القيمة العادلة) مضافاً اليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم امكانية استرداد الأصل أو جزء منه ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.

- نماذج تسعير الخيارات.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

- تدني الموجودات المالية المتوفرة للبيع التي تظهر بالقيمة العادلة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة العادلة.

- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر السوق السائد للعائد على موجودات مالية مشابهة.

يتم تسجيل التدني في القيمة في قائمة الدخل كما يتم تسجيل اي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية في قائمة الدخل باستثناء التدني في أسهم الشركات المتوفرة للبيع حيث يتم استرجاعه من خلال التغير المتراكم في القيمة العادلة.

الموجودات الثابتة

- تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب التالية:

	النسبة المئوية
مباني	٢٪
معدات وأجهزة	١٥٪
أثاث	١٠٪
وسائط نقل	١٥٪
أجهزة الحاسب الآلي	٢٠٪
ديكورات	١٥٪

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.
- يتم مراجعة العمر الانتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الموجودات الثابتة عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ المركز المالي ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها، وتؤخذ الزيادة في التعويضات المدفوعة عن المخصص المستدرك في قائمة الدخل عند دفعها. ويتم أخذ مخصص الإلتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لان الأرباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لاغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل بها البنك.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بتاريخ المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل.

حسابات مداره لصالح العملاء

- تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك.
- يتم اظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل، ويتم اعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة راس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي العامة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الايرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الإئتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب الفوائد والعمولات المعلقة.
- يتم الإعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الإستحقاق.
- يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح اسهم الشركات عند تحققها (اقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الإعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

الموجودات غير الملموسة الأخرى

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.
- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل في نفس الفترة.

- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

- يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة (برامج وأنظمة الحاسوب) على مدى عمرها الإنتاجي وبمعدل ٢٠٪ سنوياً.

العملات الأجنبية

- يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ المركز المالي والمعلنة من البنك المركزي الأردني.

- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

- يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

٣ - التقديرات المحاسبية

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

نعتقد بأن تقديراتنا المعتمدة في اعداد القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل مستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

- يتم تكوين مخصص لقاء تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة اعتماداً على اسس وفرضيات معتمدة من قبل إدارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ويتم مقارنة نتائج هذه الاسس والفرضيات مع المخصصات الواجب تكوينها بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني ويتم اعتماد النتائج الأكثر تشددا بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

- يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمده من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمتها. ويعاد النظر في تلك التقييمات بشكل دوري.

- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الاعمار الانتاجية للاصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم اخذ خسارة التدني (إن وجدت) في قائمة الدخل.

- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير اي تدني في قيمتها ويتم اخذ هذا التدني (إن وجد) في قائمة الدخل.

- تقوم الإدارة بتقدير التدني في القيمة العادلة عند بلوغ أسعار السوق حداً معيناً يعتبر مؤشراً لتحديد خسارة التدني.

- يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف ضريبة الدخل وفقاً للانظمة والقوانين والمعايير المحاسبية.

- مستويات القيمة العادلة: يتوجب تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى ٢ والمستوى ٣ لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

٤ - نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
نقد في الخزينة	١٠ر٣٤٤ر٢٧٧	١٠ر٦٤٤ر٧٩٧
أرصدة لدى بنوك مركزية		
- حسابات جارية وتحت الطلب	٧ر١٤٧ر٧٥٤	١ر٢٧٢ر٣٣٩
- ودائع لاجل وخاضعة لاشعار	٣٢ر٤٤٨ر٤٠٤	١٥ر٧٨٧ر٥٠٠
- متطلبات الاحتياطي النقدي	٢٢ر٣٤٧ر٨٨٦	٢٧ر٩٤١ر٩٣٨
- شهادات إيداع	-	٢٥ر٩٠٠ر٠٠٠
مجموع أرصدة لدى بنوك مركزية	٦١ر٩٤٤ر٠٤٤	٧٠ر٩٠١ر٧٧٧
	٧٢ر٢٨٨ر٣٢١	٨١ر٥٤٦ر٥٧٤

- باستثناء الاحتياطي النقدي والوديعة الرأسمالية لدى سلطة النقد الفلسطينية البالغة ٧ر٤٤٤ر٥٠٠ دينار، لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ و٣١ كانون الأول ٢٠٠٨.

- لا يوجد شهادات إيداع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٧ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).

٥- أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٤٦ر٧٢١	١٨٥ر٦٩٠	١٣ر٠١٨ر٥٥٢	٥ر٢٩٩ر١١٠	١٣ر٠٦٥ر٢٧٣	٥ر٤٨٤ر٨٠٠
ودائع تستحق خلال فترة ٣ أشهر أو أقل	١٥ر١٠٥ر٢٩٩	١٨ر٧٩٩ر٣٤٠	٣٠ر٣٨١ر٦٩٢	٢٢ر٩٥٧ر٢٨٦	٤٥ر٤٨٦ر٩٩١	٤١ر٧٥٦ر٦٢٦
المجموع	١٥ر١٥٢ر٠٢٠	١٨ر٩٨٥ر٠٣٠	٤٣ر٤٠٠ر٢٤٤	٢٨ر٢٥٦ر٣٩٦	٥٨ر٥٥٢ر٢٦٤	٤٧ر٢٤١ر٤٢٦

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد ٤٦ر٧٢١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (١٨٥ر٦٩٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب ١٠٦ر٣٥٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٩٢٩ر٦٢٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).

٦ - ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
شهادات ايداع لدى بنوك خارجية	٧٠٩ر٠٠٠	٧٠٩ر٠٠٠
	٧٠٩ر٠٠٠	٧٠٩ر٠٠٠

٧ - موجودات مالية للمتاجرة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
أسهم شركات مدرجة في الاسواق المالية	٦١٥ر٩٥١	٩٦٧ر٢٣٣
	٦١٥ر٩٥١	٩٦٧ر٢٣٣

٨ - تسهيلات ائتمانية مباشرة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
الأفراد (التجزئة):		
حسابات جارية مدينة	١ر٥٦٢ر٦٧٦	١ر٩٧٣ر٩٠٧
قروض وكمبيالات*	٥٧ر٣٥٤ر٠٨٩	٦٣ر٩٣٣ر٦٠٧
بطاقات الائتمان	٢ر٤٨٢ر٨٢٧	٢ر٦٥٦ر٦٢٤
القروض العقارية	٢٥ر٣٤٨ر١٩٨	٢٦ر٨٣٩ر٥٨٢
الشركات:		
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	٤١ر٧٩٢ر٤٩٤	٥٩ر٧٧٨ر٥٣٦
قروض وكمبيالات *	١٧٧ر٣١٤ر١٨٤	١٩٠ر٠٦٥ر٣٢٥
شركات صغيرة ومتوسطة		
حسابات جارية مدينة	١٨ر١٥٤ر٤٣٧	٢٦ر٤٨٥ر٩٢٤
قروض وكمبيالات *	١٩ر٨٧٣ر٨٧٣	٢٠ر٨١٠ر٧١٠
القطاع العام	١١ر٩٣٥ر٦٣٧	٢ر٢٨٤ر٥٦٣
المجموع	٣٥٥ر٨١٨ر٤١٥	٣٩٤ر٨٢٨ر٧٧٨
ينزل: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(١٤ر٧٩٤ر٣٣٨)	(١١ر٥٧٥ر٢٨٩)
فوائد معلقة	(١٥ر٢٠٨ر٦٣٨)	(١٤ر٨٩٢ر٨٨٩)
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	٣٢٥ر٨١٥ر٤٣٩	٣٦٨ر٣٦٠ر٦٠٠

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة ٩٧٣ر٣٥١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (١ر٠٦٦ر٧١٩ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).

- بلغت التسهيلات الإئتمانية غير العاملة متضمنة الفوائد المعلقة ٤٧ر٧٢٨ر٣٢٤ دينارأي ما نسبته ١٣/٤٪ من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٣٣ر١٧٣ر٧٢٦ دينار أي ما نسبته ٨/٤٪ من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).

- بلغت التسهيلات الإئتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة ٣٢ر٥١٩ر٦٨٦ دينار أي ما نسبته ٩/٥٪ من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (مقابل ١٨ر٦١٠ر٤١٨ دينار أي ما نسبته ٤/٩٪ من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).

- لا يوجد تسهيلات إئتمانية ممنوحة للحكومة الأردنية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ و٣١ كانون الأول ٢٠٠٨.

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة

فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

٢٠٠٩	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة *	٦ر٨٥٦ر٨٢١	١٧٩ر٠٢٢	٢ر٦٤٤ر٢٤٨	١ر٨٩٥ر١٩٨	-	١١ر٥٧٥ر٢٨٩
(المعاد) المقتطع خلال السنة	(١ر٨٩٠ر٣٢٠)	-	٥ر٩١٢ر١١٢	(٩٨ر١٥٤)	-	٣ر٩٢٣ر٦٣٨
المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)	(٩٠ر٢٢٥)	-	-	-	-	(٩٠ر٢٢٥)
مخصص ديون محول لحسابات نظامية(فروع فلسطين) خلال السنة **	(٤٣٩ر٠٥٠)	-	-	(١٣٩ر٨٤٣)	-	(٥٧٨ر٨٩٣)
فرق تقييم مخصص الديون بعملات أجنبية	(٣٥ر٤٧١)	-	-	-	-	(٣٥ر٤٧١)
الرصيد في نهاية السنة	٤ر٤٠١ر٧٥٥	١٧٩ر٠٢٢	٨ر٥٥٦ر٣٦٠	١ر٦٥٧ر٢٠١	-	١٤ر٧٩٤ر٣٣٨
مخصص تدني التسهيلات غير العاملة	٤ر٣٦٠ر٦٥٤	١٧٩ر٠٢٢	٧ر٠٦٩ر٢٣٢	١ر٦٣٩ر٧٣٧	-	١٣ر٢٤٨ر٦٤٥
مخصص تدني التسهيلات تحت المراقبة	٤١ر١٠١	-	١ر٤٨٧ر١٢٨	١٧ر٤٦٤	-	١ر١٤٥ر٦٩٣
الرصيد	٤ر٤٠١ر٧٥٥	١٧٩ر٠٢٢	٨ر٥٥٦ر٣٦٠	١ر٦٥٧ر٢٠١	-	١٤ر٧٩٤ر٣٣٨

* يشمل المخصص المعاد للإيرادات من حسابات الأفراد حوالي ٢/١١ مليون دينار يمثل ما تم رده للإيرادات من فروع فلسطين خلال العام ٢٠٠٩.

٢٠٠٨	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٨ر٨٩٨ر٣٩٥	١٧٩ر٠٢٢	٤ر٦٦٥ر٧٥٧	٢ر٤٧٠ر٩٨١	٣٢ر٨٥٠	١٦ر٢٤٧ر٠٠٥
(المعاد) المقتطع خلال السنة	(٢١٨ر٢٧٣)	-	٣٥٩ر٢٤٧	(١٠٨ر١٢٤)	(٣٢ر٨٥٠)	-
المستخدم من مخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)	(٩٣ر٧٨١)	-	-	(١٠٨ر١٧٢)	-	(٢٠١ر٩٥٣)
مخصص ديون محول لحسابات نظامية (فروع فلسطين) خلال السنة **	(١ر٧٤٥ر٨٥٦)	-	(٢ر٣٩٠ر١٨١)	(٣٦٥ر١٤١)	-	(٤ر٥٠١ر١٧٨)
فرق تقييم مخصص الديون بعملات أجنبية	١٦ر٣٣٦	-	٩ر٤٢٥	٥ر٦٥٤	-	٣١ر٤١٥
الرصيد في نهاية السنة	٦ر٨٥٦ر٨٢١	١٧٩ر٠٢٢	٢ر٦٤٤ر٢٤٨	١ر٨٩٥ر١٩٨	-	١١ر٥٧٥ر٢٨٩
مخصص تدني التسهيلات غير العاملة	٦ر٨٠٤ر٣٢٠	١٧٩ر٠٢٢	١ر٥٥٧ر٢٣١	١ر٨٤٠ر٠١٧		١٠ر٣٨٠ر٥٩٠
مخصص تدني التسهيلات تحت المراقبة	٥٢ر٥٠١	-	١ر٠٨٧ر٠١٧	٥٥ر١٨١	-	١ر١٩٤ر٦٩٩
الرصيد	٦ر٨٥٦ر٨٢١	١٧٩ر٠٢٢	٢ر٦٤٤ر٢٤٨	١ر٨٩٥ر١٩٨	-	١١ر٥٧٥ر٢٨٩

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى ١ر٢٩٥ر٦٧٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (١ر٠٨٣ر٢٤٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

٢٠٠٩	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١٠ر٤٣٣ر٢٦٩	١٨٢ر١١٧	٢ر٢٩٢ر٩١٥	١ر٩٨٤ر٥٨٨	-	١٤ر٨٩٢ر٨٨٩
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	١ر٠٨٧ر٦٢٧	١٨٥ر٣٤٤	١ر٠٥٠ر٠٣٩	٩٥٤ر٨٠٣	-	٣ر٢٧٧ر٨١٣
ينزل: الفوائد المعادة للإيرادات (ايضاح رقم ٣٣)	(١٥٤ر٦٣٩)	(٢٣ر٦٩٢)	(٤٠ر٠٠٠)	(٤٤ر٣٢١)	-	(٢٦٢ر٦٥٢)
ينزل: فوائد معلقة تم شطبها	(٨٠١ر٣١٠)	(٢١ر٥٠٣)	(٥١٤ر٧٣٤)	(٩٥ر١١٧)	-	(١ر٤٣٢ر٦٦٤)
ينزل: فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية (فروع فلسطين)	(١ر٠٨٠ر٨٨٣)	-	(١١١ر٠٨٩)	(٧٤ر٧٧٦)	-	(١ر٢٦٦ر٧٤٨)
الرصيد في نهاية السنة	٩ر٤٨٤ر٠٦٤	٣٢٢ر٢٦٦	٢ر٦٧٧ر١٣١	٢ر٧٢٥ر١٧٧	-	١٥ر٢٠٨ر٦٣٨

٢٠٠٨	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	
			الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١١ر٠٠٧ر٦٩٣	١٠٣ر٧٨١	٤ر١٣٩ر٠٢٣	١ر٥٤١ر٢٥٥	٢٣ر٣٥٢	١٦ر٨١٥ر١٠٤
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	١ر٨٩٤ر٤٤٧	١١٥ر٥٩٦	١ر٣٣٨ر١٧٨	٩٣٣ر٧٦٤	-	٤ر٢٨١ر٩٨٥
ينزل: الفوائد المعادة للإيرادات(ايضاح رقم ٣٣)	(٢١٠ر٣٨٧)	(١٤ر٥٢٠)	(٤٩٤ر١٠١)	(٤٦ر٧٩٣)	-	(٧٦٥ر٨٠١)
ينزل: فوائد معلقة تم شطبها	(٤١٧ر٤١٧)	(٢٢ر٧٤٠)	(١١٥ر٢٨٦)	(١٣٨ر٣٢٠)	(٢٣ر٣٥٢)	(٧١٧ر١١٥)
ينزل: فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية (فروع فلسطين)	(١ر٨٤١ر٠٦٧)	-	(٢ر٥٧٤ر٨٩٩)	(٣٠٥ر٣١٨)	-	(٤ر٧٢١ر٢٨٤)
الرصيد في نهاية السنة	١٠ر٤٣٣ر٢٦٩	١٨٢ر١١٧	٢ر٢٩٢ر٩١٥	١ر٩٨٤ر٥٨٨	-	١٤ر٨٩٢ر٨٨٩

- بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (٥٥/م٢٩/٢٠٠٧ تاريخ ٦ أيار٢٠٠٧) تمت الموافقة على إدراج ديون غير عاملة مع ما يقابلها من فوائد معلقة ومخصصات بمبلغ ١٧ر٧٥٠ر٣٤١ دينار في حسابات نظامية مع احتفاظ البنك بحقه القانوني بمتابعة ومطالبة المدينين بهذه الديون، وعليه فقد بلغ رصيد الديون غير العاملة المدرجة في حسابات نظامية ٢٢ر٧١٠ر٠٤٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٢٤ر٤٨٧ر٣٢٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨) وهذه الديون مغطاة بالكامل بالمخصصات والفوائد المعلقة.

- بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، تم خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ استبعاد مبلغ ١ر٨٤٥ر٦٤١ دينار أردني من محفظة التسهيلات الإئتمانية لفروع البنك في فلسطين يمثل تسهيلات متعثرة منذ أكثر من (٦) سنوات ومستدرك لها مخصصات بالكامل ضمن مخصص التدني والفوائد المعلقة في التسهيلات الإئتمانية المباشرة، وقد بلغت قيمة مخصص تدني هذه التسهيلات المستبعدة ٥٧٨ر٨٩٣ دينار أردني، وقيمة فوائدها المعلقة ١ر٢٦٦ر٧٤٨ دينار أردني، ويتم تسجيل ومراقبة هذه التسهيلات بسجلات خاصة نظامية. علماً بأن رصيد الديون غير العاملة المدرجة في حسابات نظامية ١١ر٣٩٨ر٨٦٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٩ر٢٢٢ر٤٦٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).

هذا وتم خلال العام ٢٠٠٩ شطب ديون ما يقارب٥/٥ مليون دينار بموجب قرارات مجلس الإدارة.

٩- موجودات مالية متوفرة للبيع

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية:		
اسهم شركات	١٠ر١٥٢ر٢٢٩	٨ر٧٣٧ر٦٩١
صناديق استثمارية	-	١ر٢١٩ر١٩٤
مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	١٠ر١٥٢ر٢٢٩	٩ر٩٥٦ر٨٨٥
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية:		
أسهم شركات *	٣ر٥٣٧ر٣٥٦	٣ر٩٠٣ر٧٠٥
صناديق استثمارية	٨٨ر٦٢٥	٨٨ر٦٢٥
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	٣ر٦٢٥ر٩٨١	٣ر٩٩٢ر٣٣٠
مجموع الموجودات المالية المتوفرة للبيع	١٣ر٧٧٨ر٢١٠	١٣ر٩٤٩ر٢١٥

* يشمل هذا البند استثمارات في بنك الجزيرة السوداني الأردني بقيمة ٧٢٤ر٢٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ مسجلة بإسم أحد أعضاء مجلس الإدارة بموجب إتفاقية موقعة خلال العام ٢٠٠٦، وهنالك تعهد من عضو مجلس الإدارة بالتنازل عن ملكية هذا الاستثمار لصالح البنك فور الطلب منه ذلك.

- لا يوجد موجودات مالية متوفرة للبيع مرهونة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ و٣١ كانون الأول ٢٠٠٨.

١٠ - موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية:		
أذونات خزينة حكومية	٨ر٩٤٢ر٩٨٠	١٦ر٧٦٢ر٣٥٠
سندات مالية حكومية وبكفالتها	٨١ر١٢٩ر٠٠٧	٤٣ر٥٦٤ر٣٢٨
سندات واسناد قرض شركات	٣٨ر٤٣٥ر٣٥٣	٢٦ر٢٤٩ر٧٣٩
سندات مالية أخرى	١ر٦٣٢ر٨٣١	١ر٠٠٠ر٤٤٤
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	١٣٠ر١٤٠ر١٧١	٨٧ر٥٧٦ر٨٦١
مجموع موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١٣٠ر١٤٠ر١٧١	٨٧ر٥٧٦ر٨٦١

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
تحليل السندات:		
ذات معدل عائد ثابت	١٣٠ر١٤٠ر١٧١	٨٧ر٥٧٦ر٨٦١

- يمتد استحقاق الموجودات المالية المحتفظ حتى تاريخ الإستحقاق لغاية عام ٢٠١٤ وعلى عدة دفعات يستحق آخرها بتاريخ ١٥ كانون الأول ٢٠١٤ويبين الجدول التالي استحقاقات هذه الموجودات.

تستحق الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ كما يلي:

لغاية شهر	من شهر إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ شهور إلى ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
٢ر٢٩٢ر١٠٨	٨ر٩٨٤ر٧٦٠	٧ر٤٤٧ر٨٩٥	٢٠ر٠٠٦ر٤٦٢	٦٦ر٥٨٥ر٦٧١	٢٤ر٨٢٣ر٢٧٥	١٣٠ر١٤٠ر١٧١

١١ - موجودات ثابتة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	اراضـــي	مبانـــي	معـــدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	دينـــار الحاسب الآلي	المجمـــوع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
العام ٢٠٠٩						
الكلفـة:						
الرصيد في بداية السنة	١ر٧٢٧ر٤٩٨	١ر٢٩١ر٣٩٧	٨ر١٦٢ر٤٢٦	٤٦٣ر٥٦١	٤ر١٢١ر٩١٣	١٥ر٧٦٦ر٧٩٥
إضافات	٦٢٣ر٣٦٥	٦٧٣ر٤١٤	٥٤٩ر٧٧٩	٢٤٢ر٢١١	١٦٨ر١٠٥	٢ر٢٥٦ر٨٧٤
استبعادات	–	–	٦٥ر٣٢٧	١٦٨ر٠٦٢	–	٢٣٣ر٣٨٩
الرصيد في نهاية السنة	٢ر٣٥٠ر٨٦٣	١ر٩٦٤ر٨١١	٨ر٦٤٦ر٨٧٨	٥٣٧ر٧١٠	٤ر٢٩٠ر٠١٨	١٧ر٧٩٠ر٢٨٠
الاستهلاك المتراكم:						
استهلاك متراكم في بداية السنة	–	٧٥٠ر٤٨٤	٤ر١٠٩ر٠٧٨	٢٢٧ر٠٩٥	٣ر١٤٥ر٠٦٦	٨ر٢٣١ر٧٢٣
استهلاك السنة	–	١٣ر٩٢٠	٨٥٦ر٦٤٤	٥٤ر٦٧٤	٣٤١ر٦٠٩	١ر٢٦٦ر٨٤٧
استبعادات	–	–	٥٤ر١٤٥	٧٩ر٣٨٧	–	١٣٣ر٥٣٢
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	–	٧٦٤ر٤٠٤	٤ر٩١١ر٥٧٧	٢٠٢ر٣٨٢	٣ر٤٨٦ر٦٧٥	٩ر٣٦٥ر٠٣٨
دفعات على حساب إنشاء مبنى البنك الجديد	–	٩٠٨ر٤٦٤	–	–	–	٩٠٨ر٤٦٤
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة	٢ر٣٥٠ر٨٦٣	٢ر١٠٨ر٨٧١	٣ر٧٣٥ر٣٠١	٣٣٥ر٣٢٨	٨٠٣ر٣٤٣	٩ر٣٣٣ر٧٠٦
العام ٢٠٠٨						
الكلفـة:						
الرصيد في بداية السنة	١ر٧٢٧ر٤٩٨	١ر١٩١ر٦٦٤	٧ر١٢٩ر٧٢٦	٤٣١ر٨٠٦	٣ر٩٢٤ر٩٩٦	١٤ر٤٠٥ر٦٩٠
إضافات	–	٩٩ر٧٣٣	١ر٠٧٣ر٥١٩	١٣٤ر٤٧١	٢٠٥ر١٤٣	١ر٥١٢ر٨٦٦
استبعادات	–	–	٤٠ر٨١٩	١٠٢ر٧١٦	٨ر٢٢٦	١٥١ر٧٦١
الرصيد في نهاية السنة	١ر٧٢٧ر٤٩٨	١ر٢٩١ر٣٩٧	٨ر١٦٢ر٤٢٦	٤٦٣ر٥٦١	٤ر١٢١ر٩١٣	١٥ر٧٦٦ر٧٩٥
الاستهلاك المتراكم:						
استهلاك متراكم في بداية السنة	–	٧٣٦ر٥٦٤	٣ر٤٠٠ر٥٧٧	١٨٥ر٤٦٦	٢ر٨٤٠ر٨٣١	٧ر١٦٣ر٤٣٨
استهلاك السنة	–	١٣ر٩٢٠	٧٥٠ر٥٦١	٥٦ر٦٧٥	٣١٢ر٤٢٥	١ر١٣٣ر٥٨١
استبعادات	–	–	٤٢ر٠٦٠	١٥ر٠٤٦	٨ر١٩٠	٦٥ر٢٩٦
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	–	٧٥٠ر٤٨٤	٤,١٠٩,٠٧٨	٢٢٧ر٠٩٥	٣,١٤٥,٠٦٦	٨ر٢٣١ر٧٢٣
دفعات على حساب انشاء مبنى البنك الجديد	–	١٧٢ر٦٠٨	–	–	–	١٧٢ر٦٠٨
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة	١ر٧٢٧ر٤٩٨	٧١٣ر٥٢١	٤ر٠٥٣ر٣٤٨	٢٣٦ر٤٦٦	٩٧٦ر٨٤٧	٧ر٧٠٧ر٦٨٠

- تتضمن الموجودات الثابتة موجودات مستهلكة بالكامل بقيمة ٦ر٤٦٢ر١٨٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٦ر٢٧٤ر١١٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).

١٢ - موجودات غير ملموسة – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	أنظمة حاسوب وبرامج	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	٥٩٠ر٨٨٨	٤٩١ر٧٢٦
إضافات	١١٥ر١٥٢	٢٥٦ر٤٢١
الاطفاء للسنة	(١٨٨ر٤٨٨)	(١٥٧ر٢٥٩)
رصيد نهاية السنة	٥١٧ر٥٥٢	٥٩٠ر٨٨٨

يتم اطفاء إنظمة والبرامج عن مدى العمر الانتاجي والمقدر بخمس سنوات.

١٣ - موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
فوائد وإيرادات برسم القبض	٢ر٤٧٨ر٥٥٢	٢ر٠٤٧ر٧٧٣
مصروفات مدفوعة مقدماً	٤١٩ر٧٢٤	٤٤٣ر١٩٦
رصيد إعادة الهيكلة – صافي (ايضاح ٢٢)	٦ر٩٠٣ر٤٤٣	٨ر٦٢٩ر٣٣١
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة *	٦ر١٤٧ر٧٦٤	٤ر٥٠٤ر٦٨٢
شيكات برسم القبض (أوراق مشتراة)	٧٤٢ر٣٨١	٢ر١٧١ر٠٥٦
تأمينات قابلة للإسترداد	١١٨ر٥٤١	٤٩ر٠٧٠
معاملات في الطريق بين الفروع	–	٩١٥ر٤٦٢
مدينون وأرصدة مدينة اخرى – صافي **	١ر٥٢٦ر٦٦٧	٧٤٦ر٤٩٠
المجموع	١٨ر٣٣٧ر٠٧٢	١٩ر٥٠٧ر٠٦٠

* يتضمن هذا البند أراضي وعقارات مباعة على دفعات بلغت كلفتها ١ر٢٣١ر٢٦٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ يقابلها مبالغ مقبوضة بمبلغ ٦١٧ر٣٧١ دينار أدرجت ضمن بند مطلوبات أخرى (١ر٣٢٥ر٩١٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ يقابلها مبالغ مقبوضة بمبلغ ٧٦١ر١٤٢ دينار) (إيضاح ٢٠).

** تم توقيع إتفاقية خلال العام ٢٠٠٩ بين البنك واثنين من عملائه تم بموجبها شراء أسهم من العملاء المذكورين بحوالي ٢ر٤ مليون دينار على أن يقوم العملاء بتحمل كامل قيمة الانخفاض في سعر أسهم خلال فترة التعاقد وعليه فقد تم قيد قيمة الانخفاض والبالغة حوالي ١ر٢ مليون دينار كذمة مدينة ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى. علماً بأنه قد تم خلال الفترة اللاحقة تغطية معظم قيمة الانخفاض عن طريق استملاك أسهم جديدة أو قطع أراضي وبذلك فلم يتم رصد أية مخصصات أزاءها كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٤ر٥٧٧ر١٠٨	٣ر٦٥٧ر٥٢٨
إضافات ***	٢ر٣٧١ر٠٠٠	١ر٢٧٤ر٢٧٤
استبعادات	(٧٤٣ر٤١٨)	(٣٥٤ر٦٩٤)
المجموع	٦ر٢٠٤ر٦٩٠	٤ر٥٧٧ر١٠٨
خسارة التدني	(٥٦ر٩٢٦)	(٧٢ر٤٢٦)
الرصيد في نهاية السنة	٦ر١٤٧ر٧٦٤	٤ر٥٠٤ر٦٨٢

بموجب قانون البنوك يتوجب بيع الأراضي والعقارات المأخوذة إستيفاء لديون العملاء خلال سنتين من تاريخ استملاكها.

*** تشمل الإضافات قطع أراضي بحوالي ٢ر٣ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ أحداها مسجلة بإسم شخص وقع على تعهد لدى كاتب العدل بالتنازل عنها لصالح البنك فور صدور موافقة الجهات المختصة بهذا الخصوص وثلاثة قطع أخرى مسجلة بإسم عدد من أعضاء مجلس الإدارة قدموا تعهد للتنازل عنها فور الطلب منهم ذلك أو وكالة دورية غير قابلة للعزل بإسم البنك.

١٤ - ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٠٩			٣١ كانون الأول ٢٠٠٨		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	١ر٣٤٨ر٨٤٣	١٦٣ر٠٥١	١ر٥١١ر٨٩٤	٢٩ر٢٦٥	١ر٤٣٩ر٥٤٠	١ر٤٦٨ر٨٠٥
ودائع لأجل	٩ر٤١١ر٧٩٨	٨ر٦٩٨ر٦٥٣	١٨ر١١٠ر٤٥١	١٦ر٤٧٧ر٦٦٨	٢ر٦٧٤ر٤٢٦	١٩ر١٥٢ر٠٩٤
المجموع	١٠ر٧٦٠ر٦٤١	٨ر٨٦١ر٧٠٤	١٩ر٦٢٢ر٣٤٥	١٦ر٥٠٦ر٩٣٣	٤ر١١٣ر٩٦٦	٢٠ر٦٢٠ر٨٩٩

١٥ - ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٠٩				
	أفراد	شركات كبرى	شركات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٥٢ر٦٩١ر١٠٦	١١ر٥٤٦ر١٢٦	٢٢ر٩٢٥ر٦٦٦	١٠ر١٩١ر٤٨٤	٩٧ر٣٥٤ر٣٨٢
ودائع التوفير	٢٤ر١١١ر٦٧٩	-	٣٣٢ر٢٩١	٨ر٧٨٩	٢٤ر٤٥٢ر٧٥٩
ودائع لأجل وخاضعة لاشعار	٢١٠ر٨٤١ر٢٥٥	٢٦ر٥٦٨ر٨٧٦	٤٦ر٧٢٩ر٣٩٩	٣٧ر٣٨٨ر٦٦٧	٣٢١ر٥٢٨ر١٩٧
المجموع	٢٨٧ر٦٤٤ر٠٤٠	٣٨ر١١٥ر٠٠٢	٦٩ر٩٨٧ر٣٥٦	٤٧ر٥٨٨ر٩٤٠	٤٤٣ر٣٣٥ر٣٣٨

	٣١ كانون الأول ٢٠٠٨				
	أفراد	شركات كبرى	شركات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٤٨ر٤٦٠ر٣٣٥	١١ر٢٠١ر٥١٦	٢٣ر٥٣١ر٠٠٥	٨ر٧١١ر٢٦٠	٩١ر٩٠٤ر١١٦
ودائع التوفير	٢٠ر٠٧٤ر٤٥٠	-	٢٦٨	٧ر١٨٠	٢٠ر٠٨١ر٨٩٨
ودائع لأجل وخاضعة لاشعار	٢٠٧ر٦٠٨ر٩٠٥	١٢ر٨٤٠ر٣٢٥	٥٢ر٨٧٦ر٢٦٣	٣٦ر٢٢٢ر٤٦١	٣٠٩ر٥٤٧ر٩٥٤
المجموع	٢٧٦ر١٤٣ر٦٩٠	٢٤ر٠٤١ر٨٤١	٧٦ر٤٠٧ر٥٣٦	٤٤ر٩٤٠ر٩٠١	٤٢١ر٥٣٣ر٩٦٨

- بلغت ودائع الحكومة والقطاع العام الأردني داخل المملكة ٤٦ر٢٧٢ر٢٠٤ دينار أي ما نسبته ١٠/٤٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٤٣ر٦١٥ر٨٠٧ دينار أي ما نسبته ١٠/٣٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).
- بلغت الودائع التي لا يدفع عليها فوائد ٩٨ر٧٩٠ر٢٥٨ دينار أي ما نسبته ٢٢/٣٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٩٣ر٧٥٣ر١٧٦ دينار أي ما نسبته ٢٢/٢٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) ٩ر١٦٠ر٥٦٣ دينار أي ما نسبته ٢/١٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (١٠ر٣١٧ر١٠٣ دينار أي ما نسبته (٢/٥ ٪) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).
- بلغت الودائع الجامدة ٨ر١٣٣ر٣٤٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٧ر٥٧٣ر١١٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).

١٦ - تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	٢١ر٧٦١ر٣٤٢	٤٧ر٠٩٠ر٤٨٣
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	٢٠ر٥١٥ر٢١٤	١٨ر٥٣٨ر٧٢٠
تأمينات التعامل بالهامش	٧٦٢ر٤٣٨	٧١١ر٥٨٩
المجموع	٤٣ر٠٣٨ر٩٩٤	٦٦ر٣٤٠ر٧٩٢

١٧ - أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٠٩	المبلغ	عدد الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض
	دينار			
الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	يستحق دفعة واحدة بتاريخ ٢٠ حزيران ٢٠١٠	بضمانة رهونات عقارية لصالح البنك حصل عليها البنك لقاء قروض سكنية ممنوحة للعملاء	٨/٣٠٪
الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	يستحق دفعة واحدة بتاريخ ٧ شباط ٢٠١١	بضمانة رهونات عقارية لصالح البنك حصل عليها البنك لقاء قروض سكنية ممنوحة للعملاء	٧/٩٠٪
المجموع	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠			
٣١ كانون الأول ٢٠٠٨	**المبلغ**	**عدد الأقساط**	**الضمانات**	**سعر فائدة الاقتراض**
	دينار			
الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	يستحق دفعة واحدة بتاريخ ٢٠ حزيران ٢٠١٠	بضمانة رهونات عقارية لصالح البنك حصل عليها البنك لقاء قروض سكنية ممنوحة للعملاء	٨/٣٠٪
الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	يستحق دفعة واحدة بتاريخ ٧ شباط ٢٠١١	بضمانة رهونات عقارية لصالح البنك حصل عليها البنك لقاء قروض سكنية ممنوحة للعملاء	٧/٩٠٪
المجموع	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠			

- حصل البنك بتاريخ ٢٠ حزيران ٢٠٠٧ على قرض من الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري بمبلغ ١٠ مليون دينار وبنسبة فائدة ثابتة ٨/٣٠ ٪ سنوياً قابلة للتجديد بناءً على طلب البنك ويسدد دفعة واحدة بتاريخ ٢٠ حزيران ٢٠١٠.

- حصل البنك بتاريخ ٧ شباط ٢٠٠٨ على قرض من الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري بمبلغ ١٠ مليون دينار وبنسبة فائدة ثابتة ٧/٩٠٪ سنوياً قابلة للتجديد بناءً على طلب البنك ويسدد دفعة واحدة بتاريخ ٧ شباط ٢٠١١.

١٨- مخصصات متنوعة أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	رصيد نهاية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار
العام ٢٠٠٩				
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١ر٣٧٤ر٨٩٥	١١١ر٤٠٨	(٤٨٥ر٤٠٧)	١ر٠٠٠ر٨٩٦
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	٢٢٥ر٠٠٠	١٠١ر١٥٧	(٢٦ر١٥٧)	٣٠٠ر٠٠٠
مخصصات أخرى	٤٦ر٧٠٠	٤٦ر٥٠٣	-	٩٣ر٢٠٣
المجموع	١ر٦٤٦ر٥٩٥	٢٥٩ر٠٦٨	(٥١١ر٥٦٤)	١ر٣٩٤ر٠٩٩
العام ٢٠٠٨				
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١ر٢٢٥ر٣٢٨	٣٥٣ر٩٢٣	(٢٠٤ر٣٥٦)	١ر٣٧٤ر٨٩٥
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	١٣١ر٢٣٩	١١٠ر٢٧١	(١٦ر٥١٠)	٢٢٥ر٠٠٠
مخصصات أخرى	٤٦ر٧٠٠	-	-	٤٦ر٧٠٠
المجموع	١ر٤٠٣ر٢٦٧	٤٦٤ر١٩٤	(٢٢٠ر٨٦٦)	١ر٦٤٦ر٥٩٥

١٩- ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	٢ر٩٤٨ر٣٥٩	١ر٤٩٩ر٦٤٩
ضريبة دخل مدفوعة	(٣ر١٢١ر٠٢٨)	(٧٢٨ر٩٠١)
ضريبة دخل سنوات سابقة – فروع الأردن	٣٦ر٥٩٨	-
ضريبة دخل سنوات سابقة – فروع فلسطين	٢٠٤ر٠٠٠	-
ضريبة دخل مستحقة عن أرباح السنة	١ر٤٢٨ر٩١٩	٢ر١٧٧ر٦١١
رصيد نهاية السنة	١ر٤٩٦ر٨٤٨	٢ر٩٤٨ر٣٥٩

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
ضريبة دخل سنوات سابقة – فروع الأردن	(٣٦ر٥٩٨)	-
ضريبة دخل سنوات سابقة – فروع فلسطين	(٢٠٤ر٠٠٠)	-
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	(١ر٤٢٨ر٩١٩)	(٢ر١٧٧ر٦١١)
المجموع	(١ر٦٦٩ر٥١٧)	(٢ر١٧٧ر٦١١)

تمت الموافقة من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على التقديرات الضريبية وتسوية الضرائب المستحقة على البنك حتى نهاية عام ٢٠٠٨.

أما فروع فلسطين فقد تم تسوية الوضع الضريبي حتى نهاية عام ٢٠٠٥ ويجري حالياً العمل على تسوية الوضع الضريبي للسنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ تزيد عن المبالغ المرصودة في القوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩.

ب - موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٠٩					٢٠٠٨
	الرصيد في بداية السنة	المبالغ المحررة	المبالغ المضافة	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات ضريبية مؤجلة:						
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	١٠ر٨٩٠ر٩١١	٢ر٥٧٥ر٩٣٩	٢٣٦ر٩١٦	٨ر٥٥١ر٨٨٨	٢ر٤٣٦ر٤٩٠	٣ر٣١٠ر٣١٧
فوائد معلقة	٢ر٩٩٩ر٦٥٧	١ر٣٩٢ر٢٣٧	-	١ر٦٠٧ر٤٢٠	٤٤٤ر٦٧٧	٨٢٩ر٨٢٥
خسارة تدني عقارات	٧٢ر٤٢٦	٢٩ر١٥٥	١٣ر٦٥٥	٥٦ر٩٢٦	١٧ر٠٠٢	٢٥ر٣٤٩
مخصص حسابات قضايا معلقة	١٥٩ر٠٠٠	-	-	١٥٩ر٠٠٠	٤٧ر٧٠٠	٥٥ر٦٥٠
مخصص رسوم ومصاريف قضائية معلقة	١ر٢٠٨ر٠٣٧	١٠٨ر٠١٥	٩٣ر٩٢٢	١ر١٩٣ر٩٤٤	٣٥٥ر٢٠٠	٤١٣ر٥٧٣
مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين	١ر٣٧٤ر٨٩٥	٤٨٥ر٤٠٧	١١١ر٤٠٨	١ر٠٠٠ر٨٩٦	٢٩٣ر٧٧٠	٤٦٣ر٠٦٩
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	٢٢٥ر٠٠٠	٢٦ر١٥٧	١٠١ر١٥٧	٣٠٠ر٠٠٠	٩٠ر٠٠٠	٧٨ر٧٥٠
مخصصات متنوعة اخرى	٣٤١ر٦٣٤	-	٥٤ر٠٠٣	٣٩٥ر٦٣٧	١١٨ر٦٩١	١١٩ر٥٧٢
	١٧ر٢٧١ر٥٦٠	٤ر٦١٦ر٩٠٩	٦١١ر٠٦١	١٣ر٢٩١ر٨٣٨	٣ر٨٠٢ر٥٣٠	٥ر٢٩٦ر١٠٥

لم يتم قيد المنافع الضريبية المؤجلة في سجلات البنك، هذا وفي حال تم قيدها على حساب الأرباح المدورة فإنه وبموجب تعليمات البنك المركزي الأردني لا يمكن التصرف بمبلغ يعادل قيمة المنافع الضريبية المؤجلة إلا بمقدار ما يتحقق منها فعلاً.

ج- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
الربح المحاسبي	٧ر٢٣٠ر٣٨٢	١١ر٥١٥ر٨٣٢
ينزل: ايرادات غير خاضعة للضريبة *	(٦ر٨١٧ر٣٥٣)	(١١ر٦٠٢ر٧١٠)
يضاف: مصروفات غيرمقبولة ضريبياً	٣ر٥٦٥ر٥٣٤	٦ر٧٨٠ر٣٢٧
الربح الضريبي	٣ر٩٧٨ر٥٦٣	٦ر٦٩٣ر٤٤٩
فروع البنك – الأردن	٣٥٪	٣٥٪
فروع البنك – فلسطين	١٥٪	١٥٪

* تشمل مخصصات ديون تم تكوينها قبل عام ٢٠٠٠ سبق وأن تم دفع الضريبة عنها عند تكوينها وتعود لحسابات تم شطبها أو تحصيلها جزئياً أو كلياً خلال العام.

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل على البنوك في الأردن ٣٥٪ و١٥٪ في فلسطين، علماً بأنه وفقاً لقانون ضريبة الدخل الجديد النافذ إعتباراً من بداية العام ٢٠١٠ تم إستخدام نسبة ٣٠٪ لإحتساب قيمة الضرائب المؤجلة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٣٥٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).

٢٠- مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
شيكات مقبولة الدفع	٢ر١٩٧ر٣٥٤	٢ر٤٠٥ر٩٠٥
فائدة مستحقة الدفع	٢ر٤٤١ر٤٣٢	١ر٨٥٢ر٤٩٦
تأمينات وامانات مختلفة	١ر٢٢٤ر٣٦٠	٢٩٠ر١٣٤
أمانات الصناديق الحديدية	٤٣ر٦١٠	٤٦ر٩٦٨
أمانات أرباح الأسهم	٢٢ر٩٣٧	٢١ر٢٥٠
أمانات الضمان الإجتماعي	٦٠ر٠٠٧	٥٦ر٢١٧
امانات ضريبة الدخل	١٧ر٨١٥	٢١ر٥١٦
مصروفات مستحقة غير مدفوعة	٦١٢ر٤٧١	٦١٥ر٠١٨
معاملات في الطريق بين الفروع	١ر٤٥٠ر٨١١	-
حوالات واردة	٢ر١٣٢	٤٤ر٣٣١
رسوم البحث العلمي والتدريب المهني	٣٩ر٥٤٦	١٠١ر٣٣٥
رسوم اضافية للجامعات الأردنية	٣٩ر٥٤٦	١٠١ر٣٣٥
صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني	٦٥ر٥٤٩	١٠٠ر١٨٠
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٣٥ر٠٠٠	٣٥ر٠٠٠
مبالغ مقبوضة على حساب بيع اراضي وعقارات	٦١٧ر٣٧١	٧٦١ر١٤٢
أرصدة دائنة اخرى	١ر٣٥٣ر٨٦٥	٩٨٤ر٩٠٠
	١٠ر٢٢٣ر٨٠٦	٧ر٤٣٧ر٧٢٧

٢١- رأس المال وعلاوة الإصدار

- يبلغ رأس المال المكتتب به (المدفوع) ٧٣ر٠٥٣ر٧٥٠ دينار موزعاً على ٧٣ر٠٥٣ر٧٥٠ سهماً قيمة السهم الإسمية دينار واحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٦٩ر٥٧٥ر٠٠٠ دينار للعام ٢٠٠٨).
- تبلغ علاوة الإصدار ٥٦ر٦٩٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ و٢٠٠٨.
- قررت الهيئة العامة في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ١٣ نيسان ٢٠٠٩ الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ ٣ر٤٧٨ر٧٥٠ دينار عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع ٧٣ر٠٥٣ر٧٥٠دينار.

٢٢- خطة إعادة الهيكلة

قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي بتاريخ ١٦ شباط ٢٠٠٤ الموافقة على خطة إعادة هيكلة البنك المعتمدة من البنك المركزي الأردني ومجلس الوزراء والمتضمنة ما يلي:

- إطفاء رصيد خصم الإصدار و البالغ (٥) مليون دينار في الخسائر المتراكمة.
- تخفيض الخسائر المتراكمة برصيد التسهيلات الاستثنائية الممنوحة من البنك المركزي الأردني بعد سداد القيمة الحالية لتلك التسهيلات والبالغة (٩) مليون دينار.
- تخفيض الخسائر المتراكمة بقيمة (٣٠) مليون دينار عن طريق تخفيض رأس المال.

- تخفيض الخسائر المتراكمة برصيد الاحتياطي الاختياري واحتياطي التفرع الخارجي.

- رسملة ما يقارب (١٧) مليون دينار من الخسائر المتراكمة ضمن بند «رصيد إعادة الهيكلة» ويتم إطفاء هذا الرصيد على مدى (١٠) سنوات إعتباراً من العام ٢٠٠٤.

- زيادة رأس مال البنك بقيمة (٣٠) مليون دينار.

- إيداع (٢١) مليون دينار في البنك من قبل البنك المركزي الأردني بدون فائدة حتى نهاية عام ٢٠٠٨.

- تسديد التسهيلات الاستثنائية الممنوحة من البنك المركزي الأردني بالقيمة الحالية لها والبالغة (٩) مليون دينار.

- بلغ الرصيد المدين لإعادة الهيكلة ١٧٫٢٥٨٫٧٦٥ دينار بتاريخ ١٦ شباط ٢٠٠٤ وبموجب قرار مجلس الإدارة تقرر إطفاء المبلغ على مدى ١٠ سنوات ابتداءً من العام ٢٠٠٤ ويبلغ رصيد إعادة الهيكلة الوارد ضمن الموجودات الأخرى ٦٫٩٠٣٫٤٤٣ دينار بعد الإطفاء كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٨٫٦٢٩٫٣٣١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).

إن تفاصيل رصيد إعادة الهيكلة البالغ ١٧٫٢٥٨٫٧٦٥ دينار هي كما يلي:

	دينـــــــار
رصيد الخسائر المتراكمة في القوائم المالية المجمعة للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٢	٧٤٫٣٠٨٫٩٣٢
خسائر النصف الأول من العام ٢٠٠٣ (القوائم المالية المجمعة)	١٫٦٩٨٫٩٥٧
مجموع الخسائر في ٣٠ حزيران ٢٠٠٣	٧٦٫٠٠٧٫٨٨٩
إطفاء خصم الإصدار	٥٫٠٠٠٫٠٠٠
مجموع الخسائر المطفأة	٨١٫٠٠٧٫٨٨٩
ينزل: المبالغ المطفأة في الخسائر المتراكمة:	
المحول من راس المال (تخفيض)	٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠
فرق تسديد التسهيلات الإستثنائية *	
من البنك المركزي الأردني	٣١٫٢٧٥٫٤١٢
الاحتياطي الاختياري	١٫١٧٩٫٥٩٤
احتياطي التفرع الخارجي	١٫٢٩٤٫١١٨
المجموع	٦٣٫٧٤٩٫١٢٤
رصيد إعادة الهيكلة	١٧٫٢٥٨٫٧٦٥

* تم تسديد التسهيلات الاستثنائية للبنك المركزي البالغة ٤٠٫٢٧٥٫٤١٢ دينار بقيمتها الحالية البالغة ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ دينار.

٢٣- الاحتياطيات

- احتياطي قانوني:

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة ١٠٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

- احتياطي مخاطر مصرفية عامة:

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

- إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

إسم الاحتياطي	٢٠٠٩ دينـــــار	طبيعة التقييد
احتياطي قانوني	٦ر٧٢٣ر٦٥٢	متطلبات القانون
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	٢ر٨٤٣ر٩٥٤	متطلبات السلطة الرقابية

٢٤- التغيرالمتراكم في القيمة العادلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٠٩ دينـــــار	٢٠٠٨ دينـــار
الرصيد في بداية السنة	(٤٨٠ر٥٩٥)	(٧٠٥ر٠٨٩)
يضاف: (خسائر) غير متحققة	(١١٦ر٦٢٤)	(٣ر٤١٢ر٨٣٨)
ينزل: خسائر تدني موجودات مالية متوفرة للبيع منقولة لقائمة الدخل	١ر٠٧٦ر٣٣٢	٣ر٦٢١ر٥٠٥
يضاف: أرباح متحققة منقولة لقائمة الدخل	٣٠٦ر٢٣٦	١٥ر٨٢٧
الرصيد في نهاية السنة	٧٨٥ر٣٤٩	(٤٨٠ر٥٩٥)

٢٥- أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٠٩ دينـــــار	٢٠٠٨ دينـــــار
الرصيد في بداية السنة	٩ر٠٦٣ر٠٠٨	١٠ر٨١٠ر٢٣٧
المحول لزيادة راس المال	(٣ر٤٧٨ر٧٥٠)	(٦ر٣٢٥ر٠٠٠)
أرباح موزعة على المساهمين	(٣ر٤٧٨ر٧٥٠)	(٣ر١٦٢ر٥٠٠)
الربح للسنة - قائمة (ب)	٥ر٥٦٠ر٨٦٥	٩ر٣٣٨ر٢٢١
(المحول)إلى الاحتياطي القانوني	(٧٤١ر٠٠٢)	(١ر١٨٥ر٣٦٨)
المحول من (إلى) احتياطي مخاطر مصرفية عامة	٥٨٧ر٤٨٢	(٤١٢ر٥٨٢)
الرصيد في نهاية السنة	٧ر٥١٢ر٨٥٣	٩ر٠٦٣ر٠٠٨

٢٦ - أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع ١٠٪ من رأس المال كأسهم منحة مجانية على المساهمين أي ما يعادل ٧ر٣٠٥ر٢٧٥ دينار وذلك برسملة مبلغ معادل من الأرباح المدورة، علماً بأن نسبة التوزيع أعلاه خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين، في حين تم خلال العام الماضي توزيع ما نسبته ٥٪ كأسهم منحة مجانية و٥٪ نقديً من رأس المال في حينه.

٢٧- الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
تسهيلات ائتمانية مباشرة: للأفراد (التجزئة):		
حسابات جارية مدينة	١٧٢ر٥٥٠	٢٠٧ر٨٧٧
قروض وكمبيالات	٥ر٢٦٣ر٢٣٤	٥ر٣٢٧ر٩٦١
بطاقات الائتمان	٢٣٠ر٥١٥	٢٦٧ر١٩٠
القروض العقارية	١ر٩٥٦ر٢١٥	٢ر٠٤٠ر١٢٣
الشركات		
الشركات الكبرى:		
حسابات جارية مدينة	٤ر٣٠٨ر١٦٥	٦ر٦٠٠ر٧٧٠
قروض وكمبيالات	١٤ر٩٠٩ر٧٣٥	١٤ر٥٣٣ر١٣٧
الشركات الصغيرة والمتوسطة:		
حسابات جارية مدينة	١ر٧٩٠ر٢٠٣	١ر٩٨٧ر٩٥٢
قروض وكمبيالات	١ر٥٣٩ر٩٨٨	١ر٦٠٤ر١٠٩
القطاع العام	٦٣٩ر٦٠٩	٢١٦ر٠٤٥
أرصدة لدى بنوك مركزية	٨٢٦ر١٥١	٢ر٥٩٣ر٩٤٩
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٠٢ر٠٤٤	١ر٧١٣ر١٢٥
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٧ر٢٢١ر٣٤٣	٥ر٤٩٧ر٨٤٦
المجموع	٣٩ر٣٥٩ر٧٥٢	٤٢ر٥٩٠ر٠٨٤

٢٨- الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٣٨ر١٨٥	١ر٢٠١ر٧٢٨
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	٢٠٠ر١٠٥	٣٦٦ر٨٦٥
ودائع توفير	٣٨٠ر٥٩٧	٣٥٨ر٧٣٦
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	١٥ر١٨٢ر٢٠٣	١٥ر٠٤٦ر٨٣٨
تأمينات نقدية	١ر٧٨٠ر٩٥٢	٢ر٠٥٠ر١٧١
أموال مقترضة	١ر٦٤٤ر٨٠٦	١ر٥٦٣ر٥٠٠
رسوم ضمان الودائع	٨٣٥ر٩٣٢	٦٠٩ر٤٦٢
المجموع	٢٠ر٥٦٢ر٧٨٠	٢١ر١٩٧ر٣٠٠

٢٩- ايرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينـــــار	دينـــــار
عمولات تسهيلات مباشرة	٢ر٣٠٢ر١٨١	٢ر٦٤١ر١٦٧
عمولات تسهيلات غير مباشرة	٣ر٢٢٢ر٣٣٩	٣ر٤٥٣ر٨٤٦
صافي ايرادات العمولات	٥ر٥٢٤ر٥٢٠	٦ر٠٩٥ر٠١٣

٣٠- أرباح عملات اجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينـــــار	دينـــــار
ناتجة عن التداول	٢٩٥ر٧٥٦	٥٠٣ر١٢٢
ناتجة عن التقييم	٥٧٥ر٦٧٩	٦٥٦ر٦٠٦
المجموع	٨٧١ر٤٣٥	١ر١٥٩ر٧٢٨

٣١- (خسائر) موجودات مالية للمتاجرة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	أربـــاح متحققـــة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجمـوع
٢٠٠٩	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
أسهم شركات	-	(٣٤٣ر٧٨٢)	٣ر١٦٧	(٣٤٠ر٦١٥)
المجموع	-	(٣٤٣ر٧٨٢)	٣ر١٦٧	(٣٤٠ر٦١٥)
٢٠٠٨				
أسهم شركات	٤٦٧ر٩٩٧	(٥٦٠ر٠٧٩)	١٩ر٦٤٥	(٧٢ر٤٣٧)
المجموع	٤٦٧ر٩٩٧	(٥٦٠ر٠٧٩)	١٩ر٦٤٥	(٧٢ر٤٣٧)

٣٢- (خسائر) موجودات مالية متوفرة للبيع

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينـــــار	دينـــــار
عوائد توزيعات اسهم شركات	١٨٠ر٥٣٤	٨٠ر٨٣٤
أرباح (خسائر) بيع موجودات مالية متوفرة للبيع	٨٣٧ر٨٨٨	(٣٢ر٩٨٦)
(خسائر) تدني موجودات مالية متوفرة للبيع	(١ر٠٧٦ر٣٣٢)	(٣ر٦٢١ر٥٠٥)
المجموع	(٥٧ر٩١٠)	(٣ر٥٧٣ر٦٥٧)

٣٣- إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينـــــار	دينـــــار
إيراد بطاقات الائتمان	٢٧٣ر٦٠٣	٢٤١ر٧٧١
إيجار الصناديق الحديدية	٢٢ر٢٨١	١٨ر٦٥٥
زيادة في الصندوق	٢ر٠٧٩	٣ر٣٢٤
ايرادات تصوير وثائق	٤ر٧٨٩	٦ر٥٩٤
ايرادات خدمات التحصيل	١٠ر٤٥٥	١١ر٨٠٠
ايرادات اصدار كشف الحساب الفوري	٨ر٥٢٧	٤ر٥٧٤
ايرادات هاتف وتلكس وبريد	٩٨ر٩٦٧	١١٤ر٩١٣
فوائد معلقة معادة للإيرادات (إيضاح ٨)	٢٦٢ر٦٥٢	٧٦٥ر٨٠١
مستردات ديون معدومة *	٧١٧ر٥٨٢	١ر٠١٧ر٣٢٨
أخرى متفرقة	٢٩٨ر١٩١	٢٥٤ر٨٦١
أرباح بيع عقارات مستملكة	١٠١ر٤١٧	٥٦ر٥٥٥
عوائد عقارات مستملكة	١٨ر٩٤٤	١٧ر٨٣٦
بدل خدمات استشارية**	٥٣ر١٧٥	٢٥٥ر٠٢٩
عمولات مختلفة	٧٠ر٠٨٥	٦٣ر٣٩٢
المجموع	١ر٩٤٢ر٧٤٧	٢ر٨٣٢ر٤٣٣

* يمثل هذا البند الوفر في مخصصات الديون غير العاملة المدرجة في حسابات نظامية.

** يمثل هذا البند أتعاب إتفاقية الاستشارة الموقعة مع بنك الجزيرة السوداني الأردني.

٣٤- نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينـــار	دينـــار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	٥ر٤٦٤ر٦٢٠	٥ر٤٠٥ر٢٥٧
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	٤٧٩ر٧٨٠	٤٤٦ر٧٨٥
مساهمة البنك في صندوق الادخار	١٨٥ر٣٤٨	٢١٤ر٨٠٩
مكافأة نهاية خدمة مدفوعة	١١٠ر٣٨٠	٣٧ر٧٨٦
نفقات طبية	٤٨٣ر٣٩٣	٣٤٨ر٢٨١
تدريب الموظفين	٧٤ر٠٥٢	١٣١ر٠١٣
مياومات سفر	٧٠ر٣١٠	٩٠ر٩١٥
تأمين على حياة الموظفين	١٦ر٦٣٦	٢٣ر٠٧٩
ألبسة للمستخدمين	٢٢ر٨٠٧	٢١ر٩٩٧
مساهمة البنك في صندوق التكافل الإجتماعي*	١٠ر٠٠٠	-
المجموع	٦ر٩١٧ر٣٢٦	٦ر٧١٩ر٩٢٢

* يمثل هذا البند ما تم دفعه من البنك بموجب قرار مجلس الإدارة مساهمة منه في تغطية بعض نفقات الصندوق.

٣٥- مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينـــــار	دينـــــار
إيجارات	٥٦٠ر٩٣٢	٤٩٨ر٤٥٩
قرطاسية ومطبوعات	٢٧٥ر١٩٧	٣٠٥ر٩٢٦
مياه وكهرباء وبريد وهاتف وسويفت	٥٨٩ر٥٩٨	٥٨٧ر٢٧٨
مصاريف قضائية وأتعاب محاماة	٢٨٦ر٨٤٥	٢٠٤ر٣٨٨
صيانة وتصليحات ومصاريف السيارات	٢٨٨ر٨٤٠	٢٨٦ر٩٧٣
مصاريف التأمين	٢٠٠ر٥٢٣	٢١٦ر٨٩٠
برامج وصيانة أجهزة الحاسب الآلي	٥٨٦ر٠٩٢	٤٥٦ر١٠٢
بدل تنقلات وبدل حضور جلسات لأعضاء مجلس الإدارة	١٠٩ر١٧٠	١٦٥ر٥٩٦
رسوم ورخص وضرائب	٢١٧ر٣٤٧	٤٠٤ر٥٤٨
اعلانات واشتراكات	٦٨٣ر٨٣٩	٩١٩ر٠٠١
أتعاب مهنية واستشارات	٢٠٣ر٦٦٦	٢٨٧ر٨٨٢
حوافز التحصيل *	٣٦٠ر٧٢٤	٣٢٣ر٣٤٦
تبرعات واكراميات	١٥٦ر٠٥٨	٢٢٣ر٥٧٦
تنظيفات وخدمات	١٨٨ر٢٥٧	١٥٦ر٧١٤
مصاريف بطاقات الإئتمان	١١٤ر٤٢٣	١٠٥ر٤٦٢
ضيافة	٩٦ر٩٣٧	١١٣ر٧٢٢
مصاريف زيادة رأس المال	٢٨ر١٠٦	٣٧ر٩٧٥
رسوم إضافية للجامعات الأردنية	٣٩ر٥٤٦	١٠١ر٣٣٥
رسوم دعم البحث العلمي والتدريب المهني	٣٩ر٥٤٦	١٠١ر٣٣٥
صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني	٦٥ر٥٤٩	١٠٠ر١٨٠
مكافاة أعضاء مجلس الإدارة	٣٥ر٠٠٠	٣٥ر٠٠٠
تدني عقارات مستملكة	١٣ر٦٥٥	-
أجور شحن النقد	٦٢ر٢٤٨	١٣٨ر١٧٢
متفرقة أخرى	٦٢ر٤١٧	٤٩ر٣٩١
المجموع	٥ر٢٦٤ر٥١٥	٥ر٨١٩ر٢٥١

* يمثل هذا البند حوافز تحصيل ديون متعثرة مدفوعة بموجب قرار مجلس الإدارة لقاء متابعة وتحصيل الديون المتعثرة.

٣٦- حصة السهم من الربح للسنة

يتم احتساب الربح للسهم الواحد بقسمة الربح للسنة على المعدل المرجح لعدد الأسهم كما في نهاية السنة المالية كما يلي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينـــار	دينـــار
الربح للسنة – قائمة (ب)	٥ر٥٦٠ر٨٦٥	٩ر٣٣٨ر٢٢١
المعدل المرجح لعدد الأسهم	٧٣ر٠٥٣ر٧٥٠	٧٣ر٠٥٣ر٧٥٠
حصة السهم من الربح للسنة	-/٠٧٦	-/١٢٨

تم تعديل الربح للسهم الواحد للسنة السابقة بعدد الأسهم المجانية الموزعة خلال العام ٢٠٠٩ تماشياً مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

٣٧- النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينـــــــار	دينـــــــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	٧٢ر٢٨٨ر٣٢١	٧٤ر٥٤٦ر٥٧٤
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	٥٨ر٥٥٢ر٢٦٤	٤٧ر٢٤١ر٤٢٦
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(١٩ر٦٢٢ر٣٤٥)	(٢٠ر٦٢٠ر٨٩٩)
ينزل: أرصدة مقيدة السحب	(١٠٦ر٣٥٠)	(٩٢٩ر٦٢٤)
المجموع	١١١ر١١١ر٨٩٠	١٠٠ر٢٣٧ر٤٧٧

٣٨- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

يدخل البنك ضمن أعماله الإعتيادية، في معاملات مع كبار المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والمؤسسات التابعة لهم بالأسعار التجارية للفائدة والعمولة. جميع القروض والسلف مع الأطراف ذات علاقة منتجة وبدون مخصصات لخسائر ائتمانية محتملة.

تضمنت القوائم المالية الأرصدة والمعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة:

	أعضاء مجلس الإدارة وأطراف ذو صلة بهم	شركات ممثلة بعضو مجلس إدارة	الموظفين	المجمـــــــــوع ٣١ كانـــــون الأول	
				٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
بنود داخل قائمة المركز المالي					
الودائع	١٦ر٦٤٠ر٤٦٥	٢ر٠٢١ر٠٣٨	–	١٨ر٦٦١ر٥٠٣	٢٠ر٢٥٧ر٤٥٠
تسهيلات مباشرة *	٣ر٧٨٢ر٣٨٥	١٠ر٥١٧ر٥٩٠	٩٨٤ر١٤١	١٥ر٢٨٤ر١١٦	٢٧ر٥٠٠ر١٠١
تأمينات نقدية	٤ر٣٤٦	١ر٣٣٩ر١٦٦	–	١ر٣٤٣ر٥١٢	٢ر٨٩٧ر١٨٣
بنود خارج قائمة المركز المالي					
كفالات	٥٢٥ر٤٥٨	٢ر١٨٥ر٧٦٤	–	٢ر٧١١ر٢٢٢	٣ر٢١٧ر٧٥٠
اعتمادات صادرة			–	–	٦٢ر٩٤٠
قبولات	٤٩٥ر٢٢٩	١٢ر١٩٩ر١٠٦	–	١٢ر٦٩٤ر٣٣٥	٤ر٤٦٦ر٥٧٣

	المجمـــــــوع للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينـــار	دينـــار
عناصر قائمة الدخل		
فوائد وعمولات دائنة	١ر٦٥٩ر١٦٩	٢ر٣٢٨ر٦١٨
فوائد وعمولات مدينة	٤٧٤ر٢٣٨	٢٧٧ر١٧٥

الحدود الدنيا والحدود العليا بنسب الفوائد والعمولات		
الدائنة	٨/٢٥٪	-/٨٪
المدينة	-/٦٪	٥/٨٥٪

* يشمل هذا البند تسهيلات لاحد أعضاء مجلس الإدارة تجاوزت نسبة التركزات الائتمانية بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، تم الاتفاق مع البنك على ترتيبات لسدادها خلال العام ٢٠٠٩، حيث قام العضو خلال العام ٢٠٠٩ بتسديد الأقساط المستحقة من هذه التسهيلات.

رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا والحوافز المدفوعة

بلغت الرواتب والمكافآت للإدارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه ١ر٠٩٤ر٣٧٨ دينار خلال عام ٢٠٠٩ (١ر٠٣٦ر٧٠٦ دينار خلال عام ٢٠٠٨).

٣٩- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية :

الأدوات المالية داخل قائمة المركز المالي:

تشمل هذه الأدوات المالية الأرصدة النقدية والودائع لدى البنوك والبنك المركزي، التسهيلات الإئتمانية المباشرة، الموجودات المالية الأخرى وودائع العملاء، ودائع البنوك والمطلوبات المالية الأخرى.

ولا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في القوائم المالية.

٤٠- إدارة المخاطر

يواجه البنك في مسار أعماله وعملياته مجموعة متنوعة من المخاطر التي تنشأ عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ويسعى البنك لإدارة هذه المخاطر وحرصا منه على تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على سلامة الوضع المالي للبنك.

يمتلك البنك دائرة مستقلة لإدارة المخاطر وهي تدار من قبل كادر مؤهل وذو خبرة وتشتمل دائرة إدارة المخاطر على اقسام مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومراقبة الامتثال أن المهمة الأولى لهذه الدائرة هو إيجاد إطار فعال لإدارة المخاطر لكي تعمل من خلاله مختلف دوائر البنك والمساعدة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة الخاصة باعمال تلك الدوائر وعلى مستوى البنك ككل. لقد تم بناء استراتيجية إدارة مخاطر البنك على مفهوم واضح للمخاطر المختلفة واجراء التقييم الدقيق لتلك المخاطر واجراء عمليات القياس والمراقبة المستمرة.

لقد صممت سياسات البنك التجاري الأردني لإدارة المخاطر لتحديد وتعريف وتحليل ومراقبة المخاطر ووضع حدود للمخاطر والأدوات الرقابية المناسبة هذا ويتم مراجعة سياسات واجراءات إدارة المخاطر بشكل دوري وكلما تطلبت الحاجة لذلك وتعديلها وتعزيزها.

قام البنك بتشكيل لجنة لإدارة المخاطر يرأسها نائب رئيس مجلس الإدارة وهي مسؤولة عن الموافقة على الهيكل التنظيمي وسياسات وتعليمات واجراءات ونظام التقارير الخاص بدائرة إدارة المخاطر وكذلك الاشراف على مستويات المخاطر المقبولة في البنك والوقوف على المخاطر التي يتعرض لها البنك وتحديد مدى كفاءة ادوات الرقابة عليها وطرق تقييم وقياس هذه المخاطر وكذلك مراجعة كافة التقارير الصادرة عن إدارة المخاطر والاجراءات اللازمة للحد من المخاطر والتعرف على مدى درجة الوعي لدى الموظفين بكافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

مخاطر الائتمان

أولاً: الإفصاحات الوصفية

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر حدوث الخسائر المالية التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الاخر في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك بموجب عمليات التعاقد وتنشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي عن أنشطة الاقراض والتمويل في البنك. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء اضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء كما يوجد لدى البنك سياسات واجراءات شاملة لمراقبة جميع هذه المخاطر.

أساليب تخفيف مخاطر الإئتمان

- يتم مراقبة مخاطر الائتمان وضبطها وادارتها قبل المنح واثناءه وبعد المنح بمتابعة وضع العملاء وتقييم أوضاعهم والحصول على ضمانات اضافية عند اللزوم والمراقبة المستمرة لاداء هؤلاء العملاء ويتم منح الائتمان من خلال لجان محددة المسؤولية والصلاحية مقره من قبل مجلس إدارة البنك مسبقا.

- وفقاً لمعيار بازل (٢) لقياس مخاطر الائتمان فأنه يتم استخدام اساليب تخفيف مخاطر الائتمان لاصدار المبلغ المرجح بأوزان المخاطر لانكشاف مخاطر الائتمان وذلك لاغراض كفاية راس المال وقد اصدر البنك المركزي الأردني تعليماته إلى البنوك العاملة في الأردن لاستخدام الاسلوب المعياري لتخفيف مخاطر الائتمان بحيث يتم تخفيض إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بشكل فعال بالقيمة المحددة للضمان، وقد قام البنك المركزي الأردني بوضع وتحديد الضمانات المالية المؤهلة لتخفيض مخاطر الائتمان.

يتم ضبط ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان بالتعامل مع العملاء ذوي الوضع الائتماني الجيد والتقييم الائتماني الشامل والحصول على ضمانات اضافية عند اللزوم بالاضافة إلى الضمانات الرئيسية وذلك للحصول على نسبة التغطية المناسبة والمطلوبة والمراقبة المستمرة لاداء هؤلاء العملاء فضلا عن ذلك تشكل السقوف الائتمانية للمقترض الواحد أو مجموعة العملاء وتقييم المقترض وتحليل المحفظة والسقوف الائتمانية والتركزات الائتمانية وتوزيع المحفظة الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية وعدم التركيز على قطاع معين أو منطقة جغرافية معينة والتي تمثل بعضاً من الأدوات التي يستخدمها البنك من اجل إدارة المخاطر الائتمانية بفاعلية تشمل اتفاقيات القروض المبرمة من قبل البنك ترتيبات التعويض المطبقة قانوناً بالنسبة للقروض والودائع مما يمكن البنك تجميع مختلف حسابات العميل لدى البنك وتحويل الأرصدة الدائنة لتغطية المديونيات المستحقة أو تجميد الأرصدة الدائنة إلى حين قيام العميل بتسوية التزاماته المستحقة مع البنك.

وتؤكد سياسات واجراءات وتعليمات الائتمان على ضرورة الفصل التام ما بين الوظائف والواجبات وتعدد الجهات صاحبة الصلاحية في الموافقة على التسهيلات الائتمانية ووضع حدود لهذه الصلاحية والفحص الدوري بواسطة المدققين الداخليين والخارجيين كل هذه العناصر تؤكد وجود بيئة بالغة الدقة من ادوات الرقابة والفحص لمخاطر الائتمان داخل البنك.

يقوم البنك بتصنيف مخاطر عملائه إلى عشرة انواع من المخاطر والتي تتماشى مع التطبيقات المعترف بها عالمياً منها سبعة درجات للقروض العاملة وثلاث لغير العاملة ويتم تقييم كل عميل على أساس نظام تصنيف المديونية المطور داخليا والذي يقوم بتقويم المخاطر لاعتبارات مالية ونوعية وتؤدي هذه التصنيفات إلى اجراء التقويم والموافقة ويتم مراجعة هذه التصنيفات سنويا أو خلال فترة أقل عندما يستدعي الامر ذلك كما أن هذه التصنيفات تشكل أساساً للتركزات الائتمانية وتعّرف الإدارة على حالات الائتمان الرديئة. هذا ويلعب نظام الإنذار المبكر المعمول به في البنك ومن خلال التقارير اليومية دوراً فعالاً ورئيسياً في التعرف خلال مرحلة مبكرة جداً وبشكل يومي بأية بوادر تعثر قد تعترض محفظة التسهيلات وتؤدي لاحقاً إلى زيادة في مخاطر الائتمان. إن الهدف الرئيسي من نظام الإنذار المبكر هو الوقوف على أية مشاكل محتملة الحدوث قد تعترض محفظة الائتمان بشكل أولي ومباشر وفي مراحل مبكرة جداً بحيث يمكن توفير بدائل عديدة في حينه لمعالجة الوضع قبل أن يتعثر الائتمان، يعتبر هذا الاكتشاف المبكر لبوادر تعثر الائتمان جزءاً من ثقافة الائتمان المعمول بها في البنك وإحدى أدوات الرقابة للحد من مخاطر الائتمان.

يوجد لدى البنك وحدة مستقلة للرقابة على الائتمان تتبع لإدارة المخاطر حيث تتركز مسؤولياتها في مراقبة مدى التقيد بالسياسة الائتمانية وجداول صلاحيات الموافقة على الائتمان وتعليمات البنك المركزي الأردني ومدى الالتزام بشروط الموافقة الائتمانية واستكمال المستندات المطلوبة والوقوف على تركزات العملاء وذوي الصلة بهم ورفع التقارير اللازمة حيالها إلى الجهات المختصة ومتابعة مدى التزام العملاء بالسداد وتصنيف حسابات العملاء وتعليق الفائدة عليها وتحديدا التي انطبقت عليها تعليمات البنك المركزي الأردني بعد توقف العملاء عن السداد مدة (٩٠) يوم فأكثر.

كما يتم التحوط لمواجهة تعثر مديونيات العملاء والخسائر المتوقعة باخذ المخصصات اللازمة لذلك وكذلك يتم الرقابة على مخاطر الائتمان من خلال إجراء اختبارات الإجهاد (Stress Testing) للمحفظة الائتمانية وتحديد مدى قابلية تعرضها للخسارة استناداً إلى ضغوطات السوق ومدى تأثيرها على عملاء المحفظة الائتمانية وقطاعات اعمالهم المختلفة وبحيث يتم تقديم معلومات عن أنواع الظروف وفقاً لسيناريوهات معينة آخذين بعين الإعتبار أسوء المواقف المحتملة.

ثانياً : الإفصاحات الكمية :

٤٠ / أ مخاطر الائتمان

١- التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى) :

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي		
أرصدة لدى بنوك مركزية	٦١ر٩٤٤ر٠٤٤	٧٠ر٩٠١ر٧٧٧
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٨ر٥٥٢ر٢٦٤	٤٧ر٢٤١ر٤٢٦
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٧٠٩ر٠٠٠	٧٠٩ر٠٠٠
التسهيلات الائتمانية:		
للأفراد (التجزئة)	٤٧ر٥١٣ر٧٧٣	٥١ر٢٧٤ر٠٤٨
القروض العقارية	٢٤ر٨٤٦ر٩١٠	٢٦ر٤٧٨ر٤٤٣
للشركات:		
الشركات الكبرى	٢٠٧ر٨٧٣ر١٨٧	٢٤٤ر٩٠٦ر٦٩٨
الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	٣٣ر٦٤٥ر٩٣٢	٤٣ر٤١٦ر٨٤٨
القطاع العام	١١ر٩٣٥ر٦٣٧	٢ر٢٨٤ر٥٦٣
الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١٣٠ر١٤٠ر١٧١	٨٧ر٥٧٦ر٨٦١
بنود خارج قائمة المركز المالي		
كفالات	٩٥ر٣٠٩ر٧٢٦	٩٣ر٩٨٨ر٦٤٤
اعتمادات	١٠٣ر٢٩٦ر٣٤٢	١٧٠ر٠٥٣ر٩٢٢
قبولات	٤ر٩٦٦ر٧٦٢	١٤ر٨٩٩ر٣٩٣
سقوف تسهيلات غير مستغلة	١٩ر٤٠٦ر٥٨٠	١٦ر٢٤٥ر٠٥٧
الإجمالي	٨٠٠ر١٤٠ر٣٢٨	٨٦٩ر٩٧٦ر٦٨٠

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي :

٣١ كانون الأول ٢٠٠٩	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		القطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الاخرى	المجموع
			الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	١١ر٣٦٨ر٧٢٨	-	١ر٨٧٥ر٠٠٠	-	١٣ر٢٤٣ر٧٢٨
مقبولة المخاطر	٥٢ر٢٠٦ر٦٨٩	٢٣ر٢٤٦ر٠٦١	١٣٢ر١٢٣ر٠٦٣	٣٠ر٢٨٤ر٢٢٩	١٠ر٠٦٠ر٦٣٧	١٢١ر٢٠٥ر٣٠٨	٣٦٩ر١٢٥ر٩٨٧
منها مستحقة(*):							
لغاية ٣٠ يوم	٢٤٨ر٦٧٧	٢٩ر٤٢٥	٢٥ر٣٠٦ر٥٦٩	٢ر٩٩٠ر٤٢٧	-	-	٢٨ر٥٧٥ر٠٩٨
من ٣١ لغاية ٦٠ يوم	٥٤ر٥٥٤	٢٢ر٦٤٩	٣ر٦١٩ر٥٤١	٤٨٧ر٢٦٦	-	-	٤ر١٨٣ر٦١٠
تحت المراقبة	٩٨٥ر٥١٧	-	٤٤ر٥٠٩ر٠٨٠	١ر٤٣١ر٠٨٧	-	-	٤٦ر٩٢٥ر٦٨٤
غير عاملة:							
دون المستوى	١٨٠ر٣٤٧	٨٧ر٠٢٠	٢ر٨٩٥ر٤١٦	٤٦١ر٨١٦	-	-	٣ر٦٢٤ر٥٩٩
مشكوك فيها	٢ر٣٧٦ر٥١٨	٤٦٧ر٦٣٧	١٣ر٩٩٧ر٥٥٦	٢ر٢٦٢ر٤٥٨	-	-	١٩ر١٠٤ر١٦٩
هالكة	٥ر٦٥٠ر٥٢١	١ر٥٤٧ر٤٨٠	١٤ر٢١٢ر٨٣٥	٣ر٥٨٨ر٧٢٠	-	-	٢٤ر٩٩٩ر٥٥٦
المجموع	٦١ر٣٩٩ر٥٩٢	٢٥ر٣٤٨ر١٩٨	٢١٩ر١٠٦ر٦٧٨	٣٨ر٠٢٨ر٣١٠	١١ر٩٣٥ر٦٣٧	١٢١ر٢٠٥ر٣٠٨	٤٧٧ر٠٢٣ر٧٢٣
يطرح: فوائد معلقة	(٩ر٤٨٤ر٠٦٤)	(٣٢٢ر٢٦٦)	(٢ر٦٧٧ر١٣١)	(٢ر٧٢٥ر١٧٧)	-	-	(١٥ر٢٠٨ر٦٣٨)
يطرح: مخصص التدني	(٤ر٤٠١ر٧٥٥)	(١٧٩ر٠٢٢)	(٨ر٥٥٦ر٣٦٠)	(١ر٦٥٧ر٢٠١)	-	-	(١٤ر٧٩٤ر٣٣٨)
الصافي	٤٧ر٥١٣ر٧٧٣	٢٤ر٨٤٦ر٩١٠	٢٠٧ر٨٧٣ر١٨٧	٣٣ر٦٤٥ر٩٣٢	١١ر٩٣٥ر٦٣٧	١٢١ر٢٠٥ر٣٠٨	٤٤٧ر٠٢٠ر٧٤٧

٣١ كانون الأول ٢٠٠٨	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		القطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الاخرى	المجموع
			الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	٣٤ر٤١٢ر٦٨٨	-	٢ر٢٨٤ر٥٦٣	-	٣٦ر٦٩٧ر٢٥١
مقبولة المخاطر	٥٦ر٩٤٤ر٠٩٢	٢٥ر٤١١ر٥٩٦	١٦٧ر٩٥٣ر٧٠١	٤١ر٠٢٣ر٥٦٠	-	١١٨ر٨٥٢ر٢٠٣	٤١٠ر١٨٥ر١٥٢
منها مستحقة(*):							
لغاية ٣٠ يوم	١ر٣١٦ر٨٢٧	٣٤ر٠٩٦	٨ر٦١٢ر٢١٣	١ر٩١٤ر٧٣٥	-	-	١١ر٨٧٧ر٨٧١
من ٣١ لغاية ٦٠ يوم	٥١ر٦٦٥	٤٩ر٥١٠	١٣ر٨٠٦ر٩٣٧	٦١٣ر٧٣١	-	-	١٤ر٥٢١ر٨٤٣
تحت المراقبة	١ر٠٨٣ر٩٨٨	-	٢٨ر٩٨٢ر٣٩٨	٣ر٥٥٨ر٤٦٧	-	-	٣٣ر٦٢٤ر٨٥٣
غير عاملة:							
دون المستوى	١ر٤٤٣ر٩٠٣	٤٨ر٠٤٣	٤ر٧٤٢ر٧٢٥	٣٤٥ر٠٢٥	-	-	٦ر٥٧٩ر٦٩٦
مشكوك فيها	٤٦٤ر٧٦٥	٦٢٥ر٠٠٤	٧٢ر١٤٨	٣٠٩ر٨٤٢	-	-	١ر٤٧١ر٧٥٩
هالكة	٨ر٦٢٧ر٣٩٠	٧٥٤ر٩٤٠	١٣ر٦٨٠ر٢٠١	٢ر٠٥٩ر٧٤٠	-	-	٢٥ر١٢٢ر٢٧١
المجموع	٦٨ر٥٦٤ر١٣٨	٢٦ر٨٣٩ر٥٨٣	٢٤٩ر٨٤٣ر٨٦١	٤٧ر٢٩٦ر٦٣٤	٢ر٢٨٤ر٥٦٣	١١٨ر٨٥٢ر٢٠٣	٥١٣ر٦٨٠ر٩٨٢
يطرح: فوائد معلقة	(١٠ر٤٣٣ر٢٦٩)	(١٨٢ر١١٧)	(٢ر٢٩٢ر٩١٥)	(١ر٩٨٤ر٥٨٨)	-	-	(١٤ر٨٩٢ر٨٨٩)
يطرح: مخصص التدني	(٦ر٨٥٦ر٨٢١)	(١٧٩ر٠٢٢)	(٢ر٦٤٤ر٢٤٨)	(١ر٨٩٥ر١٩٨)	-	-	(١١ر٥٧٥ر٢٨٩)
الصافي	٥١ر٢٧٤ر٠٤٨	٢٦ر٤٧٨ر٤٤٤	٢٤٤ر٩٠٦ر٦٩٨	٤٣ر٤١٦ر٨٤٨	٢ر٢٨٤ر٥٦٣	١١٨ر٨٥٢ر٢٠٣	٤٨٧ر٢١٢ر٨٠٤

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

٣١ كانون الأول ٢٠٠٩	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		القطاع العام	الإجمالي
الضمانات مقابل			الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	١١ر٣٦٨ر٧٢٨	-	١ر٨٧٥ر٠٠٠	١٣ر٢٤٣ر٧٢٨
مقبولة المخاطر	٤١ر٧٥١ر٨٠٩	٢٥ر٣٤٨ر١٩٨	٧٣ر٣٦٠ر٥٦١	٣٦ر٤٨٥ر١٧٥	١٠ر٠٦٠ر٦٣٤	١٨٧ر٠٠٦ر٣٧٧
تحت المراقبة	٩٨٥ر٥١٧	-	٤٤ر٨١٨ر٩٤١	١ر١٢١ر٢٢٦	-	٤٦ر٩٢٥ر٦٨٤
غير عاملة:						
دون المستوى	٢٠٦ر٤٧٧	٦٦ر٢٠٩	-	٨٠٨ر٢١٥	-	١ر٠٨٠ر٩٠١
مشكوك فيها	١ر٢٣٢ر٧٢٨	٤٣٠ر٨٠٨	١٢ر٣٨١ر٨١٦	١ر١١٧ر٢٧٥	-	١٥ر١٦٢ر٦٢٧
هالكة	٢ر٩٥٦ر٦٢٣	١ر٤٤٣ر٥١٢	١٩٤ر٢٨٠	٢ر٦٥٩ر٠٦٩	-	٧ر٢٥٣ر٤٨٤
المجموع	٤٧ر١٣٣ر١٥٤	٢٧ر٢٨٨ر٧٢٧	١٤٢,١٢٤,٣٢٦	٤٢ر١٩٠ر٩٦٠	١١ر٩٣٥ر٦٣٤	٢٧٠ر٦٧٢ر٨٠١
منها:						
تأمينات نقدية	٤٠٩ر٨١٢	-	١١ر٤٩٩ر١١٠	١٩٨ر٠٠٠	-	١٢ر١٠٦ر٩٢٢
كفالات بنكية مقبولة	-	-	٣٠٩ر٦١٠	-	-	٣٠٩ر٦١٠
عقارية	٤٢ر٩٢٩ر٨٣٥	٢٧ر٢٨٨ر٧٢٧	١٠٠ر٧٩٦ر٦٦٥	٤١ر١١٣ر٤٣٢	-	٢١٢ر١٢٨ر٦٥٩
أسهم متداولة	١٧٥ر٣٨٥	-	٢٨ر٦٨٨ر٦٦٢	٢٤٥ر١٨٢	-	٢٩ر١٠٩ر٢٢٩
سيارات وآليات	٣ر٢٧٩ر٣٠٩	-	٨٣٠ر٢٧٩	٥٨٢ر٤٢٩	-	٤ر٦٩٢ر٠١٧
أخرى	٣٣٨ر٨١٣	-	-	٥١ر٩١٧	١١ر٩٣٥ر٦٣٤	١٢ر٣٦٢ر٣٦٤
المجموع	٤٧ر١٣٣ر١٥٤	٢٧ر٢٨٨ر٧٢٧	١٤٢ر١٢٤ر٣٢٦	٤٢ر١٩٠ر٩٦٠	١١ر٩٣٥ر٦٣٤	٢٧٠ر٦٧٢ر٨٠١

٣١ كانون الأول ٢٠٠٨	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		القطاع العام	الإجمالي
الضمانات مقابل			الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	–	–	٣٤ر٤١٢ر٦٨٨	–	٢ر٢٨٤ر٥٦٣	٣٦ر٦٩٧ر٢٥١
مقبولة المخاطر	٤٣ر٨٨٣ر٢٠٣	٢٥ر٦١٣ر٤٩٧	٧٦ر٨١٤ر٢٩٩	٣٨ر٤٧٨ر٠١٥	–	١٨٤ر٧٨٩ر٠١٤
تحت المراقبة	٨١٥ر٥٢٩	–	٢٩ر٤٣٨ر٥٨٢	٣ر٦٨٤ر١٦٢	–	٣٣ر٩٣٨ر٢٧٣
غير عاملة:						
دون المستوى	١ر٠٦٣ر٥٠٧	٣٢ر٧٢٩	١ر٨٤٦ر٩٧٦	٤٧٧ر٢٦٤	–	٣ر٤٢٠ر٤٧٦
مشكوك فيها	٧٢٢ر٦٧٤	٥٢٣ر٢٣٩	٨٨ر٨٧٥	٢٩٦ر٧٠١	–	١ر٦٣١ر٤٨٩
هالكة	٥ر٦٢٤ر٦٨١	٦٧٠ر١١٨	٧٠٠ر٢٩٠	١ر٥٥٠ر٨٤٢	–	٨ر٥٤٥ر٩٣١
المجموع	٥٢ر١٠٩ر٥٩٤	٢٦ر٨٣٩ر٥٨٣	١٤٣ر٣٠١ر٧١٠	٤٤ر٤٨٦ر٩٨٤	٢ر٢٨٤ر٥٦٣	٢٦٩ر٠٢٢ر٤٣٤
منها:						
تأمينات نقدية	٩٤٢ر٠٥٧	–	٢٨ر٥٦٢ر٣١٧	٢٨٣ر٨٦١	–	٢٩ر٧٨٨ر٢٣٥
كفالات بنكية مقبولة	–	–	١ر٠٦٥ر٤٦٢	–	–	١ر٠٦٥ر٤٦٢
عقارية	٤٥ر٩٥٤ر٨٥٠	٢٦ر٨٣٩ر٥٨٣	٧٩ر٤٠٢ر٦١٣	٤٣ر٧٥٢ر٢٩٢	–	١٩٥ر٩٤٩ر٣٣٨
أسهم متداولة	٣٣٤ر٢٨٤	–	٢٨ر٧٩١ر١٩١	–	–	٢٩ر١٢٥ر٤٧٥
سيارات وآليات	٤ر٨٧٨ر٤٠٣	–	٦٨٧ر٧٣٠	٧٠ر٧٥٠	–	٥ر٦٣٦ر٨٨٣
أخرى	–	–	٤ر٧٩٢ر٣٩٧	٣٨٠ر٠٨١	٢ر٢٨٤ر٥٦٣	٧ر٤٥٧ر٠٤١
المجموع	٥٢ر١٠٩ر٥٩٤	٢٦ر٨٣٩ر٥٨٣	١٤٣ر٣٠١ر٧١٠	٤٤ر٤٨٦ر٩٨٤	٢ر٢٨٤ر٥٦٣	٢٦٩ر٠٢٢ر٤٣٤

٤- التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

البند المنطقة الجغرافية	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط	أوروبا	آسيا*	أفريقيا *	امريكا	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	٤٥ر٠١٢ر١٦١	١٦ر٩٣١ر٨٨٣	–	–	–	–	٦١ر٩٤٤ر٠٤٤
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٤ر٩٩٢ر٧٦٧	٢٠ر٥٣٨ر٣١٢	٢٦ر٣٨٨ر٠٩٠	٨٠٧ر٧٩٠	١٤ر٠٣١	٥ر٨١١ر٢٧٤	٥٨ر٥٥٢ر٢٦٤
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	–	٧٠٩ر٠٠٠	–	–	–	–	٧٠٩ر٠٠٠
التسهيلات الائتمانية المباشرة:							
للأفراد	٥٦ر٨٠٣ر٦٠١	٤ر٥٩٥ر٩٩١	–	–	–	–	٦١ر٣٩٩ر٥٩٢
القروض العقارية	٢٣ر٦٨٠ر٨٥٠	١ر٦٦٧ر٣٤٨	–	–	–	–	٢٥ر٣٤٨ر١٩٨
للشركات:							
الشركات الكبرى	٢١٨ر٥٢٥ر٤١١	٥٨١ر٢٦٧	–	–	–	–	٢١٩ر١٠٦ر٦٧٨
الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	٣٧ر٤١٢ر٩٩٩	٦١٥ر٣١١	–	–	–	–	٣٨ر٠٢٨ر٣١٠
القطاع العام	١ر٨٧٥ر٠٠٠	١٠ر٠٦٠ر٦٣٧	–	–	–	–	١١ر٩٣٥ر٦٣٧
الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١٢٩ر٧٩٩ر٥٦٢	–	–	–	٣٤٠ر٦٠٩	–	١٣٠ر١٤٠ر١٧١
الإجمالي / عام ٢٠٠٩	٥١٨ر١٠٢ر٣٥١	٥٥ر٦٩٩ر٧٤٩	٢٦ر٣٨٨ر٠٩٠	٨٠٧ر٧٩٠	٣٥٤ر٦٤٠	٥ر٨١١ر٢٧٤	٦٠٧ر١٦٣ر٨٩٤
الإجمالي / عام ٢٠٠٨	٥٤٤ر٨٥٥ر٥٣١	٢٨ر٩٦٠ر٣٩٢	٢١ر٧٦١ر٨٩١	٣ر٠١٦ر٠٤١	٦٨٠ر٨٨٥	١ر٩٨٣ر١٠٢	٦٠١ر٢٥٧ر٨٤٢

* بإستثناء دول الشرق الأوسط

٥ - يبين الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	خدمات النقل	السياحة والفنادق والمطاعم	خدمات ومرافق عامة	أفراد	حكومة وقطاع عام	أغراض اخرى	المجمـوع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
أرصدة لدى بنوك مركزية	٦١ر٩٤٤ر٠٤٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦١ر٩٤٤ر٠٤٤
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٨ر٥٥٢ر٢٦٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٨ر٥٥٢ر٢٦٤
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٧٠٩ر٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٠٩ر٠٠٠
التسهيلات الائتمانية المباشرة	١٣ر٨٧٠ر٨٩٧	٥٩ر٨٦٢ر٣٤٦	١٠٤ر٤٤٩ر٤٠٩	٢٥ر٣٤٨ر١٩٨	١٤ر٦١٤ر٧٠١	١١ر٢٥٥ر٨١٦	٢ر٧٩٣ر٩٨٤	٧ر٣٣٠ر٧٠٣	١٥ر٦٦٣ر٥٦٤	٦١ر٣٩٩ر٥٩٢	١١ر٩٣٥ر٦٣٧	٢٧ر٢٩٣ر٥٦٨	٣٥٥ر٨١٨ر٤١٥
الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٣٩ر٢٧٦ر٠٧٦	٢٩٢ر١٠٨	٥٠٠ر٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	٩٠ر٠٧١ر٩٨٧	-	١٣٠ر١٤٠ر١٧١
الإجمالي ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩	١٧٤ر٣٥٢ر٢٨١	٦٠ر١٥٤ر٤٥٤	١٠٤ر٩٤٩ر٤٠٩	٢٥ر٣٤٨ر١٩٨	١٤ر٦١٤ر٧٠١	١١ر٢٥٥ر٨١٦	٢ر٧٩٣ر٩٨٤	٧ر٣٣٠ر٧٠٣	١٥ر٦٦٣ر٥٦٤	٦١ر٣٩٩ر٥٩٢	١٠٢ر٠٠٧ر٦٢٤	٢٧ر٢٩٣ر٥٦٨	٦٠٧ر١٦٣ر٨٩٤
الإجمالي ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨	١٨٣ر٩١٥ر٢٠١	٦٧ر٠٠٦ر٥٣٤	٧٠ر١٤٢ر٢٤٢	٢٦ر٨٣٩ر٥٨٢	١٥ر٨٦٨ر٨٤٨	٩ر٧٧٥ر٤٢٢	٢ر٨٤٢ر١٨٧	٧ر٥٠٣ر٩٧٢	٤٨ر٧٧٠ر٤٤٢	٦٨ر٥٦٤ر١٣٨	٦٢ر٧٩٦ر٦٩١	٣٧ر٢٣٢ر٥٨٣	٦٠١ر٢٥٧ر٨٤٢

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أُصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ إجماليها ٤٣ر٥٩٤ر٣٠٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٤ر٦٩٧ر١٩٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بأعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح،... الخ، وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، ولا يوجد ديون معاد هيكلتها كما فـي ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٢ر٤٠٨ر٥٥٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).

٣ - سندات وأسناد وأذونات

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والإسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

درجة التصنيف	٣١ كانون الأول ٢٠٠٩	
	ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقـــاق	الإجمالي
	دينـــــار	دينـــــار
غير مصنف	٤٠ر٠٦٨ر١٨٤	٤٠ر٠٦٨ر١٨٤
حكومية	٩٠ر٠٧١ر٩٨٧	٩٠ر٠٧١ر٩٨٧
المجموع	١٣٠ر١٤٠ر١٧١	١٣٠ر١٤٠ر١٧١

٤٠ /ب- مخاطر السوق

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق على أنها مخاطر التعرض للخسارة نتيجة التغيرات غير المتوقعة الحاصلة في السوق وتتضمن أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار السندات، أسعار السلع.

تتم عملية الرقابة على مخاطر السوق المقبولة للبنك إستناداً إلى الضوابط المقترحة من الإدارة العليا والقرارات الصادرة عن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات والمقرة من مجلس الإدارة.

مخاطر أسعار الفائدة يتم إدارتها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وبمشاركة دائرة الخزينة حيث يتم التعامل مع أثار التغيير الإجمالي لأسعار الفائدة على الوضع المالي للبنك وبشكل عام ولإدارة هذا النوع من المخاطر والحد من أثارها يقوم البنك بالمواءمة ما بين أجال الموجودات لتتوائم مع أجال المطلوبات كما أنه يسعى للتعامل من خلال عمليات التحوط بهدف تغطية مراكز مالية مقابلة بحيث تكون المحصلة النهائية لمخاطر هذه التعاملات منخفضة، أما مخاطر أسعار الصرف يتم مراقبتها عن طريق وضع حدود سقوف للتعامل اليومي، ولليلة واحدة بالعملات الأجنبية واقفال مراكز التعامل اليومي بالإضافة إلى وضع حدود لإيقاف الخسارة للمتعاملين (Dealers) في دائرة الخزينة، هذا ويتم مراقبة تعاملات دائرة الخزينة اليومية من خلال تقارير العمل اليومية والتحقق من مدى التقيد بالسياسة الاستثمارية الخاصة بالبنك وعدم تجاوزها وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني.

يتبع البنك سياسات مالية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهناك لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر واجراء التوزيع الاستراتيجي الامثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواء في الميزانية العامة أو خارجها، وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

١ - مخاطر معدلات الفائدة التي قد تنجم عن احتمال تقلب مبلغ الأدوات المالية نتيجة تقلبات أسعار الفوائد في السوق.

٢ - مخاطر أسعار الصرف التي قد تنجم عن تقلبات أسعار العملات الأجنبية.

٣ - مخاطر السوق التي قد تحدث عن تقلبات أسعار الأسهم والسندات.

١ - مخاطر العملات:

٢٠٠٩	دينـــــــــــــــــار	
العملـــــة	التغير في سعر صرف العملة (٪)	الأثر على الأرباح والخسائر
يورو	٥	(٣٣٤ر٩٨٥)
جنيه إسترليني	٥	٥٣ر٩٧٨
عملات أخرى	٥	(١٢٧ر٦٢٢)

٢٠٠٨	دينـــــــــــــــــار	
العملـــــة	التغير في سعر صرف العملة (٪)	الأثر على الأرباح والخسائر
يورو	٥	١٧ر٦٠٥
جنيه إسترليني	٥	٦٠ر٩٥٣
عملات أخرى	٥	١٨ر١٠٩

٢- مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

٢٠٠٩	دينـــار		
المؤشر	التغير في المؤشر (%)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المساهمين
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	٥	٣٠ر٧٩٨	٥٠٧ر٦١١

٢٠٠٨	دينـــار		
المؤشر	التغير في المؤشر (%)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المساهمين
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	٥	٤٨ر٣٦٢	٤٩٧ر٨٤٤

فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب:

إن حساسية أسعار االفوائد كما في ٣١كانون الأول ٢٠٠٩ هي كما يلي:

	أقل من شهر	من شهر إلى ٣ شهور	أكثر من ٣ شهور إلى ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور حتى سنة واحدة	أكثر من سنة حتى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات:								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٣٢ر٤٤٨ر٤٠٤	–	–	–	–	–	٣٩ر٨٣٩ر٩١٧	٧٢ر٢٨٨ر٣٢١
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٦ر٦١٠ر٨٦٠	١١ر٠٥٦ر٣٩٥	٨٣٨ر٢٨٨	–	–	–	٤٦ر٧٢١	٥٨ر٥٥٢ر٢٦٤
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	–	٧٠٩ر٠٠٠	–	–	–	–	–	٧٠٩ر٠٠٠
موجودات مالية متوفرة للمتاجرة	–	–	–	–	–	–	٦١٥ر٩٥١	٦١٥ر٩٥١
تسهيلات ائتمانية مباشرة	١٨ر٣١١ر٧٥٠	٣٦ر٦٧٥ر٠٧٠	٢٠٠ر٩٨٦ر٤٢٣	٦٧ر٥٦٧ر٨٠٧	١ر٠٩٤ر٩٩٧	١ر١٧٩ر٣٩٢	–	٣٢٥ر٨١٥ر٤٣٩
موجودات مالية متوفرة للبيع	–	–	–	–	–	–	١٣ر٧٧٨ر٢١٠	١٣ر٧٧٨ر٢١٠
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	–	–	١٢٩ر٧٩٩ر٥٦٢	٣٤٠ر٦٠٩	–	–	–	١٣٠ر١٤٠ر١٧١
موجودات ثابتة	–	–	–	–	–	–	٩ر٣٣٣ر٧٠٦	٩ر٣٣٣ر٧٠٦
موجودات غير ملموسة	–	–	–	–	–	–	٥١٧ر٥٥٢	٥١٧ر٥٥٢
موجودات أخرى	–	–	–	–	–	–	١٨ر٣٣٧ر٠٧٢	١٨ر٣٣٧ر٠٧٢
مجموع الموجودات	٩٧ر٣٧١ر٠١٤	٤٨ر٤٤٠ر٤٦٥	٣٣١ر٦٢٤ر٢٧٣	٦٧ر٩٠٨ر٤١٦	١ر٠٩٤ر٩٩٧	١ر١٧٩ر٣٩٢	٨٢ر٤٦٩ر١٢٩	٦٣٠ر٠٨٧ر٦٨٦
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٩ر٦٢٢ر٣٤٥	–	–	–	–	–	–	١٩ر٦٢٢ر٣٤٥
ودائع عملاء	٢٢٩ر٤١٨ر٩٠٦	٥٧ر٤٣٠ر٠١٩	٣٥ر٣٤٦ر٣٣٩	٢٢ر٣٤٩ر٨١٦	–	–	٩٨ر٧٩٠ر٢٥٨	٤٤٣ر٣٣٥ر٣٣٨
تأمينات نقدية	٢٢ر٧٠٧ر٨٨٨	٤ر١٢٨ر٧٠٧	٦ر١٩٣ر٠٦١	٩ر٠٣١ر٧١٤	–	–	٩٧٧ر٦٢٤	٤٣ر٠٣٨ر٩٩٤
مبالغ مقترضة	–	–	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠	–	–	–	–	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	–	–	١ر٣٩٤ر٠٩٩	١ر٣٩٤ر٠٩٩
مخصص ضريبة الدخل	–	–	–	–	–	–	١ر٤٩٦ر٨٤٨	١ر٤٩٦ر٨٤٨
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	–	–	١٠ر٢٢٣ر٨٠٦	١٠ر٢٢٣ر٨٠٦
مجموع المطلوبات	٢٧١ر٧٤٩ر١٣٩	٦١ر٥٥٨ر٧٢٦	٦١ر٥٣٩ر٤٠٠	٣١ر٣٨١ر٥٣٠	–	–	١١٢ر٨٨٢ر٦٣٥	٥٣٩ر١١١ر٤٣٠
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(١٧٤ر٣٣١ر٤٠٤)	(١٣ر١١٨ر٢٦١)	٢٧٠ر٠٨٤ر٨٧٣	٣٦ر٥٢٦ر٨٨٦	١ر٠٩٤ر٩٩٧	١ر١٧٩ر٣٩٢	(٣٠ر٤٦٠ر٢٢٧)	٩٠ر٩٧٦ر٢٥٦

حساسية أسعار الفوائد

العام ٢٠٠٨	أقل من شهر	أكثر من شهر إلى ٣ شهور	أكثر من ٣ شهور إلى ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٣ سنوات	٣ سنوات وأكثر	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات:								
نقد وأرصده لدى بنوك مركزية	١٥ر٧٨٧ر٥٠٠	–	٢٥ر٩٠٠ر٠٠٠	–	–	–	٣٩ر٨٥٩ر٠٧٤	٨١ر٥٤٦ر٥٧٤
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٧ر٠٥٥ر٧٣٦	–	–	–	–	–	١٨٥ر٦٩٠	٤٧ر٢٤١ر٤٢٦
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	–	–	٧٠٩ر٠٠٠	–	–	–	–	٧٠٩ر٠٠٠
موجودات مالية للمتاجرة	–	–	–	–	–	–	٩٦٧ر٢٣٣	٩٦٧ر٢٣٣
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٢٤ر٥٨٣ر٤٠٠	٤٩ر١٣٧ر٦٧٧	٤٩ر٩٩٦ر١٢١	٧٥ر٥٨٠ر١٥٦	١٦٥ر٥٩٣ر٩٨٥	–	٣ر٤٦٩ر٢٦١	٣٦٨ر٣٦٠ر٦٠٠
موجودات مالية متوفرة للبيع	–	–	–	–	–	–	١٣ر٩٤٩ر٢١٥	١٣ر٩٤٩ر٢١٥
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	–	–	٨٧ر٥٧٦ر٨٦١	–	–	–	–	٨٧ر٥٧٦ر٨٦١
موجودات ثابتة	–	–	–	–	–	–	٧ر٧٠٧ر٦٨٠	٧ر٧٠٧ر٦٨٠
موجودات غير ملموسة	–	–	–	–	–	–	٥٩٠ر٨٨٨	٥٩٠ر٨٨٨
موجودات أخرى	–	–	–	–	–	–	١٩ر٥٠٧ر٠٦٠	١٩ر٥٠٧ر٠٦٠
مجموع الموجودات	٨٧ر٤٢٦ر٦٣٦	٤٩ر١٣٧ر٦٧٧	١٦٤ر١٨١ر٩٨٢	٧٥ر٥٨٠ر١٥٦	١٦٥ر٥٩٣ر٩٨٥	–	٨٦ر٢٣٦ر١٠١	٦٢٨ر١٥٦ر٥٣٧
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٠ر٦٢٠ر٨٩٩	–	–	–	–	–	–	٢٠ر٦٢٠ر٨٩٩
ودائع عملاء	٢٦٥ر٣٠٠ر٦٩٣	٤٦ر١٦١ر٢٢٩	٩ر٥٦٠ر٣٣٨	٦ر٧٥٨ر٥٣٢	–	–	٩٣ر٧٥٣ر١٧٦	٤٢١ر٥٣٣ر٩٦٨
تامينات نقدية	٢ر٧٤٩ر٧٤٧	٧ر١٩٧ر٩٠١	٦ر٨٧٨ر٥٦٢	٩ر١٧١ر٤١٥	٢٢ر٩٢٨ر٥٣٩	–	١٧ر٤١٤ر٦٢٨	٦٦ر٣٤٠ر٧٩٢
أموال مقترضة	–	–	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠	–	–	–	–	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠
مخصصات متنوعة أخرى	–	–	–	–	–	–	١ر٦٤٦ر٥٩٥	١ر٦٤٦ر٥٩٥
مخصص ضريبة الدخل	–	–	–	–	–	–	٢ر٩٤٨ر٣٥٩	٢ر٩٤٨ر٣٥٩
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	–	–	٧ر٤٣٧ر٧٢٧	٧ر٤٣٧ر٧٢٧
مجموع المطلوبات	٢٨٨ر٦٧١ر٣٣٩	٥٣ر٣٥٩ر١٣٠	٣٦ر٤٣٨ر٩٠٠	١٥ر٩٢٩ر٩٤٧	٢٢ر٩٢٨ر٥٣٩	–	١٢٣ر٢٠٠ر٤٨٥	٥٤٠ر٥٢٨ر٣٤٠
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(٢٠١ر٢٤٤ر٧٠٣)	(٤ر٢٢١ر٤٥٣)	١٢٧ر٧٤٣ر٠٨٢	٥٩ر٦٥٠ر٢٠٩	١٤٢ر٦٦٥ر٤٤٦	–	(٣٦ر٩٦٤ر٣٨٤)	٨٧ر٦٢٨ر١٩٧

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

٣١ كانون الأول ٢٠٠٩	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	شيكل	زخرى	المجموع دينار
الموجودات						
نقد وأرصده لدى بنوك مركزية	٦ر٥٣٨ر٧٦٢	١١٧ر٨٥٧	–	٢ر٨٥٥ر٨٧٣	–	٩ر٥١٢ر٤٩٢
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٤ر٧٠٠ر٠٤١	١١ر٨٧٣ر٥٥٤	١ر٤٧٢ر٦٦٧	٥ر١٩٣ر٥٨٠	١٩٠ر٠٤٥	٥٣ر٤٢٩ر٨٨٧
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٧٠٩ر٠٠٠	–	–	–	–	٧٠٩ر٠٠٠
تسهيلات ائتمانية مباشرة	١٩ر٢٦٢ر٩٩٨	–	–	١ر٨٧٨ر٦٤٥	–	٢١ر١٤١ر٦٤٣
موجودات مالية متوفرة للبيع	١ر٦٧٠ر٧١٥	–	١ر١٦٩ر٨١٠	–	–	٢ر٨٤٠ر٥٢٥
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٢٩٢ر١٠٨	٣٤٠ر٦٠٩	–	–	–	٦٣٢ر٧١٧
موجودات أخرى	٤٠ر٥٤٢	–	–	١٦٥ر٨١٩	–	٢٠٦ر٣٦١
إجمالي الموجودات	٦٣ر٢١٤ر١٦٦	١٢ر٣٣٢ر٠٢٠	٢ر٦٤٢ر٤٧٧	١٠ر٠٩٣ر٩١٧	١٩٠ر٠٤٥	٨٨ر٤٧٢ر٦٢٥
المطلوبات						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٨ر٠٢٩ر١١٨	١١٦ر٩٦١	–	١ر١٩٥ر٧٦٢	–	٩ر٣٤١ر٨٤١
ودائع عملاء	٣٣ر٠٥٣ر٩٩١	١٤ر٩٤٦ر٣١٠	١ر٤٩٧ر٦١٥	٩ر٠٢٠ر٢٤٢	٢ر١٧٤ر٥٨٩	٦٠ر٦٩٢ر٧٤٧
تأمينات نقدية	٧ر٨١٨ر١٦٩	٣ر٩٦٨ر٢٠٦	٦٥ر٣٠١	٣٨٦ر٥٦٠	–	١٢ر٢٢٨ر٢٣٦
مطلوبات أخرى	٨٩٥ر٦٨٨	٢٤٥	–	٥٩ر٢٥٥	–	٩٥٥ر١٨٨
حقوق المساهمين	٣ر٨٠٤ر٦٣٣	–	–	–	–	٣ر٨٠٤ر٦٣٣
إجمالي المطلوبات	٥٣ر٦٠١ر٥٩٩	١٩ر٠٣١ر٧٢٢	١ر٥٦٢ر٩١٦	١٠ر٦٦١ر٨١٩	٢ر١٧٤ر٥٨٩	٨٧ر٠٣٢ر٦٤٥
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي	٩ر٦١٢ر٥٦٧	(٦ر٦٩٩ر٧٠٢)	١ر٠٧٩ر٥٦١	(٥٦٧ر٩٠٢)	(١ر٩٨٤ر٥٤٤)	١ر٤٣٩ر٩٨٠
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	٢٧ر٤٦٤ر٥٦٣	٨ر٤٧٩ر٦٤٨	٤٧٩ر٧٩٥	٦٤٠ر٢٠٦	٨٢٩ر٨٦٤	٣٧ر٨٩٤ر٠٧٦
٣١ كانون الأول ٢٠٠٨						
إجمالي الموجودات	٧٩ر٤٠٠ر٣١٤	٧ر٤٣٨ر٢٥٥	٢ر٥٥٢ر١٥٦	٩ر٣٨٩ر٤٦١	٢٠٩ر٥٣٣	٩٨ر٩٨٩ر٧١٩
إجمالي المطلوبات	٧٦ر٤٢٤ر٣١٧	٧ر٠٨٦ر١٦٥	١ر٣٣٣ر٠٨٩	٩ر٢٣٦ر٨٢٦	–	٩٤ر٠٨٠ر٣٩٧
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي	٩ر٦١٢ر٥٦٧	٣٥٢ر٠٩٠	١ر٢١٩ر٠٦٧	١٥٢ر٦٣٥	٢٠٩ر٥٣٣	١ر٤٣٩ر٩٨٠
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	٥٨ر٠٢٥ر٤٤٠	١٨ر٤٦٥ر٩٥١	١ر٠٥٣ر٦٩١	٥٤١ر٤٢٦	١ر٨١٢ر٠٠٤	٧٩ر٨٩٨ر٥١٢

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات ومواءمة أجالها حسب سلم الاستحقاق وقيام لجنة الموجودات والمطلوبات بتحليل أجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومراقبتها بشكل شهري، إلى جانب مراقبة السيولة النقدية اليومية والأسبوعية والاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة البنك على تأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وذلك بسبب عدم قدرته الحصول على التمويل اللازم أو لعدم قدرته على تسييل موجوداته في الوقت المناسب وبسعر مناسب.

تقوم إدارة الخزينة بإدارة عمليات السيولة والتمويل للبنك لضمان توفير التمويل الكافي للوفاء بمتطلبات التمويل النقدي للبنك وأية احتياجات أخرى غير متوقعة كما ويحتفظ البنك دائماً بما يعتبره مناسباً من مستويات السيولة وذلك لتلبية أية عمليات سحب ودائع وسداد القروض والتمويل وذلك لمواكبة الصعوبات المحتملة التي قد تنشا عن الاسواق المحلية أو الاقليمية أو الأحداث الجغرافية.

إن عملية الرقابة على مخاطر السيولة تشمل كذلك التحليل المالي لبنود المركز المالي للبنك وقياس حجم الفجوة في التدفقات النقدية المتوقعة والحالية وكذلك توفير مصادر الحصول على النقدية وكذلك مراقبة تركز المودعين الأفراد والاحتفاظ بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة للودائع كما يتم تخفيف مخاطر السيولة بالتأكد من التقيد بتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بالسيولة وخاصة حدود فرق سلم الاستحقاق للفترات الزمنية والتقيد أيضاً بالتعليمات التي تنص علـى الاحتفاظ دوما بموجودات سائلة حدها الادنى (١٠٠٪) من إجمالي الموجودات المرجحة.

وفيما يلي سياسات البنك لإدارة هذه المخاطر:

تتم الرقابة على إدارة مخاطر السيولة في البنك من خلال الرقابة على النسب التالية والواردة ضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة:

- نسبة السيولة القانونية.
- نسبة الاستثمارات السائلة إلى الموجودات.
- نسبة الاستثمارات السائلة إلى ودائع العملاء.
- نسبة صافي القروض والتسهيلات إلى ودائع العملاء.
- نسبة صافي القروض والتسهيلات إلى حقوق الملكية.

وتتم الرقابة على فجوة الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات من خلال المؤشرات التالية والتي تم تحديد سقوف دنيا وعليا تحكمها:

- خلال فترة ٩٠ يوم.
- خلال الفترة من ٩١-٣٦٥يوم.
- الفجوة المتراكمة إلى حقوق الملكية.
- الفجوة المتراكمة إلى الموجودات.

٤٠ / ج مخاطر السيولة

أولاً:

ويلخص الجدول ادناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للإستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩:

	لغاية شهر	من شهر إلى ٣ شهور	من ٣ شهور إلى ٦ شهور	من ٦ شهور حتى سنة واحدة	من سنة حتى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٩ر٦٢٢ر٣٤٥	–	–	–	–	–	–	١٩ر٦٢٢ر٣٤٥
ودائع عملاء	٣٢٤ر١٢٩ر٨٠٦	٥٢ر٣٤٨ر٨١٤	٣٥ر٣٤٦ر٣٣٩	٢٢ر٣٤٩ر٨١٦	–	–	٩ر١٦٠ر٥٦٣	٤٤٣ر٣٣٥ر٣٣٨
تأمينات نقدية	٢٢ر٧٠٧ر٨٨٨	٤ر١٢٨ر٧٠٧	٦ر١٩٣ر٠٦١	١٠ر٠٠٩ر٣٣٨	–	–	–	٤٣ر٠٣٨ر٩٩٤
أموال مقترضة	–	–	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	–	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	–	–	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠
مخصصات متنوعة اخرى	–	–	–	–	١ر٣٩٤ر٠٩٩	–	–	١ر٣٩٤ر٠٩٩
مخصص ضريبة الدخل	١ر٤٢٨ر٩١٩	–	٦٧ر٩٢٩	–	–	–	–	١ر٤٩٦ر٨٤٨
مطلوبات أخرى	٥ر٥١٤ر٣٩٩	٦٨٥ر٨٩٥	٢ر٣٥٠ر٩٤٦	–	١ر٦٧٢ر٥٦٦	–	–	١٠ر٢٢٣ر٨٠٦
مجموع المطلوبات	٣٧٣ر٤٠٣ر٣٥٧	٥٧ر١٦٣ر٤١٦	٥٣ر٩٥٨ر٢٧٥	٣٢ر٣٥٩ر١٥٤	١٣ر٠٦٦ر٦٦٥	–	٩ر١٦٠ر٥٦٣	٥٣٩ر١١١ر٤٣٠
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	١٤٨ر٤٣٨ر٩٦٦	٤٦ر٧٤٧ر٨٠٧	٢٠٩ر٥١٨ر١٠٧	٨٩ر٢٣٨ر٤٤٥	٦٧ر٨٠٧ر٧٩٤	٣٣ر١٤٧ر١٦٧	٣٥ر٠٨٩ر٤٠٠	٦٣٠ر٠٨٧ر٦٨٦

ويلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ القوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨:

	أقل من شهر	من شهر إلى ٣ شهور	من ٣ شهور إلى ٦ شهور	من ٦ شهور إلى سنة واحدة	من سنة إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٠ر٦٢٠ر٨٩٩	–	–	–	–	–	–	٢٠ر٦٢٠ر٨٩٩
ودائع عملاء	٢٩٧ر٦٤٩ر٣٣٣	٥٨ر٦٣٩ر٦٨٩	١٩ر٥٨٩ر٤٢٧	١٠ر٦٨٨ر٣١٦	٢٤ر٦٥٠ر١٠٠	–	١٠ر٣١٧ر١٠٣	٤٢١ر٥٣٣ر٩٦٨
تأمينات نقدية	٣ر٦٢٠ر٤٧٨	٨ر٩٣٩ر٣٦٤	٩ر٤٩٠ر٧٥٦	١٢ر٦٥٤ر٣٤١	٣١ر٦٣٥ر٨٥٣	–	–	٦٦ر٣٤٠ر٧٩٢
أموال مقترضة	–	–	–	–	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠	–	–	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠
مخصصات متنوعة أخرى	–	–	–	–	١ر٣٩٩ر٢٧٣	٢٤٧ر٣٢٢	–	١ر٦٤٦ر٥٩٥
مخصص ضريبة الدخل	–	٢ر٢٠٤ر٨٩٢	–	٧٤٣ر٤٦٧	–	–	–	٢ر٩٤٨ر٣٥٩
مطلوبات أخرى	٢ر٣٨١ر٣٣٧	٣ر٠٨٤ر٦٦٦	–	٢٠٠ر٢٢٦	١ر٦٩٦ر٥١٢	–	٧٤ر٩٨٦	٧ر٤٣٧ر٧٢٧
مجموع المطلوبات	٣٢٤ر٢٧٢ر٠٤٧	٧٢ر٨٦٨ر٦١١	٢٩ر٠٨٠ر١٨٣	٢٤ر٢٨٦ر٣٥٠	٧٩ر٣٨١ر٧٣٨	٢٤٧ر٣٢٢	١٠ر٣٩٢ر٠٨٩	٥٤٠ر٥٢٨ر٣٤٠
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	١٤٤ر٢٤١ر٢٨٦	٧٠ر٩٦٠ر٥٢١	٥٧ر٥٣٣ر٩١٢	٨٨ر٤٦٥ر٨٠١	٢٢٣ر٤٢٤ر٩٢١	٣١ر٢٥١ر٩٤٣	١٢ر٢٧٨ر١٥٣	٦٢٨ر١٥٦ر٥٣٧

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في الخسارة الناتجة عن عجز أو عدم كفاءة انظمة الرقابة الداخلية أو نتيجة تعطل الانظمة أو بسبب الغش والاختلاس أو الأحداث الخارجية. يقوم البنك التجاري الأردني بإدارة مخاطر التشغيل من خلال بيئة رقابية متكاملة من الأدوات الرقابية التفصيلية ومجموعة من الاجراءات والسياسات والصلاحيات وعمليات التفويض والفصل في الوظائف والمهام التي تغطي معظم أنشطة البنك بالاضافة إلى وجود سياسة خاصة بمخاطر التشغيل تحدد الإطار العام لمخاطر التشغيل وطرق الحد منها والرقابة عليها وما هو مقبول من هذه المخاطر والدور المناط بوحدات العمل في البنك.

يتم تقييم وتحديد مخاطر التشغيل التي تواجه وحدات العمل والملازمة لعملها اليومي من قبل المسؤولين عن هذه الوحدات وبالتنسيق مع دائرة إدارة المخاطر في البنك ووضع الضوابط الرقابية للحد منها.

هذا وتتم عملية الرقابة والحد من مخاطر التشغيل في البنك التجاري الأردني من خلال العديد من الأدوات الرقابية وهي:

- التقييم الذاتي للمخاطر وعناصر الرقابة Control Risk Self Assessment (CRSA).
- التدقيق الداخلي المستند إلى المخاطر Risk Based Audit.
- تسجيل الخسائر الناتجة عن مخاطر التشغيل Loss Data Registration.
- تحويل المخاطر Risk Transfer.
- خطة استمرارية العمل Business Continuity Plan.

وفقاً لمعيار بازل (٢) والخاص بقياس مخاطر التشغيل فإنه يتم استخدام أسلوب المؤشر الاساسي لاغراض احتساب كفاية رأس المال تمشياً مع تعليمات البنك المركزي الأردني حيث يتم احتساب رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر التشغيل على أساس جمع متوسط إجمالي الدخل لآخر ثلاثة سنوات مضروبا بنسبة ثابتة (الفا) وقد حددها البنك المركزي بـ (١٥٪).

مخاطر السمعة

تنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للبنك بما يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك حيث أن طبيعة الأنشطة التي يؤديها البنك تعتمد على السمعة الحسنة عن البنك لدى المودعين والعملاء. يقوم البنك بدراسة الأمور التي تلحق الأضرار بسمعة البنك وإصدار كافة التعليمات والأنظمة والسياسات والإجراءات الارشادية للحد من تعرض البنك لمخاطر السمعة. إن مسؤولية الحفاظ على سمعة البنك تقع على عاتق كافة العاملين في البنك وضرورة التزامهم بميثاق العمل المهني وأخلاق المهنة.

المخاطر القانونية

تشمل المخاطر القانونية التي يواجهها البنك مخاطر التعاقد والمخاطر التشريعية ومخاطر القضايا المقامة على البنك. تقع مسؤولية إدارة المخاطر القانونية على عاتق الدائرة القانونية في البنك والتي تقوم بتحديد وتعريف وتقييم المخاطر القانونية التي يتعرض لها البنك ورفع التقارير اللازمة حيالها إلى الرئيس التنفيذي/المدير العام. كما وتقوم الدائرة القانونية بالتشاور الدائم والفعال مع المستشار القانوني للبنك فيما يتعلق بالدعاوى والقضايا التي يكون البنك طرفاً فيها.

ثانياً : بنود خارج قائمة المركز المالي :

٣١ كانون الأول ٢٠٠٩	لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	أكثر من (٥) سنوات	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الإعتمادات والقبولات	١٠٧ر٨٧٧ر٣٣٧	٣٨٥ر٧٦٧	–	١٠٨ر٢٦٣ر١٠٤
السقوف غير المستغلة	١٩ر٤٠٦ر٥٨٠	–	–	١٩ر٤٠٦ر٥٨٠
الكفالات	٩٥ر٣٠٩ر٧٢٦	–	–	٩٥ر٣٠٩ر٧٢٦
التزامات عقود الايجارات التشغيلية	٥٠٠ر٦٦٩	–	–	٥٠٠ر٦٦٩
	٢٢٣ر٠٩٤ر٣١٢	٣٨٥ر٧٦٧	–	٢٢٣ر٤٨٠ر٠٧٩

٣١ كانون الأول ٢٠٠٨	لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	أكثر من (٥) سنوات	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الإعتمادات والقبولات	١٨١ر٣٩٠ر٤٢٣	٣ر٥٦٢ر٨٩٢	–	١٨٤ر٩٥٣ر٣١٥
السقوف غير المستغلة	١٦ر٢٤٥ر٠٥٧	–	–	١٦ر٢٤٥ر٠٥٧
الكفالات	٩٣ر٩٨٨ر٦٤٤	–	–	٩٣ر٩٨٨ر٦٤٤
التزامات عقود الإيجارات التشغيلية	٥٢٧ر٠١٩	–	–	٥٢٧ر٠١٩
	٢٩٢ر١٥١ر١٤٣	٣ر٥٦٢ر٨٩٢	–	٢٩٥ر٧١٤ر٠٣٥

٤١- التحليل القطاعي

أ - معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض ادارية تم توزيع أنشطة البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية للأفراد: تتمثل بمعاملات الأفراد وتشمل ودائع العملاء، قروض استهلاكية، تسهيلات بطاقات الإئتمان وتسهيلات الحوالات المالية.

الخدمات المصرفية للشركات: تتمثل بمعاملات الشركات والمؤسسات وتشمل القروض والتسهيلات الإئتمانية والودائع والحسابات الجارية.

الخزينة: تتمثل بتوفير خدمات سوق المال، المتاجرة والخزينة، بالإضافة إلى ذلك تقوم بإدارة العمليات التمويلية للبنك من خلال التعامل في أذونات الخزينة، أوراق مالية حكومية وإيداعات وخطابات قبول لدى البنوك أخرى وذلك من خلال الخزينة والخدمات البنكية الإجمالية.

إن هذه القطاعات هي الأساس الذي يبني عليه البنك تقاريره حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجموع	
					٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	٥ر٦٦٦ر٢٩٩	٣٠ر٦٦٨ر٤٣٥	٩ر٤٤٥ر٧١٧	١ر٥١٩ر٤٧٨	٤٧ر٢٩٩ر٩٢٩	٤٩ر٠٣١ر١٦٤
وفر(مخصص) تدني التسهيلات الإئتمانية	١ر٨٩٠ر٣٢٠	(٥ر٨١٣ر٩٥٨)	-	-	(٣ر٩٢٣ر٦٣٨)	-
نتائج أعمال القطاع	٧ر٥٥٦ر٦١٩	٢٤ر٨٥٤ر٤٧٧	٩ر٤٤٥ر٧١٧	١ر٥١٩ر٤٧٨	٤٣ر٣٧٦ر٢٩١	-
مصاريف غير موزعة	-	-	(٢٠ر٥٦٢ر٧٨٠)	(١٥ر٥٨٣ر١٢٩)	(٣٦ر١٤٥ر٩٠٩)	(٣٧ر٥١٥ر٣٣٢)
الربح قبل الضرائب	٧ر٥٥٦ر٦١٩	٢٤ر٨٥٤ر٤٧٧	(١١ر١١٧ر٠٦٣)	(١٤ر٠٦٣ر٦٥١)	٧ر٢٣٠ر٣٨٢	١١ر٥١٥ر٨٣٢
ضريبة الدخل	-	-	-	(١ر٦٦٩ر٥١٧)	(١ر٦٦٩ر٥١٧)	(٢ر١٧٧ر٦١١)
الربح للسنة	٧ر٥٥٦ر٦١٩	٢٤ر٨٥٤ر٤٧٧	(١١ر١١٧ر٠٦٣)	(١٥ر٧٣٣ر١٦٨)	٥ر٥٦٠ر٨٦٥	٩ر٣٣٨ر٢٢١
معلومات أخرى						
موجودات قطاع الأعمال	٤٧ر٥١٣ر٧٧٣	٢٧٨ر٣٠١ر٣٦٦	٢٧٦ر٠٨٣ر٩١٧	٢٨ر١٨٨ر٦٣٠	٦٣٠ر٠٨٧ر٦٨٦	٦٢٨ر١٥٦ر٥٣٧
مطلوبات قطاع الأعمال	٢٨٧ر٦٤٤ر٠٤٠	١٩٧ر٩٦٧ر٨٥٤	٤٠ر٣٨٤ر٧٨٣	١٣ر١١٤ر٧٥٣	٥٣٩ر١١١ر٤٣٠	٥٤٠ر٥٢٨ر٣٤٠
مصاريف رأسمالية	-	-	-	٣ر١٠٧ر٨٨٣	٣ر١٠٧ر٨٨٣	١ر٩٤١ر٨٩٥
الإستهلاكات والاطفاءات	-	-	-	٣ر١٨١ر٢٢٣	٣ر١٨١ر٢٢٣	٣ر٠١٩ر٧٣١

ب - معلومات التوزيع الجغرافي

يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية، وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩ *	٢٠٠٨ *
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	٤٥ر٠٤٣ر٩٤٨	٤٧ر٥١٨ر٧١٤	٥ر٠٧٣ر١٤٨	٢ر٥٦٣ر٥٥٢	٤٧ر٦٩٨ر٤٥٤	٤٩ر٠٣١ر١٦٤
مجموع الموجودات	٥٩٠ر٩٢٨ر٥٩٢	٦١٠ر٨٧٩ر٤٣١	٧١ر١٤٦ر٨٧٣	٦٠ر٢٥٦ر٧٢٠	٦٣٠ر٠٨٧ر٦٨٦	٦٢٨ر١٥٦ر٥٣٧
المصروفات الرأسمالية	٣ر٠٧٤ر٥١١	١ر٨٥١ر٧٨٤	٣٣ر٣٧٢	٩٠ر١١١	٣ر١٠٧ر٨٨٣	١ر٩٤١ر٨٩٥

* صافي بعد استبعاد المعاملات المتبادلة بين فروع الأردن وفروع فلسطين.

٤٢ - إدارة رأس المال:

هنالك عدة مسميات لرأس المال منها رأس المال المدفوع ورأس المال التنظيمي وغيرها.

يتكون رأس المال التنظيمي من جزئين:

- رأس المال الأساسي والذي يتكون من رأس المال المكتتب به (المدفوع)، الإحتياطي القانوني، علاوة الإصدار والأرباح المدورة. وينزل من رأس المال الأساسي رصيد إعادة هيكلة البنك والإستثمارات في رؤوس اموال البنوك والشركات المالية الأخرى والموجودات غير الملموسة.

- رأس المال الإضافي والذي يتكون من صافي تقاص أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) والتغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المتوفرة للبيع، احتياطي المخاطر المصرفية العامة والديون المساندة.

- يبلغ رأس مال البنك التجاري الأردني حوالي (٧٣) مليون دينار والذي يتفق مع تعليمات البنك المركزي الأردني والتي تتطلب أن لا يقل رأس المال المدفوع للبنك المرخص عن (٤٠) مليون دينار.

- وتبلغ نسبة كفاية رأس المال للبنك التجاري الأردني ١٤/٩٦٪ والتي تتفق مع تعليمات البنك المركزي الأردني التي تتطلب أن لا تقل النسبة عن ١٢٪.
- ويقوم البنك بإقتطاع ١٠٪ من أرباحه الصافية سنوياً لحساب الإحتياطي القانوني وفقاً لأحكام قانون البنوك بهذا الخصوص وذلك تدعيماً لرأس المال.
- يقوم البنك بمراقبة ومراجعة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للعملاء والإستثمارات بشكل دوري ومقارنتها مع رأس المال والتأكد من أنه لا يوجد تعارض بهذا الخصوص مع تعليمات البنك المركزي الأردني والتشريعات الأخرى ذات العلاقة.
- تهدف إدارة البنـك من إدارة رأس المال إلى تنمية أعمال البنك المختلفة وبما يحقق أعلى عائد للبنك.
- تقوم إدارة البنك بالإطلاع على دراسات التحليل المالي المعدة بشكل دوري واتخاذ القرارات المناسبة.

والتي تتلخص بما يلي:

١. مقارنة الأداء الفعلي للبنك مع الموازنة التقديرية.
٢. مقارنة النسب المالية المختلفة للعام الحالي مع الأعوام السابقة وبيان أسباب الإنخفاض أو الزيادة فيها.
٣. مقارنة أداء البنك مع البنوك المحلية الأخرى.

د - مسببات ومصادر التغيرات في رأس المال التنظيمي للبنك خلال العام.

يتمثل التغير في رأس المال التنظيمي للبنك خلال العام من الزيادة في رأس المال والإحتياطي القانوني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة والأرباح المدورة ويبين جدول كفاية رأس المال الوارد ادناه في البند (هـ) هذه الزيادة.

هـ - يبين الجدول التالي المبلغ الذي يعتبره البنك كرأس المال ونسبة كفاية رأس المال:

	٣١ كانـــــــــون الأول	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينـــــــار	دينـــــــار
أ- بنود رأس المال الأساسي:		
- رأس المال المكتتب به (المدفوع)	٧٣ر٠٥٣ر٧٥٠	٦٩ر٥٧٥ر٠٠٠
الإحتياطي القانوني	٦ر٧٢٣ر٦٥٢	٥ر٩٨٢ر٦٥٠
- علاوة الإصدار	٥٦ر٦٩٨	٥٦ر٦٩٨
- الأرباح المدورة	٧ر٥١٢ر٨٥٣	٩ر٠٦٣ر٠٠٨
يطرح:		
رصيد إعادة هيكلة البنك	(٦ر٩٠٣ر٤٤٣)	(٨ر٦٢٩ر٣٣١)
إستثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى	(١ر٤٤١ر٢٨٥)	(١ر١٦١ر٢٠٧)
موجودات غير ملموسة	(٥١٧ر٥٥٢)	(٥٩٠ر٨٨٨)
مجموع رأس المال الأساسي (أ)	٧٨ر٤٨٤ر٦٧٣	٧٠ر٨١٧ر١٨٠
ب - رأس المال الإضافي:		
صافي تفاص اثر تطبيق المعيار (٣٩) والتغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المتوفرة للبيع	٤٣١ر٩٤٢	(٤٨٠ر٥٩٥)
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	٢ر٨٤٣ر٩٥٤	٣ر٤٣١ر٤٣٦
مجموع رأس المال الإضافي (ب)	٣ر٢٧٥ر٨٩٦	٢ر٩٥٠ر٨٤١
مجموع رأس المال الأساسي ورأس المال الإضافي	٨١ر٧٦٠ر٥٦٩	٧٣ر٧٦٨ر٠٢١
يطرح:		
استثمارات في رؤوس اموال البنوك والشركات المالية الأخرى	(١ر٤٤١ر٢٨٥)	(١ر١٦١ر٢٠٧)
مجموع رأس المال التنظيمي	٨٠ر٣١٩ر٢٨٤	٧٢ر٦٠٦ر٨١٤
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	٥٢٤ر١٠٤ر٤٤٣	٥٥٦ر٥٩٢ر٠١٦
نسبة كفاية رأس المال(٪)	١٥/٣٢٪	١٣/٠٤٪
نسبة رأس المال الاساسي(٪)	١٤/٩٧٪	١٢/٧٢٪

٤٣- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

٣١ كانون الأول ٢٠٠٩	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٧٢ر٢٨٨ر٣٢١	-	٧٢ر٢٨٨ر٣٢١
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٨ر٥٥٢ر٢٦٤	-	٥٨ر٥٥٢ر٢٦٤
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٧٠٩ر٠٠٠	-	٧٠٩ر٠٠٠
موجودات مالية للمتاجرة	-	٦١٥ر٩٥١	٦١٥ر٩٥١
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	٣٢٣ر٥٤١ر٠٥٠	٢ر٢٧٤ر٣٨٩	٣٢٥ر٨١٥ر٤٣٩
موجودات مالية متوفرة للبيع	-	١٣ر٧٧٨ ر٢١٠	١٣ر٧٧٨ر٢١٠
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٣٨ر٧٣١ر٢٢٥	٩١ر٤٠٨ر٩٤٦	١٣٠ر١٤٠ر١٧١
موجودات ثابتة – بالصافي	-	٩ر٣٣٣ر٧٠٦	٩ر٣٣٣ر٧٠٦
موجودات غير ملموسة – بالصافي	-	٥١٧ر٥٥٢	٥١٧ر٥٥٢
موجودات أخرى	٧ر٣٦٥ر٩٦٥	١٠ر٩٧١ر١٠٧	١٨ر٣٣٧ر٠٧٢
مجموع الموجودات	٥٠١ر١٨٧ر٨٢٥	١٢٨ر٨٩٩ر٨٦١	٦٣٠ر٠٨٧ر٦٨٦
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية ١٥	١٩ر٦٢٢ر٣٤٥	-	١٩ر٦٢٢ر٣٤٥
ودائع عملاء ١٦	٤٣٤ر١٧٤ر٧٧٥	٩ر١٦٠ر٥٦٣	٤٤٣ر٣٣٥ر٣٣٨
تأمينات نقدية	٤٣ر٠٣٨ر٩٩٤	-	٤٣ر٠٣٨ر٩٩٤
اموال مقترضة	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠
مخصصات متنوعة أخرى	-	١ر٣٩٤ر٠٩٩	١ر٣٩٤ر٠٩٩
مخصص ضريبة الدخل	١ر٤٩٦ر٨٤٨	-	١ر٤٩٦ر٨٤٨
مطلوبات أخرى	٨ر٥٥١ر٢٤٠	١ر٦٧٢ر٥٦٦	١٠ر٢٢٣ر٨٠٦
مجموع المطلوبات	٥١٦ر٨٨٤ر٢٠٢	٢٢ر٢٢٧ر٢٢٨	٥٣٩ر١١١ر٤٣٠
الصافي	(١٥ر٦٩٦ر٣٧٧)	١٠٦ر٦٧٢ر٦٣٣	٩٠ر٩٧٦ر٢٥٦

٣١ كانون الاول ٢٠٠٨	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٨١ر٥٤٦ر٥٧٤		٨١ر٥٤٦ر٥٧٤
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٧ر٢٤١ر٤٢٦	-	٤٧ر٢٤١ر٤٢٦
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٧٠٩ر٠٠٠	-	٧٠٩ر٠٠٠
موجودات مالية للمتاجرة	-	٩٦٧ر٢٣٣	٩٦٧ر٢٣٣
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٢٠٠ر٢٣٦ر٤٥٥	١٦٨ر١٢٤ر١٤٥	٣٦٨ر٣٦٠ر٦٠٠
موجودات مالية متوفرة للبيع	-	١٣ر٩٤٩ر٢١٥	١٣ر٩٤٩ر٢١٥
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٣٦ر٨٦٨ر٧٧٨	٥٠ر٧٠٨ر٠٨٣	٨٧ر٥٧٦ر٨٦١
موجودات ثابتة – بالصافي	-	٧ر٧٠٧ر٦٨٠	٧ر٧٠٧ر٦٨٠
موجودات غير ملموسة – بالصافي	-	٥٩٠ر٨٨٨	٥٩٠ر٨٨٨
موجودات أخرى	١١ر٤٨٣ر٩٥٨	٨ر٠٢٣ر١٠٢	١٩ر٥٠٧ر٠٦٠
مجموع الموجودات	٣٧٨ر٠٨٦ر١٩١	٢٥٠ر٠٧٠ر٣٤٦	٦٢٨ر١٥٦ر٥٣٧
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٩ر٦٨٩ر٣٢٢	٩٣١ر٥٧٧	٢٠ر٦٢٠ر٨٩٩
ودائع عملاء	٣٨٦ر٥٦٦ر٧٦٥	٣٤ر٩٦٧ر٢٠٣	٤٢١ر٥٣٣ر٩٦٨
تأمينات نقدية	٣٤ر٧٠٤ر٩٣٩	٣١ر٦٣٥ر٨٥٣	٦٦ر٣٤٠ر٧٩٢
أموال مقترضة	-	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠
مخصصات متنوعة أخرى	-	١ر٦٤٦ر٥٩٥	١ر٦٤٦ر٥٩٥
مخصص ضريبة الدخل	٢ر٩٤٨ر٣٥٩	-	٢ر٩٤٨ر٣٥٩
مطلوبات أخرى	٥ر٦٦٦ر٢٢٩	١ر٧٧١ر٤٩٨	٧ر٤٣٧ر٧٢٧
مجموع المطلوبات	٤٤٩ر٥٧٥ر٦١٤	٩٠ر٩٥٢ر٧٢٦	٥٤٠ر٥٢٨ر٣٤٠
الصافي	(٧١ر٤٨٩ر٤٢٣)	١٥٩ر١١٧ر٦٢٠	٨٧ر٦٢٨ر١٩٧

٤٤ - مستويات القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة استناداً إلى طريقة التقييم، حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي:

المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) لأصول أو التزامات متطابقة في أسواق نشطة.

المستوى ٢: معلومات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى ١ الذي يتم رصده للأصل أو الالتزام، سواء بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار).

المستوى ٣: معلومات عن الأصل أو الالتزام لا تستند إلى تلك المرصودة من السوق (معلومات غير ظاهرة).

٣١ كانون الأول ٢٠٠٩	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الإجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
موجودات أدوات مالية:				
موجودات مالية للمتاجرة	٦١٥ر٩٥١	-	-	٦١٥ر٩٥١
موجودات مالية متوفرة للبيع	١٠ر١٥٢ر٢٢٩	٣ر٦٢٥ر٩٨١	-	١٣ر٧٧٨ر٢١٠
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	-	١٣٠ر١٤٠ر١٧١	-	١٣٠ر١٤٠ر١٧١
مجموع موجودات مالية	١٠ر٧٦٨ر١٨٠	١٣٣ر٧٦٦ر١٥٢	-	١٤٤ر٥٣٤ر٣٣٢

٤٥- ارتباطات والتزامات محتملة

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينـــار	دينـــار
اعتمادات	١٠٣ر٢٩٦ر٣٤٢	١٧٠ر٠٥٣ر٩٢٢
قبولات	٤ر٩٦٦ر٧٦٢	١٤ر٨٩٩ر٣٩٣
كفالات:		
- دفع	٣١ر٧٦١ر٤٦٠	٢٧ر٥٨٨ر٧٨٧
- حسن تنفيذ	٣١ر٤١٣ر٥٧٧	٢٩ر٠٢٩ر٧٠٣
- أخرى	٣٢ر١٣٤ر٦٨٩	٣٧ر٣٧٠ر١٥٤
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة	١٩ر٤٠٦ر٥٨٠	١٦ر٢٤٥ر٠٥٧
المجمـــوع	٢٢٢ر٩٧٩ر٤١٠	٢٩٥ر١٨٧ر٠١٦

ب - عقود إيجار تشغيلية وتبلغ ٥٠٠ر٦٦٩ دينار وهي العقود السنوية لإيجارات مباني فروع البنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٥٢٧ر٠١٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).

جـ - قامت إدارة البنك خلال العام ٢٠٠٩ بالتعاقد مع أحد المقاولين لتنفيذ أعمال الهيكل لمشروع مبنى الإدارة العامة الجديد بحوالي ٢/٣ مليون دينار، علماً بأن الكلفة الإجمالية المتوقعة لإكتمال المشروع تقدر بحوالي ٨ مليون دينار.

٤٦- القضايا المقامة على البنك

هناك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير ولفك رهونات عقارية وللمطالبة بتعويض نتيجة إجراء الحجز التحفظي على أموال المدينين يبلغ مجموع القضايا ١ر٣١٦ر٢٨١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (١ر١٧٤ر٩٩٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨)، وفي رأي الإدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك التزامات تزيد عن المخصص المأخوذ في القوائم المالية والبالغ ٣٠٠ر٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩.

٤٧ - معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

٤٧- أ المعايير المتعلقة بالعرض والإفصاح

تم اتباع المعايير الجديدة والمعدلة التالية خلال الفترة الحالية في إعداد القوائم المالية، في حين تم إدراج تفاصيل المعايير والتفسيرات المتبعة والتي لم تؤثر على القوائم المالية في الجزء ٤٧- ب أدناه.

معيار المحاسبة الدولي (معدل ٢٠٠٧) عرض القوائم المالية.	معيار المحاسبة الدولي رقم (١) (٢٠٠٧) تضمن تعديلات بالمصطلحات (بما في ذلك إعادة صياغة عناوين القوائم المالية) وتعديلات بشكل ومضمون القوائم المالية.
تحسين الإفصاحات حول الأدوات المالية (تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٧) الأدوات المالية: الإفصاحات).	تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٧) والمتعلق بزيادة الإفصاحات المطلوبة حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة. ولقد ارتأت إدارة البنك أن لا تقوم بالإفصاح عن المعلومات المقارنة لهذه الإفصاحات في السنة الحالية وفقاً للإعفاءات الانتقالية المقدمة بهذه التعديلات.
معيار التقارير المالية الدولي رقم (٨) القطاعات التشغيلية.	معيار التقارير المالية الدولي رقم (٨) هو معيار إفصاح أدى إلى إعادة تحديد قطاعات البنك.

٤٧- ب معايير وتفسيرات متبعة وليس لها تأثير على القوائم المالية

تم اتباع المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية في إعداد هذه القوائم المالية، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ الواردة في هذه القوائم المالية والتي بدورها قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية فيما يتعلق بالمعاملات والترتيبات المستقبلية.

تحسين الإفصاحات حول الأدوات المالية (تعديلات لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧) الأدوات المالية: الإفصاحات).	التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٧) أدى إلى زيادة الإفصاحات المطلوبة بخصوص قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة.
معيار التقارير المالية الدولي رقم (٨) القطاعات التشغيلية.	معيار التقارير المالي الدولي رقم (٨) هو عبارة عن معيار إفصاح يتطلب اعادة تحديد قطاعات البنك الممكن تقديم تقارير حولها بناءاً على القطاعات المستخدمة من قبل صانع القرار لتخصيص المصادر وتقييم الاداء. (لم يكن هنالك تأثير جوهري لهذا المعيار على الإفصاحات السابقة والنتائج المقدم تقارير حولها او المركز المالي للبنك، حيث ان القطاعات التشغيلية المقدم تقارير حولها سابقاً تم إعدادها وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ١٤ (القطاعات التشغيلية) هي مستخدمة ايضاً من قبل الإدارة لتوزيع الموارد للقطاعات وتقييم أداءها).
معيار التقارير المالية الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.	إن هذا المعيار متوفر للتطبيق فوراً إلا انه يتوجب أخذ قرار حول تبنيه من قبل السلطات الرقابية في المناطق المطبق بها.
تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٢) دفعات عن طريق أسهم – ظروف الاستثمار والالغاء.	توضح التعديلات تعريف ظروف الاستثمار لغايات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٢)، تقديم مفهوم الظروف " غير المستثمر " وتوضح المعالجة المحاسبة للإلغاءات.
معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٣) (كما عدل في ٢٠٠٧) تكاليف الاقتراض	جاء التعديل الرئيسي على هذا المعيار لإزالة خيار اعتبار تكاليف الاقتراض على انها مصروف عند تكبدها. لم يؤدي هذا التعديل على تغيير في إعداد القوائم المالية وذلك كون أن السياسة المحاسبة المتبعة في البنك هي رسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة على الموجودات التي تنطبق عليها الشروط.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولية (٣٢) الأدوات المالية: العرض ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١) عرض القوائم المالية – الأدوات المالية القابل تصنيفها والالتزامات الناشئة عن التصفية.	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) معايير تصنيف الدين / حقوق الملكية عن طريق السماح لبعض الأدوات المالية القابل تصنيفها والأدوات (أومكونات أدوات الاستثمارات) التي تفرض على البنك إلتزام للتسليم إلى طرف آخر حصة من صافي أصول البنك لدى التصفية وتصنيفها ضمن حقوق الملكية وذلك في حال انطباق بعض الشروط المحددة عليها.
التفسير رقم (١٣) برامج ولاء العميل.	يقدم التفسير إرشاد حول كيفية محاسبة المنشآت بخصوص برامج ولاء العميل من خلال تخصيص ايرادات المبيعات كجائزة مستقبلية محتملة متعلقة بالمبيعات.
التفسير رقم (١٥) اتفاقيات انشاء عقارات.	إستعراض التفسير كيفية تحديد المنشآت فيما إذا كانت إتفاقية انشاء العقار هي ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (١١) " عقود الانشاءات " أو معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) " الايرادات " ومتى يتوجب تحقيق الايرادات من انشاءات العقارات.
التفسير رقم (١٦) تحوطات صافي الاستثمار في العملة الأجنبية.	يقدم التفسير ارشاد حول المتطلبات التفصيلية لتحوط صافي الاستثمار وفقاً لتحديدات معينة لمحاسبة التحوط.
التفسير رقم (١٨) تحويلات الموجودات من الزبائن (تم اتباعها سابقاً بتاريخ تحويلات الموجودات من العملاء المستلمة بتاريخ أول تموز ٢٠٠٩ وما بعد).	إستعراض التفسير المعالجة المحاسبية للجهة المستلمة للممتلكات والمعدات والالات المحولة من قبل " الزبائن " ويتلخص بأنه عندما يحقق بند الممتلكات والمعدات والالات تعريف الأصل من وجهة نظر المستلم، فإنه يتوجب على المستلم قيد الأصل بقيمته العادلة بتاريخ التحويل وتحقيق الايرادات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (١٨) " الإيرادات ".
تعديلات حول معايير التقارير المالية الدولية (٢٠٠٨).	تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣)، (٥)، معيار المحاسبة الدولي رقم (١)، (١٦)، (١٩)، (٢٠)، (٢٧)، (٢٨)، (٢٩)، (٣١)، (٣٦)، (٣٨)، (٣٩)، (٤٠) و(٤١) الناتجة عن التحسينات السنوية منذ شهر أيار ولغاية تشرين الأول ٢٠٠٨ حول معايير التقارير المالية الدولية ومعظمها سارية المفعول للسنوات منذ أول كانون الثاني ٢٠٠٩ وما بعد.

٤٧-ج المعايير والتفسيرات الصادرة وغير المتبناه بعد

كانت التفسيرات والمعايير الجديدة والتفسيرات التالية صادرة وغير سارية المفعول بعد كما بتاريخ الموافقة على هذه القوائم المالية:

معايير جديدة وتعديلات على المعايير القائمة:

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١) (معدل) تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) (معدل) قوائم مالية منفصلة ومجمعة – تعديل يتعلق بتكلفة الاستثمار في الشركة التابعة، أو منشأة ذات سيطرة مشتركة أو شركة حليفة.	سارية المفعول للسنوات منذ بداية أول تموز ٢٠٠٩ وما بعد أول تموز ٢٠٠٩

معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) (معدل) - إندماج الاعمال – نسخة شاملة حول تطبيق أسلوب الشراء والتعديلات الناتجة لكل من معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧): القوائم المالية الموحدة والمنفصلة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الاستثمار في الشركات الحليفة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣١): الحصص في المشاريع المشتركة.	أول تموز ٢٠٠٩
معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) (معدل) الأدوات المالية: الإعتراف والقياس – تعديلات تتعلق بالبنود المؤهلة للتحوط (مثل التحوط حول خطر التضخم والتحوط بالخيارات).	أول تموز ٢٠٠٩

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١) (معدل) اتباع المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة – تعديلات حول الاعفاءات الاضافية لمتبعين المعايير لأول مرة.	أول كانون الثاني ٢٠١٠
معيار التقارير المالية الدولي رقم (٢) (معدل) الدفعات القائمة على الأسهم – تعديل يتعلق بدفعات البنك النقدية القائمة على الأسهم للبنك.	أول كانون الثاني ٢٠١٠
معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) (معدل) الأدوات المالية: العرض – تعديلات تتعلق بتصنيف حقوق الاصدار.	أول شباط ٢٠١٠
معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٤) إيضاحات أطرف ذات علاقة – تعديل على متطلبات الإفصاح للمنشآت المسيطر عليها، أو المسيطر عليها بالاشتراك أو المؤثر عليها بشكل جوهري من قبل الحكومة.	أول كانون الثاني ٢٠١١
معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) الأدوات المالية: التصنيف والقياس (مقصود من استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧)).	أول كانون الثاني ٢٠١٣
تعديلات لمعايير التقارير المالية الدولي رقم (٢)، (٥) و(٨)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١)، (٧)، (١٧)، (١٨)، (٢٨)، (٣٦)، (٣٨) و(٣٩) ناتجة عن التحسينات السنوية منذ شهر نيسان ٢٠٠٩.	معظمها ساري المفعول للسنوات المالية منذ أول كانون الثاني ٢٠١٠ وما بعد ذلك

تفسيرات جديدة وتعديلات للتفسيرات:

	سارية المفعول للسنوات منذ وما بعد
تعديل التفسير رقم (١٧): توزيع الموجودات غير النقدية للمالكين.	أول تموز ٢٠٠٩
التفسير رقم (١٩): إطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق ملكية.	أول تموز ٢٠١٠
تعديلات للتفسير رقم (١٤): معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩): حد الأصل ذو المنفعة المعرفة، الحد الأدنى لمتطلبات التحويل وتفاعلاتها.	أول كانون الثاني ٢٠١١
التعديل للتفسير رقم (١٦): تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية.	أول تموز ٢٠٠٩
تعديل للتفسير رقم (٩) (معدل): إعادة تقييم المشتقات المتضمنة والمتعلقة بتقيم المشتقات المتضمنة في حال إعادة تصنيف اصل مالي من خلال فئة " القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ".	

تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق كل من المعايير والتفسيرات المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير والتفسيرات أي أثر جوهري على القوائم المالية باستثناء ما يرد أدناه:

معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) الأدوات المالية

يؤدي تطبيق النسخة الحالية من معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) في إتباع أسس مختلفة لتصنيف الأدوات المالية، بحيث تتضمن متطلبات هذا المعيار أسلوب متناسق لتصنيف الأدوات المالية وتستبدل الفئات المتعددة من الأدوات المالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩). كما يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) على أسلوب إختبار تدني واحد بحيث يتم استبدال أساليب إختبار التدني المتعددة الموجودة حالياً في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩).

٤٨- أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض ارقام المقارنة لعام ٢٠٠٨ لتتناسب مع تصنيف ارقام العام ٢٠٠٩، ولم ينتج عنها أي تعديل لنتائج أعمال السنة السابقة.

بيانات الإفصاح

بيانات الإفصاح

البنود الواجب الإفصاح عنها في التقرير السنوي طبقاً لتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية :

١. يبلغ رأس المال المستثمر لشركة البنك التجاري الأردني (٧٣,٠٥٣,٧٥٠) مليون دينار، ويمارس البنك جميع الأعمال المصرفية، من خلال شبكة فروعه البالغ عددها (٢٧) فرعاً في الأردن و (٣) فروع في فلسطين.

٢. وبلغ عدد موظفي البنك (٥٢٠) موظفاً في عام ٢٠٠٩.

فروع الأردن	
الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	٢٥٧
الفرع الرئيسي	١٤
المجمع التجاري	٧
جبل عمان	٨
جبل الحسين	٦
العبدلي	٨
شارع مكة	٨
بيادر وادي السير	٨
الصويفية	٨
عمان	٧
الوحدات	٨
القويسمه	٨
ماركا	٧
حطين	٤
صويلح	٨
الفحيص	٧
شارع وصفي التل	٨
أبو نصير	٦
السلط	٧
معدي	٥
الزرقاء	٧
مادبا	٦
العقبة	١١
الكرك	٧
إربد	١١
الرمثا	٨
شارع أيدون	٦
عقود ومحامين ومتدربين	١٨
المجموع	**٤٧٣**

فروع فلسطين	
الفرع	عدد الموظفين
الإدارة إقليمية	٢٤
نابلس	٩
طولكرم	٨
رام الله	٧
المجموع	**٤٨**

٣. **لا توجد شركات تابعة لشركة البنك التجاري الأردني.**

٤. **نبذه تعريفية عن أعضاء مجلس إدارة البنك:**

- **السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ – رئيس مجلس الإدارة:** ولد عام ١٩٤٦، وتخرج عام ١٩٧١ وقد نال شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية/ وإدارة الأعمال، وهو رئيس لمجموعة الصايغ التي تتكون من العديد من الشركات المنتشرة في (١٠) دول عربية وعدد من الدول الآسيوية والأوروبية ومنها على سبيل المثال:

– شركة مصانع الدهانات الوطنية / الأردن، دولة الإمارات العربية المتحدة، مصر، فلسطين، السودان، كازاخستان، قطر.

– رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة السوداني/ السودان.

– رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للصناعات الكهربائية.

– رئيس هيئة المديرين للشركة المميزة لتجارة وتوزيع المشتقات النفطية والطاقة.

– رئيس هيئة المديرين لمؤسسة فلسطين الدولية للأبحاث والخدمات.

– شركة الكيماويات الوطنية / هولندا.

– شركة الشرق الأوسط للطلاء المميز / سلطنة عُمان.

– عضو مجلس إدارة فلسطين للاستثمار الصناعي.

– عضو مجلس إدارة عمون للاستثمارات الدولية المتعددة.

– عضو في مجلس أمناء جائزة الملك عبدالله الثاني للعمل الحر والريادة.

– عضو مجلس أمناء جمعية الشؤون الدولية.

– عضو مجلس و رئيس فخري لعدة شركات أخرى.

- **السيد أيمن هزاع بركات المجالي – نائب رئيس مجلس الإدارة:** ولد عام ١٩٤٩، وتخرج عام ١٩٧٢وقد نال بكالوريوس تاريخ، عمل في وزارة الخارجية، وفي عام ١٩٩٣ تم تعيينه رئيساً للتشريفات الملكية، وفي عام ١٩٩٩ نائباً لرئيس الوزراء وضمت إلية وزارة الشباب والرياضة، ومن ثم ضمت إلية وزارة الإعلام، وفي عام ٢٠٠٢ أصبح عضو مجلس إدارة البنك التجاري الأردني وأعيد انتخابه عام ٢٠٠٤ ليشغل منصب نائب الرئيس. وهو عضو مجلس إدارة في كل من:

– شركة الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية.

– الشركة الأولى للتمويل.

– شركة القدس للصناعات الخرسانية.

– الشركة الدولية لأعمال خدمة التواصل.

– الشركة الأولى للتأمين.

- **الدكتور "محمد جواد" فؤاد عبد الهادي حديد – عضو مجلس إدارة – الرئيس التنفيذي / المدير العام:** ولد عام ١٩٣٨، وقد نال عدة شهادات أكاديمية ومهنية آخرها زمالة مؤسسة قياديي الأعمال الدولية / نيويورك عام ٢٠٠٣، وقد عمل مدير عام ونائب رئيس مجلس الإدارة / المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) من عام ١٩٩٠ لغاية عام ٢٠٠٠ ومن ثم وزيراً للتخطيط الأردني لغاية عام ٢٠٠١ ومن ثم رئيس هيئة الاستثمار / مؤسسة الضمان الاجتماعي لغاية عام ٢٠٠٣ ومن ثم الرئيس التنفيذي/المدير العام/البنك التجاري الأردني من عام ٢٠٠٤ ولغاية الآن. وهو عضو مجلس إدارة في كل من:

– الشركة الأولى للتمويل.

– الشركة الأولى للتأمين.

– شركة حديد الأردن.

- **السيد مروان صلاح "محمد جمعه" جمعه (ممثلاً لـ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي)** – عضو مجلس إدارة لغاية ٢٠٠٩/١٢/٢١ وذلك تاريخ صدور الإرادة الملكية السامية بتعينه وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:ولد عام ١٩٦٧ وقد نال ماجستير في الإدارة من جامعة نورث كارولينا في الولايات المتحدة الأميركية، وشهادتي بكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد. له دور فعال ونشط في خدمة قطاع تكنولوجيا المعلومات منذ عام ١٩٩٠. بعد إنهاء دراساته العليا انضم إلى شركة المجموعة المثالية IDEAL GROUP الموزع المعتمد لأجهزة COMPAQ و APPLE في الأردن ثم تدرج ليتراس منصب نائب رئيس المجموعة المثالية. كما شغل منصب مدير عام شركة NETS أول مزود للبريد الإلكتروني وثاني مزود لخدمات الإنترنت في المملكة، بعد ستة سنوات اندمجت شركة NETS ومزود أخر للخدمة – شركة FIRSTNET- مع شركة الاتصالات البحرينية التي تحتل موقع الريادة إقليمياً والتي نتج عنها الشركة البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات (بتلكو – الأردن)، وله عضويات فيما يلي:

  – رئيس هيئة المديرين لجمعية شركات تقنية المعلومات في الأردن "إنتاج".

  – الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.

  – مؤسسة تشجيع الاستثمار.

- **السيد أيمن محمود كساب (ممثلاً لـ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي) – عضو مجلس إدارة:** ولد عام ١٩٦٤ وقد نال ماجستير في إدارة أعمال من جامعة نيويورك/ الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة بكالوريوس هندسة كمبيوتر من جامعة لندن/ المملكة المتحدة. عمل عدة مناصب في سلاح الجو الملكي في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومن ثم مساعد المدير العام في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي / مدير مركز المعلومات. كما يترأس وعضواً في عدة لجان وأقسام في المؤسسة منها:

  – رئيساً للجان عطاءات في المؤسسة العامة للضمان/ القوات المسلحة.

  – رئيساً للجان تطوير وحوسبة عدة مشاريع كبيرة.

  – رئيس لجنة الموارد البشرية.

  – رئيس اللجنة التوجيهية العليا لقانون الضمان الجديد.

  – إنشاء مركز المعلومات والدراسات الاكتوارية.

  – عضو اللجنة التوجيهية العليا للخطة الإستراتيجية.

  – تطبيق المعايير المقاييس العالمية في مجال حماية المعلومات.

  – تطبيق معايير التدقيق العالمية وبالتعاون مع شركاء عالميين.

- **السيد محمد سميح عبد الرحمن بركات – عضو مجلس إدارة:** ولد عام ١٩٣٦، وتخرج عام ١٩٥٦ وقد نال دبلوم هندسة كهربائية عام عمل مدير عام وشريك في شركة مقاولات كهربائية في دولة الكويت لمدة (٣٠) عاماً، وقد أسس أول مصنع لمعدات الإنارة الكهربائية في دول الخليج، ورئيس مجلس إدارة الشركة العربية الدولية للتنمية الزراعية منذ عام ١٩٨٧ لغاية تاريخه، ورئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الدوائية المتطورة منذ عام ١٩٩٤ لغاية عام ٢٠٠٦. وهو رئيس هيئة المديرين في كل من الشركات التالية:

  – الشركة العربية الدولية للتنمية الزراعية.

  – المجموعة الهندسية المتطورة.

  – شركة الكرمل العقارية والتي تمتلك فندق توليدو.

  – شركة الأصدقاء للوساطة والاستثمارات المالية.

  – شركة مزارع البركات الحديثة.

- **السيد فائق ميشيل فائق الصايغ – عضو مجلس إدارة:** ولد عام ١٩٧٦، وتخرج عام ١٩٩٩ وقد نال بكالوريوس هندسة صناعية وهو مدير دائرة دعم القرارات لنظم المعلومات في مجموعة الصايغ ومدير عام شركة صايغ إخوان للصناعات الهندسية وعضو مجلس إدارة في مجموعة الصايغ.

  – لا يوجد له عضويات في الشركات الأخرى.

٥. نبذة تعريفية عن أعضاء الإدارة التنفيذية العليا:

الآنسة غادة محمد فرحان الفرحان – نائب المدير العام: ولدت بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٦، حاصلة على ماجستير إدارة الأعمال عام ١٩٩٥ وقد عملت مساعد مدير دائرة المشاريع في الوحدة الاستثمارية / المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغاية عام ٢٠٠٤، ومن ثم نائب المدير العام للبنك التجاري الأردني لغاية تاريخه، وتمثل البنك في عضوية مجلس إدارة الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري.

الدكتور محمد صبحي محمد الأسدي – مساعد المدير العام العمليات والتكنولوجيا: ولد بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢٠ حاصل على دكتوراة في نظم المعلومات الإدارية عام ٢٠٠١، عمل كمساعد المدير العام / المؤسسة العربية المصرفية لغاية عام ٢٠٠١ ومن ثم مدير إداري ومالي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية لغاية عام ٢٠٠٣.

السيد رامي حديد – مساعد المدير العام تسهيلات الشركات: ولد بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٨، حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة من الولايات المتحدة ويحمل شهادة التأهيل المحاسبي الأمريكي (CPA). له خبرة في مجال تدقيق الحسابات والعمل المصرفي. حيث عمل لدى مدققي الحسابات Ernst & Young / عمان. وعمل في عدة بنوك منها بنك المؤسسة العربية المصرفية / نيويورك وبنك BNP Paribas / البحرين في تسهيلات الشركات. وساهم في تأسيس فرع تجاري لبنك الإسكان / البحرين كما عمل كمساعد المدير العام لتسهيلات الشركات لدى بنك المال الأردني.

السيد أندريه جريس أندراوس الديك – مساعد المدير العام للخزينة والعلاقات الخارجية: ولد بتاريخ ١٩٥١/٤/٦، حاصل على شهادة المحاسبة عام ١٩٧٦، ثم عمل في بنك المشرق – لبنان مديراً للخزينة والاستثمار.

السيد عامر عبد الوهاب العلاوي – مساعد المدير العام التخطيط والفروع: ولد بتاريخ ١٩٦٦/٥/٧، حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة والماجستير في الأسواق العالمية عام ١٩٨٨، عمل في بنك الإسكان للتجارة والتمويل لغاية عام ٢٠٠٣، كما تم تكليفه للعمل كمشرف تنفيذي على تأسيس بنك الجزيرة السوداني الأردني / الخرطوم بالإضافة إلى العمل كأمين سر مجلس بنك الجزيرة السوداني الأردني. ويمثل البنك في عضوية شركة بيت الاستثمار للخدمات المالية.

زياد أحمد يوسف الرفاتي – مساعد المدير العام للمالية: ولد بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٩ حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية عام ١٩٨٨، ثم شهادة التأهيل المحاسبي الأمريكي (CPA) عام ١٩٩٨، عمل في بنك الإنماء الصناعي في دوائر المالية والتدقيق الداخلي منذ عام ١٩٩٠ حتى تاريخ ٢٠٠٣ ومن ثم مدير تدقيق في البنك التجاري الأردني حتى تاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ ويمثل البنك في عضوية مجلس إدارة شركة اتحاد المستثمرون العرب للتطوير العقاري ويشغل أيضاً منصب رئيس لجنة التدقيق في الشركة، وكما يمثل البنك في عضوية مجلس إدارة شركة الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية.

٦. أسماء كبار مالكي الأسهم والتي تشكل ملكيتهم ما نسبته (٥٪) فأكثر:

إسم المساهم	٢٠٠٩		٢٠٠٨	
	رصيد الأسهم المملوكة	نسبة المساهمة في رأس المال	رصيد الأسهم المملوكة	نسبة المساهمة في رأس المال
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	١٧,٥٢٣,٢٤٩	٢٣,٩٨	١٦,٦٨٨,٨٠٩	٪٢٣,٩٨
ناصر محمد ناصر الصالح	١٧,٠٣٣,٩٣٥	٢٣,٣١	١٦,٢٢٢,٧٩٦	٪٢٣,٣١
شركة الأردن الأولى للاستثمار	١٠,٥٢٠,٩٠٠	١٤,٤٠	٩,٩٣٤,٠١٩	٪١٤,٢٠
إبراهيم فايق إبراهيم الصايغ	٦,٣١١,٨٤٤	٨,٦٤	٦,٠١١,٢٨٠	٪٨,٦٤
سليم فايق إبراهيم الصايغ	٦,٣١١,٨٤٤	٨,٦٤	٦,٠١١,٢٨٠	٪٨,٦٤
ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	٦,١٧٣,٠٤١	٨,٤٤	٥,٨٧٩,٠٨٧	٪٨,٤٠

٧. إن أسعار إغلاق الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك خلال السنوات الخمس الأخيرة كانت كما يلي:

السنة	سعر الإغلاق
	فلس / دينار
٢٠٠٥	٣,٥٨٠
٢٠٠٦	٢,١٠٠
٢٠٠٧	٢,٦٨٠
٢٠٠٨	٢,٢٧٠
٢٠٠٩	١,٦٢٠

٨. الوضع التنافسي والحصة السوقية للبنك:

البيـان	حصتنا السوقية ٢٠٠٩	حصتنا السوقية ٢٠٠٨
ودائع العملاء	٪٢,٠٣	٪٢,٦٠
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٪٢,٥٤	٪٣,١١
حقوق المساهمين	٪٢,٤٣	٪٢,٥٦
إجمالي الموجودات	٪١,٩٤	٪٢,١٣

٩. لا يوجد اعتماد على عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون (١٠٪) فأكثر من الإيرادات.

١٠. لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها شركة البنك التجاري الأردني أو أي من منتجاتها البنكية بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها. ولا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

١١. لا يوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

١٢. لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

١٣. توزيع الموظفين حسب المؤهل العلمي:

	العدد		العدد		
المؤهل العلمي	ذكور	نسبة٪	إناث	نسبة٪	مجموع	نسبة٪
دكتوراة	٢	٠,٥٨	٠	٠	٢	٠,٣٨
ماجستير	٢٢	٦,٤٧	١٠	٥,٥٥	٣٢	٦,١٥
دبلوم عالي	٢	٠,٥٨	٠	٠	٢	٠,٣٨
بكالوريوس	١٧٥	٥١,١٥	٩٦	٥٣,٣	٢٧١	٥٢,١١
دبلوم سنتين	٤٤	١٢,٩٤	٤١	٢٢,٧٧	٨٥	١٦,٣٤
دبلوم سنة	٠	٠	١٢	٦,٦٦	١٢	٢,٣
توجيهي ناجح	٢٠	٥,٨٨	١٨	١٠	٣٨	٧,٣
أقل من توجيهي	٧٥	٢٢,٠٥	٣	١,٦٦	٧٨	١٥
المجموع	**٣٤٠**	**١٠٠**	**١٨٠**	**١٠٠**	**٥٢٠**	**١٠٠**

حرصنا في دائرة الموارد البشرية على مدار عام ٢٠٠٩ للعمل على تطبيق سياسة توظيف فعالة تضمن انتقاء أفضل الموارد البشرية لرفدها إلى طاقم العمل لدينا ودمجها مع كوادر البنك مع الاحتفاظ بالعناصر من ذوي الخبرة والكفاءة كما بذلنا في الوقت ذاته أقصى الجهود في تدريب الجيل التالي من الموظفين الذين ستسند إليهم المهام الإشرافية وحسب خطط الإحلال الوظيفي.

فقد كانت للتدريب تأثير واضح على أداء موظفينا حيث تم التركيز على التدريب الميداني لموظفي الفروع من خلال البرامج المتخصصة والتي عقدت داخلياً وعلى يد المدربين المؤهلين من داخل البنك وخارجه، ونفذت في مركز التدريب الداخلي التابع للبنك والتي بلغ عددها ٥١ دورة استفاد منها ٤٩٥ موظف وموظفة، وكذلك المشاركة الفعالة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية والتي بلغ عددها ٥٥ دورة، وتم أيضاً مشاركة ١٨٥ من موظفينا في برامج محلية نفذتها كل من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية واتحاد المصارف العربية وغيرهم من المراكز المميزة والمراكز المتخصصة بتطوير مهارات موظفي خدمة العملاء.

هذا بالإضافة إلى البرامج التدريبية المكثفة يتم إيفاد عدد من موظفينا لبرامج الماجستير على نفقة البنك، كما قمنا بتقديم منحتين لأبناء الموظفين الناجحين بالثانوية العامة عن عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ وقمنا بتوزيع ١٢٨ طالب وطالبة من خريجي الجامعات الأردنية على فروعنا لتدريبهم.

ملخص عدد الدورات التدريبية الداخلية والخارجية والندوات خارج الأردن- للفترة من ٢٠٠٩/١/١ – ٢٠٠٩/١٢/٣١				
البيان	عدد الدورات	عدد المشاركين	ذكور	إناث
معهد الدراسات المصرفية	٥٥	٩٠	٦٢	٢٨
الدورات التدريبية الداخلية (مركز التدريب)	٥١	٤٩٥	٢٩٦	١٩٩
معاهد تدريب (دورات، مؤتمرات، الندوات) داخل الأردن	٦٠	١٨٥	١٢٣	٦٢
الدورات التدريبية خارج الأردن	٩	٩	٨	١
المؤتمرات والندوات خارج الأردن/ الإدارة العليا	٤	٦	٦	٠
المجموع	**١٧٩**	**٧٨٥**	**٤٩٥**	**٢٩٠**

١٤. لا يوجد أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

١٥. السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين للأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ (بالدينار):

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
صافي الربح (الخسارة)	١٣ر٠١٥ر٠٧٤	١٠,٦٨٢,٧٠٠	١٢,٤٢٠,١٥٤	٩,٣٣٨,٢٢١	٥,٥٦٠,٨٦٥
الأرباح الموزعة	٧ر٥٠٠ر٠٠٠	١١,٥٠٠,٠٠٠	–	٦,٩٥٧,٥٠٠	٧,٣٠٥,٣٧٥
صافي حقوق المساهمين	٦٦ر٨٥٣ر٥٦٨	٧٥,٥٠٨,٤٦٨	٨١,٢٢٧,٩٨٢	٨٧,٦٢٨,١٩٧	٩٠,٩٧٦,٢٥٦
توزيع أرباح نقدية	-	٥,٧٥٠,٠٠٠	٣,١٦٢,٥٠٠	٣,٤٧٨,٧٥٠	-
نسبة التوزيع النقدي	-	٪١٠	٪٥	٪٥	-
توزيع أسهم مجانية	٧,٥٠٠,٠٠٠	٥,٧٥٠,٠٠٠	٦,٣٢٥,٠٠٠	٣,٤٧٨,٧٥٠	٧,٣٠١,٣٧٥
نسبة توزيع الأسهم المجانية	٪١٥	٪١٠	٪١٠	٪٥	٪١٠

١٦. إن مقدار المبالغ التي تلقاها المدقق مقابل أتعاب التدقيق ومقابل أتعاب خدمات أخرى شاملة ضريبة المبيعات (٨٧٥٣٦) دينار.

١٧. الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة و أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية وأقاربهم ، والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم:

أ- أعضاء مجلس الإدارة

الإسم	عدد الأوراق المالية		عدد الأوراق المالية المملوكة		
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	الشركات المسيطر عليها	٢٠٠٩	٢٠٠٨
ميشيل فائق إبراهيم الصايغ رئيس مجلس الإدارة	٦،١٧٣،٠٤١	٥،٨٧٩،٠٨٧	Sayegh Bros B V شركة مصانع الأصباغ الوطنية	١٣١،٤٩٦ ١٧٦،٧١٥	١٢٥,٢٣٥ ١٦٨,٣٠٠
أيمن هزاع بركات المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	٢٢٩،٤٣٩	٢٠٢،٢٨٨	لا يوجد شركات مسيطر عليها	-	-
"محمد جواد" فؤاد عبدالهادي حديد عضو مجلس إدارة	٣٢،٧٨٣	٣١،٢٢٢	لا يوجد شركات مسيطر عليها	-	-
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها بمقعدين: أيمن محمود كساب مروان صلاح "محمد جمعة" جمعة	١٧،٥٢٣،٢٤٩	١٦،٦٨٨،٨٠٩	لا يوجد شركات مسيطر عليها	-	-
"محمد سميح" عبدالرحمن بركات عضو مجلس إدارة	٢١٢،٠٣٤	١٩٢،٥٠٠	لا يوجد شركات مسيطر عليها	-	-
Sayegh Bros B V عضو مجلس إدارة	١٣١،٤٩٦	١٢٥،٢٣٥	لا يوجد شركات مسيطر عليها	-	-

* جميع أعضاء مجلس الإدارة يحملون الجنسية الأردنية باستثناء Sayegh Bros B V / هولندية الجنسية.

ب – الإدارة العليا التنفيذية-

غادة محمد فرحان الفرحان / نائب المدير العام	١١,٥٥٧	١١,٠٠٧	-	-	-
محمد صبحي محمد الأسدي/ مساعد المدير العام العمليات والتكنولوجيا	١٠,٧٥٥	١٠,٢٤٣	-	-	-
أندريه جريس أندراوس الديك/ مساعد المدير العام للخزينة والعلاقات الخارجية	-	-	-	-	-
زياد أحمد يوسف الرفاتي / مساعد المدير العام للمالية	١,٤٦٠	١,٣٩١	-	-	-
رامي حديد / مساعد المدير العام تسهيلات الشركات	-	-	-	-	-
عامر عبدالوهاب العلاوي / مساعد المدير العام التخطيط والفروع	-	-	-	-	-

جـ - الأقارب

نازي توفيق القبطي/ زوجة رئيس مجلس الإدارة	١٣٨,٨٠١	١٣٢,١٩٢	-	-	-
سامر "محمد جواد" فؤاد حديد	٩,٣٧٦	٨,٩٣٠	-	-	-
سهى أحمد عبدالحميد صالح / زوجة مساعد المدير العام للمالية	١,٤٦٠	١,٣٩١	-	-	-
الأبناء القصر لأعضاء مجلس الإدارة و أشخاص الإدارة العليا	-	-	-	-	-

١٨. بلغت الرواتب والمكافآت والحوافز المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك ما مجموعه (١,٠٩٤,٣٧٨) دينار أردني خلال عام ٢٠٠٩.

إسم العضو	بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة	بدل تنقلات أعضاء لجان المجلس	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة السنوية	أخرى	مصاريف سفر	المجموع
السيد أيمن المجالي	١٢,٠٠٠	١,٠٠٠	٥,٠٠٠	٠	٧,١١٣	٢٥,١١٣
السيد محمد سميح بركات	١٢,٠٠٠	١,٤٠٠	٥,٠٠٠	٠	٠	١٨,٤٠٠
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٢٤,٠٠٠	٢,٢٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٠	٤٦,٢٠٠
السيد ميشيل الصايغ	١٢,٠٠٠	٤٠٠	٥,٠٠٠	٠	٢١٣	١٧,٦١٣
السيد جواد حديد	١٢,٠٠٠	٠	٥,٠٠٠	٠	١,٠١٤	١٨,٠١٤
السيد فائق الصايغ	١٢,٠٠٠	٠	٥,٠٠٠	٠	٠	١٧,٠٠٠
المجموع	٨٤,٠٠٠	٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٨,٣٤٠	١٤٢,٣٤٠
رواتب ومزايا الإدارة التنفيذية العليا	**الرواتب**	**المكافآت**				**المجموع**
السيد جواد حديد	٢٣٦,١٥٠	١١٠,٠٠٠				٣٤٦,١٥٠
الآنسة غادة الفرحان	٧٩,١٤٠	٠				٧٩,١٤٠
السيد محمد الأسدي	٧٢,٣٠٠	٠				٧٢,٣٠٠
السيد غازي عدس	٧٤,٣٢٥	٠				٧٤,٣٢٥
السيد رامي جواد حديد	١٧,٩٥٣	٠				١٧,٩٥٣
السيد أندرية الديك	٥٠,٧٠٠	٠				٥٠,٧٠٠
السيد زياد الرفاتي	٤١,٧٠٠	٠				٤١,٧٠٠
السيد عامر العلاوي	٤١,٦٤٣	٠				٤١,٦٤٣
المجموع	٦١٣,٩١١	١١٠,٠٠٠				٧٢٣,٩١١
	المبلغ					المجموع
مكافأة السيد أيمن المجالي	٢٢٨,١٢٧					٢٢٨,١٢٧
الإجمالي	٩٢٦,٠٣٨	١١٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٨,٣٤٠	١,٠٩٤,٣٧٨

١٩. بلغت قيمة التبرعات والإعانات لعام ٢٠٠٩ مبلغ (١٢٤,٢٤١) دينار لجهات علمية واجتماعية وتعليمية وثقافية ورياضية.

٢٠. لا يوجد عقود ومشاريع وارتباطات عقدها البنك مع رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس.

٢١. في مجال مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي فقد تم تقديم الدعم لبعض المؤسسات البيئية، والمؤسسات الاجتماعية التي تعمل في خدمة المجتمع المحلي.

٢٢. يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال عام ٢٠١٠.

٢٣. يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابي فعّال في البنك.

رئيس المجلس	نائب رئيس المجلس	عضو مجلس إدارة / الرئيس التنفيذي/ المدير العام	عضو مجلس
ميشيل الصايغ	أيمن المجالي	" محمد جواد " حديد	" محمد سميح " بركات

عضو مجلس بمقعدين	عضو مجلس
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	Sayegh Bros B V
يمثلها أيمن كساب ومروان جمعة	يمثلها فائق الصايغ

٢٤. يقر رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني ومديره العام ومديره المالي بصحة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في هذا التقرير.

رئيس مجلس الإدارة	الرئيس التنفيذي/ المدير العام	المدير المالي
ميشيل الصايغ	" محمد جواد " حديد	زياد الرفاتي

الحاكمية المؤسسية

الحاكمية المؤسسية

مقدمة Overview

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على المحافظة على سلامة أوضاعه وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي الأردني ككل والذي هو أحد أعضائه والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة يدرك البنك أن ذلك يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في التحكم المؤسسي التي تتطلب أن تتم إدارة البنك بمؤسسية وامتثال للقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية وكذلك تطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الصادرة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

إن التحكم المؤسسي الجيد يرسخ العلاقة ما بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (البنوك، المودعين، السلطات الرقابية) وكذلك يضع كل من الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة أمام مجلس الإدارة من جهة ومجلس الإدارة تجاه المالكين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

هذا وللتأكيد على الهوية الخاصة بالبنك التجاري الأردني تم وضع سياسة خاصة به للتحكم المؤسسي تؤكد على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومقدرتهم الفاعلة للإشراف على كافة الدوائر التنفيذية في البنك وبما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات المحلية والدولية في التحكم المؤسسي واستنادا إلى:

- التحكم المؤسسي كتيب إرشادات لأعضاء مجالس إدارات البنوك صادر عن البنك المركزي الأردني ٢٠٠٤

  Bank Directors Handbook of corporate Governance central Bank of Jordan (2004).

- مبادئ التحكم المؤسسي الصادرة عن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(٢٠٠٤).

  The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) principles of Corporate Governance (2004).

- التوصيات الصادرة عن لجنة بازل (٢) لتحسين مبادئ التحكم المؤسسي في البنوك (سبتمبر ١٩٩٩ وفبراير ٢٠٠٦).

  Enhancing Corporate Governance for Banking Organization, Basel Committee on Banking Supervision, September 1999 and February 2006.

- دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن الصادر عن البنك المركزي الأردني (٢٠٠٧).

  Corporate Governance Code for Banks in Jordan – Central Bank of Jordan (2007).

تعريف التحكم المؤسسي

هو مجموعة العلاقات ما بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والمساهمين والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالبنك، وهي تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها. بالتالي فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة.

ارتباطات التحكم المؤسسي

عوامل داخلية:

وتتمثل في فاعلية التعامل بين المساهمين ومجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية والجهات الأخرى ذات العلاقة ويسهل وجود التحكم المؤسسي الجيد في قدرة البنك على التعريف بأهدافه والوصول إليها من خلال قيام مجلس الإدارة بتحديد الأهداف والغايات الخاصة بالبنك والموافقة على الاستراتيجيات المعدة من الإدارة التنفيذية للبنك للوصول إلى الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها.

عوامل خارجية:

وتتضمن العوامل الخارجية ما يلي:

- الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي تحمي حقوق المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة كالمودعين والدائنين الآخرين للبنك.
- توافر البيئة الرقابية المناسبة التي تؤمنها الجهات الرقابية.
- توافر البنية التحتية لأسواق رأس المال والتي تزيد من قدرة المساهمين على مساءلة إدارة البنك.
- الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة بعرض البيانات المالية بدقة في الوقت المناسب وإتباع منهجية الإفصاح.
- وجود طرف ثالث يتابع أداء البنك كالسوق المالي والبنك المركزي ومؤسسات التصنيف الدولية والجمعيات المهنية والتجارية وغيرها.
- توافر بيئة قانونية وتشريعية ورقابية ملائمة توضح حقوق الأطراف ذات العلاقة في البنك.

إن التحكم المؤسسي يتطلب توفير البيئة الداخلية والخارجية معاً، علماً بأن توافر احدهما لا يعني بالضرورة توافر الأخرى وفي كلتا الحالتين فإن العناصر التالية تحتل المبادئ الإرشادية لتحقيق التحكم المؤسسي الجيد:

١. العدالة:

بحيث يتم معاملة صغار المساهمين والجهات ذات العلاقة بعدالة وأخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

٢. الشفافية:

يقوم البنك بالإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية ومكافآت الإدارة التنفيذية بشكل يمكن المساهمين والمودعين من تقييم أداء البنك وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني والصادرة بمقتضى قانون البنوك كما إن البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوبة من المؤسسات المالية، كما ويلتزم البنك بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول كافة نشاطاته للجهات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى وعامة الناس بشكل عام من خلال مختلف أنواع التقارير والتواصل.

٣. المساءلة:

تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة على أي استفسار عند تعرضها للمساءلة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ الخطط وتطبيق السياسات المقررة منه بهدف ضمان الحفاظ على موجودات البنك وعلى سلامة وضعه المالي، ويلتزم مجلس الإدارة بأن يبدي الجاهزية عند التعرض للمساءلة من قبل المساهمين والجهات الأخرى المخوّلة بذلك.

٤. المسؤولية:

يحدّد الهيكل التنظيمي للبنك والموافق عليه من قبل مجلس الإدارة خطوط الاتصال وحدود المسؤوليات كما إن جداول الصلاحيات الموافق عليها من مجلس الإدارة أيضاً تبين وتوضح حدود المسؤولية.

يقوم مجلس الإدارة بالرقابة على الإدارة التنفيذية في حين أن الإدارة التنفيذية مسئولة عن الأعمال اليومية للبنك.

أهمية التحكم المؤسسي للبنك

١. إن القطاع المصرفي الأردني ومن ضمنه البنك التجاري الأردني من أهم مكونات الاقتصاد الأردني ويخضع هذا القطاع عالمياً للرقابة والمراجعة كما أنه يستخدم شبكات الأمان المالي للحكومة وبالتالي فإنه من الضروري أن يتوفر لدينا في البنك نظام تحكم مؤسسي قوي.

٢. إن مصادر الأموال الداخلة إلى البنك قد تأتي من أموال الآخرين وبالأخص المودعين وفي ظل شدة المنافسة في سوق المال الأردني فإن وجود تحكم مؤسسي سليم لدينا سيعظم حصة البنك في السوق.

٣. من أجل المحافظة على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك فإن أعضاء مجلس الإدارة سيلعبون دورا فعالاً ومهماً في التحكم المؤسسي للبنك من خلال دورهم الرقابي.

٤. توفير نظام إدارة مخاطر جيد يسمح بالموائمة بين العوائد والمخاطر ضمن الحدود التي يسمح بها وضع البنك وإستراتيجيته ومن خلال الامتثال للقوانين والتعليمات على كافة المستويات الإدارية وفي هذا الإطار تم تأسيس دائرة إدارة المخاطر لتعزيز التحكم المؤسسي.

٥. التحكم المؤسسي يعزز أداء البنك من خلال توفير آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة وبين البنك.

معايير مجلس الإدارة

١. مسؤوليات مجلس الإدارة

بموجب النظام الأساسي للبنك والقوانين والتشريعات ذات العلاقة فإن مجلس الإدارة يقوم بممارسة مسؤولياته والتي تتضمن ما يلي كما نص عليها قانون الشركات (المواد ١٥٢- ١٥٤):

أ٠ تحديد الأهداف والموافقة على الخطط الإستراتيجية التي تلتزم الإدارة التنفيذية بالبنك العمل بمقتضاها.

ب- اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.

ت- اعتماد السياسة الائتمانية وسياسة الاستثمار في البنك مع تحديد أسس وشروط منح الائتمان وأسس الاستثمار كما يوافق المجلس على كافة السياسات الأخرى اللازمة لتنفيذ أعمال البنك.

ث- مراقبة تنفيذ سياسات البنك والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.

ج- يقوم بالتأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.

ح- التأكد من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.

خ- الامتثال للقوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالامتثال لها.

د- اعتماد التعليمات والأنظمة الداخلية للبنك وتحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.

ذ- التأكد من توفر سياسات وميثاق الأخلاق وتعميمها على كافة موظفي البنك.

ر- الموافقة على تعيين بعض المدراء التنفيذيين مثل المدير المالي ومدير التدقيق الداخلي والتأكد من توفر الخبرات والمهارات المطلوبة لديهم.

ز- أقرار خطط إحلال Succession plans للمدراء التنفيذيين في البنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.

٢. المؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة

نص قانون البنوك المادة (٢٢) على الشروط الواجب توفرها فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك من حيث العمل والشخصية ومتطلبات الملاءة المالية مع ضرورة توافر الخبرات والمؤهلات والمواصفات التالية لدى أعضاء مجلس الإدارة في البنك:

أ- الخبرات والمؤهلات:

- القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور والمشاركة في اتخاذ القرارات السليمة.
- المعرفة بالبيانات المالية وفهم معقول للنسب المالية المستخدمة لقياس الأداء.
- خبرات أو مهارات معقولة في مجالات المحاسبة أو التمويل أو البنوك أو أي خبرات مصرفية أخرى.
- الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة مع تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
- الاستعداد للاستقالة من عضوية مجلس الإدارة في حال وجود أي تغيير في المسؤوليات المهنية.
- الفهم والدراية لأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها في بيئات الأعمال سريعة التطور.
- القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
- الخبرة في مجال الأسواق العالمية.
- الشخصية القيادية القادرة على منح الصلاحيات وتحفيز الموظفين.
- القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ب- الاهتمام والولاء

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنك بالمسؤوليات والاهتمام والولاء التالية:

١. الصدق:

علاقة العضو بالبنك علاقة صادقة ويقوم كأي موظف آخر بالتصريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صفقة أو تعامل تجاري مع البنك.

٢. الولاء:

في حال تضارب المصالح بين العضو والبنك يتم إعطاء عضو المجلس الذي يتعامل مع البنك نفس الشروط التي كانت ستعطى له لو لم يكن له علاقة بالبنك بمعنى أن تكون العملية عادلة بالنسبة للبنك. وتحقيقاً لذلك فإن عضو المجلس يقوم بممارسة دوره بأمانة ويضع مصلحة البنك نصب عينيه/ يتجنب تضارب المصالح أو استغلال منصبه أو معلومات البنك لتحقيق مآرب شخصية/ إطلاع مجلس الإدارة على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.

٣. الاهتمام:

يحرص عضو مجلس الإدارة على القيام بجميع الواجبات المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية ويسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.

ولتحقيق الاهتمام المنشود فإن عضو مجلس الإدارة على إطلاع وفهم لأعمال البنك والأسواق والقطاعات التي يخدمها/ حيث يقوم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة والتحضير المسبق لها بشكل جيد وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي سيتم اتخاذها/كذلك القيام بواجباته الموكلة إليه بأمانة والبحث عن وجود مؤشرات تحذيرية ومتابعة كافة القضايا ذات الأهمية مع إدارة البنك/والحصول على المشورة الموضوعية إذا اقتضت الحاجة/والتقيد بأحكام القوانين المختلفة المتعلقة بمجلس الإدارة.

ج. الاستقلالية:

١. يمارس مجلس الإدارة قيادة فعالة مستقلة عن إدارة البنك من خلال تخفيض عدد الأعضاء التنفيذيين داخل المجلس إلى أقل عدد ممكن (لا يزيد عن عضوين) كما أن لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة لا تضم أي أعضاء تنفيذيين.

إن أهم العلاقات التي قد تؤثر على استقلالية العضو في البنك (وجود تعارض بين عضويات مجالس الإدارة/وجود علاقة استشارية مع جهات لها علاقة بالبنك/وجود علاقة تجارية مباشرة أو غير مباشرة بين العضو والبنك/أي علاقة جديدة مع البنك نشأت وتطورت نتيجة لعضويته في مجلس الإدارة.

٢. لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة في البنك عن ثلاثة أعضاء من الأعضاء غير التنفيذيين.

٣. لضمان استقلالية عضو مجلس الإدارة فإنه يقوم بالإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوجه أو قريب له حتى الدرجة الثالثة إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد. هذا ولا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد/ويتم تقييم درجة تأثير أنشطة العضو الأخرى على استقلاليته كعضو مجلس إدارة بنك.

هذا ويعرف البنك العضو المستقل على أنه العضو (سواءً بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص إعتباري) الذي لا يربطه بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة الأمر الذي يجعل حكمه على الأمور لا يتأثر بأي اعتبارات أو أمور خارجية)

ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي:

١. أن لا يكون قد عمل كموظف في البنك خلال السنوات الثلاثة السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.

٢. أن لا تربطه بأي إداري في البنك قرابة دون الدرجة الثانية.

٣. أن لا يتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي باستثناء ما يتقاضاه لقاء عضويته في المجلس.

٤. أن لا يكون عضو مجلس إدارة أو مالكاً لشركة يتعامل معها البنك باستثناء التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و/أو الأعمال المعتادة التي يقدمها البنك لعملائه وعلى أن تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طر ف آخر ودون أي شروط تفضيلية.

٥. أن لا يكون شريكاً للمدقق الخارجي أو موظفاً لديه خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.

٦. أن لا تشكل مساهمته مصلحة مؤثرة في رأسمال البنك أو يكون حليفاً لمساهم آخر.

د. الاطلاع والمعرفة:

يتوفر في عضو مجلس الإدارة في البنك الاطلاع والمعرفة من حيث فهم معقول ودراية للعمليات المصرفية والمخاطر التي تواجه البنك إضافة إلى البيانات المالية التي تعكس وضع البنك المالي/ ودراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد فيها البنك/والاطلاع ومتابعة للمواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية/حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومراجعة التقارير والتوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية للبنك والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والسلطات الرقابية.

هـ. ميثاق سلوكيات العمل:

لقد اعتمد واصدر مجلس الإدارة ميثاق سلوكيات العمل في البنك وتقوم الإدارة التنفيذية للبنك بالتأكد من تعميمه على كافة المستويات الإدارية للبنك وفهم الموظفين لهم والتزامهم بالتطبيق الحرفي لمحتوياته.

دور رئيس المجلس (الرئيس)

١. إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك وبين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين.

٢. خلق ثقافة – خلال اجتماعات المجلس- تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.

٣. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى أعضاء المجلس وفي الوقت المناسب.

٤. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى المساهمين وفي الوقت المناسب.

٥. التأكد من توفر معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

هذا ويقوم البنك بالفصل ما بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.

توليفة مجلس الإدارة

- يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة في البنك (٧ أعضاء) يتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة ويضم المجلس أعضاء تنفيذيين وآخرين غير تنفيذيين.
- يتم الفصل بين رئاسة المجلس ووظيفة المدير العام.
- لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن ثلاث أعضاء على الأقل.
- ينبثق عن مجلس الإدارة العديد من اللجان لمتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة ويقوم المجلس بتحديد مسؤوليات ومهام وصلاحيات لهذه اللجان عند تشكيلها.

المساهمين ودورهم في الحكم المؤسسي

إن السيادة القانونية والسلطة العليا هي للمساهمين الذين يجتمعون من خلال الجمعية العامة للنظر والمداولة في شؤون البنك. إن اهتمام المساهمين لا يتوقف عند متابعة أسعار الأسهم وقبض الأرباح بل يتعدى ذلك إلى متابعة أداء البنك من خلال البيانات المالية والاتصال المستمر مع إدارة البنك للوقوف على آخر المستجدات وكذلك حضور الجمعيات العمومية والاشتراك بالتصويت في اتخاذ القرارات ومناقشة أعضاء مجلس الإدارة عن كافة الجوانب المتعلقة بأعمال البنك ونتائجه. أن المساهمين يلعبون دورا رقابيا مهما في متابعة أداء أعضاء مجلس الإدارة وفي الحصول على أية معلومات تمكنهم من ممارسة حقهم على أكمل وجه.

اجتماعات مجلس الإدارة

يقوم الأعضاء بتخصيص وقت كاف للاضطلاع بمسؤولياتهم بما في ذلك التحضير المسبق لاجتماعات مجلس الإدارة بحيث لا تقل عن (٦) اجتماعات في السنة واللجان الدائمة والمؤقتة والحرص على حضورها ويقوم رئيس مجس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء الآخرين والرئيس التنفيذي عند إعداد جدول محدد بالموضوعات التي سيتم عرضها على مجلس الإدارة ويرسل جدول الأعمال مصحوبا بالمستندات للأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافٍ، ويتم تدوين اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدوين للأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعا لحدوث أي التباس ويحرص البنك على مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأية عمليات تصويت تمت خلال الاجتماعات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم

يحدد نظام البنك طريقة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتكون هذه التعويضات والمكافآت على شكل بدل حضور أو بدل تنقلات عن الجلسات أو مزايا عينية أو نسبة معينة من الأرباح.

تعارض المصالح في مجلس الإدارة

يحرص البنك على أن لا يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وإذا ادعت الضرورة لذلك يكون الأمر مرهوناً بترخيص من الجمعية العامة يجدد كل سنة وتستثنى من ذلك الأعمال التي تتم بطريق المناقصات العامة إذا كان عضو مجلس الإدارة صاحب العرض الأفضل. كما يحرص عضو مجلس الإدارة على تبليغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع،على أن لا يقوم العضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن. ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من المحاسب القانوني، كما ويحرص عضو مجلس الإدارة أن لا يشترك في أي عمل من شانه منافسة البنك.

اختيار الإدارات ودورها الرقابي

١. اختيار الإدارة:

يحرص البنك واستناداً إلى قانون البنوك المادة (٢٥)على أن من يوافق مجلس الإدارة على تعيينه مديراً عاماً للبنك أو في الإدارة التنفيذية العليا على أن تتحقق فيه الشروط التالية (علماً بأنه يحق للبنك المركزي الاعتراض على التعيين):

- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة بنك آخر إلا إذا كان البنك بنكاً تابعاً للبنك المعين فيه.
- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- أن يتمتع بالكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها أعمال البنك.

٢. دور الإدارة الرقابي:

تقوم الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال دوائر وإدارات البنك المختلفة تزويد مجلس الإدارة بالتقارير والبيانات والمعلومات التالية دورياً وعند الحاجة إليها لضمان قيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي على عمليات البنك وتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة من أجل العمل على إدارة هذه المخاطر بكفاءة وفاعلية:

أ- البيانات المالية وقوائم التدفقات النقدية مقارنة بالأعوام السابقة.

ب- تقرير بمستوى واتجاه مخاطر أسعار الفائدة بما فيها الفرضيات الرئيسية لهذه المخاطر وحجمها بالمقارنة مع الحدود المقررة ونسبة كفاية رأس المال.

ت- توزيعات محفظة الائتمان من حيث:

- الحجم وتكوين المحفظة.
- التركزات الائتمانية.
- الديون المتعثرة والمستحقة والمخصصات المحجوزة مقابلها.
- مدى كفاية المخصصات المقتطعة مقابل المحفظة الائتمانية.
- نتائج الأداء المتعلقة بالأهداف الحالية والمتوقعة.
- تقارير مخاطر (السيولة، رأس المال، السوق) ومدى التقيد بالحدود المقررة لهذه المخاطر.
- تقرير بالانكشافات ورأس المال الاقتصادي المحتسب لكل منها.

- تقارير الإدارة عن مدى الالتزام بالموازنات التقديرية مع المقارنات بالنتائج الفعلية وأسباب الانحرافات.
- تقارير بالمعلومات عن السوق والمنافسين مع تقرير مقارنة أداء البنك بأداء البنوك المشابهة.
- محاضر اجتماعات لجنة الإدارة.
- أهم المقالات المنشورة حول البنك والبيئة المنافسة بالإضافة إلى تقارير المحللين الماليين إن وجدت.
- تقارير مسح آراء العملاء والموظفين.

٣. الاتصالات الخارجية:

يقوم مجلس الإدارة في البنك بتزويد الأطراف ذات العلاقة بالبنك بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسائلتهم حول أسلوب إدارة موجودات البنك، ويتم ذلك من خلال التقارير المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني والتقارير المالية الدورية للمساهمين ومن خلال الإفصاح عما يلي وحسب سياسة الإفصاح السارية المفعول:

١. أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية.
٢. الهيكل التنظيمي الأساسي (خط سير العمل + الهيكل القانوني).
٣. الحوافز والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
٤. طبيعة العمليات وحجمها مع الشركات الحليفة والجهات ذات العلاقة بالبنك.
٥. تعريف المخاطر الرئيسية في البنك وسياسة إدارة المخاطر.

التخطيط ورسم السياسات

١. التخطيط:

إن من أهم المهام الموكلة إلى مجلس الإدارة رسم الاستراتيجيات العامة للبنك واعتماد سياسات العمل من خلال المشاركة والموافقة على الخطط الاستراتيجية طويلة الأمد وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية وعليه فإن مجلس الإدارة ومن خلال عناصر التخطيط يقوم بما يلي:

- توفير آلية للتخطيط وخطط عمل مناسبة والتأكد من تنفيذها ومراقبة نتائجها.
- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته من خلال تطوير أنظمة البنك.
- تحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
- التأكد من وجود فريق عمل إداري مناسب.
- التحقق من التزام الإدارة بنسب كفاية رأس المال ونسب السيولة وتوفر مصادر أموال متاحة بما فيها رأس المال بشكل يضمن تحقيق أهداف وغايات البنك المرسومة.

٢. السياسات:

لما كان مجلس الإدارة المسئول الأول عن إدارة مخاطر البنك فإنه يتوفر لدى البنك السياسات التالية والتي تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك وتقوم الإدارة التنفيذية بالتأكد من وجود هذه السياسات والعمل على مراجعتها دوريا مع العمل على إصدار السياسات غير المتوفرة:

أ-سياسة الائتمان.

ب- السياسة الاستثمارية.

ج- سياسة إدارة مصادر الأموال / وإدارة الموجودات والمطلوبات.

هـ - ميثاق سلوكيات العمل لدى البنك التجاري الأردني.

و- سياسات أخرى:

- سياسة الامتثال.
- سياسة إدارة المخاطر.
- سياسة مكافحة غسيل الأموال.
- سياسة إعرف عميلك.

التدقيق والضبط الداخلي:

١ - أنظمة الضبط الداخلي:

لما كان مجلس الإدارة من مهامه المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة تلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية التالية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية التي صدرت عن البنك المركزي الأردني تحت رقم (٦٠٦٦/١٠) بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠:

- توفير بيئة رقابية يعكسها وجود هيكل تنظيمي يوضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
- العمل على إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر معززة بوجود سياسة المخاطر من اجل تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتقييمها وتحديد رأس المال الاقتصادي اللازم لمواجهتها.
- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المسؤوليات بما فيها الفصل بين مسؤوليات "متخذي المخاطر" و "مراقبي المخاطر".

- الالتزام بمبدأ الرقابة الثنائية وسياسة الأربع عيون (Four eyes policy) عند وضع الضوابط الرقابية.
- توفير إجراءات عمل تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب وبما يضمن سرعة تفعيل خطة الطوارئ إذا لزم الأمر.
- إعادة مراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلي الموافق عليه من مجلس الإدارة بشكل دوري من قبل كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لتقييم مدى كفايته والتأكد من انسجامه مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
- الالتزام باستقلالية دوائر وإدارات المخاطر والتدقيق الداخلي.
- الالتزام بتوفير النظم المالية والمحاسبية القادرة على إظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك وتوفر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات وبما يمكن من إعداد البيانات المالية الدورية والسنوية وبما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- الالتزام بتوفير الفاعلية والسلامة لإدارة المعلومات والتكنولوجيا من خلال إيجاد أنظمة ضبط ورقابة داخلية فاعلة.
- الالتزام بتوفير متطلبات الأمن والسلام والحماية اللازمة للبنك.

٢- التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي مصدراً هاماً للمعلومات ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة من أجل ذلك يلتزم البنك بما يلي:

- يتم رفع تقارير المدقق الداخلي مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تكون مسئولة عن تقييم أدائه.
- يقوم المدقق الداخلي ولجنة التدقيق بمراجعة تقارير المدقق الخارجي وتقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- التعاون والتشاور ما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بهدف رفع كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- لا يقوم البنك بتكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهام أو مسؤوليات تنفيذية.
- إن مهام التدقيق الداخلي تقوم على أساس مبدأ المخاطر – التدقيق.
- المسؤولية عن مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك (التأكد من أن المعلومات الرئيسية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب).
- التأكد من الالتزام بتطبيق كافة السياسات والتعليمات والإجراءات الداخلية للبنك والصادرة عن الجهات الرقابية والمعايير والإجراءات والقوانين الدولية ذات العلاقة.

٣- لجنة التدقيق:

بموجب قانون البنوك المادة (٣٣، ٣٢) فقد انبثق عن مجلس الإدارة " لجنة التدقيق " وتم إصدار قرار تشكيلها وتحديد مهامها، وتحدد أفضل الممارسات الدولية المواصفات التالية في أعضائها:

- تتكون من (٣) أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من غير الأعضاء التنفيذيين.
- تتوفر في أعضائها المعرفة والفهم الكافيين للمعايير والمبادئ المحاسبية الدولية.
- تتوفر لدى الأعضاء خبرة مصرفية عامة.
- المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.

٤- التدقيق الخارجي:

- تنتخب الهيئة العامة مدقق الحسابات الخارجي المرخص للقيام بمهام التدقيق الخارجي على البنك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة ومتطلبات وأصول المهنة والتشريعات النافذة.
- يمارس مدقق الحسابات الخارجي واجباته لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد مع مراعاة تطبيق دوران الشريك المسؤول في مكتب تدقيق الحسابات كل (٧) سنوات وبما يتفق مع (المعايير الدولية).
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق الداخلي بنسخة من تقريره ويجتمع معها مرة واحدة على الأقل سنويا ودون حضور الإدارة التنفيذية.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماع الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بتدقيق حسابات البنك وفقاً للمعايير الدولية والقواعد المهنية المتعارف عليها وفحص الانظمة الادارية والمالية وانظمة الضبط والرقابة الداخلية للتاكد من فعاليتها والتاكد من مصداقية وعدالة البيانات المالية الصادرة عن انظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية بالاضافة إلى التبليغ عن أية مخالفة للقانون أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع البنك إلى الجهات المختصة.

٥- إدارة المخاطر

أ- ترفع دائرة إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى الرئيس التنفيذي/ المدير العام ولجنة إدارة المخاطر، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع الرئيس التنفيذي/ المدير العام.

ب- تتضمن مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك ما يلي:

- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.

- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- وضع السقوف للمخاطر، والموافقات، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك.
- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

(هذا وتقوم بعض اللجان مثل لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات / الخزينة، لجان الاستثمار بمساعدة دائرة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان).

هذا ويتضمن التقرير السنوي للبنك معلومات عن دائرة إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي تطرأ عليها.

٦- الامتثال Compliance

تم إنشاء وحدة الامتثال في البنك وهي وحدة مستقلة كما تم رفدها بكوادر مدربة هذا وتقوم وحدة الامتثال بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة. ويقوم البنك بتوثيق مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويكون وتعميمها داخل البنك وعلى كافة العاملين، كما ويعتمد المجلس ويراقب سياسة الامتثال ويكون إعدادها وتطويرها والتأكد من تطبيقها في البنك من صلاحيات إدارة الامتثال بالإضافة إلى قيام وحدة الامتثال برفع تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى مجلس الإدارة في البنك ونسخة منها إلى الإدارة التنفيذية.

لجان مجلس الإدارة

لجنة التدقيق

أ- تم تشكيل لجنة التدقيق بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من رئيس وعضوين ينتخبهم مجلس إدارة البنك من بين الأعضاء غير المنوط بهم أعمال تنفيذية داخل البنك ويتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمؤهلات اللازمة ومن بين الأعضاء هناك (٣) أعضاء مستقلين، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، وتتولى اللجنة في البنك ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

١. التوصية بترشيح السادة مدققي الحسابات للتعيين أو إنهاء خدماتهم والتأكد من استيفائهم للشروط المطلوبة في تعليمات هيئة الأوراق المالية.
٢. مراجعة أتعاب مدققي الحسابات والتوصية بتحديد قيمتها العادلة في ضوء نطاق التدقيق المطلوب منهم.
٣. التوصية بتعيين أو إنهاء خدمات كبار موظفي إدارة التدقيق الداخلي وفي العموم تقييم عمل التدقيق الداخلي والنظر في سبل تطويره، مع إظهار الدعم اللازم لعناصر التدقيق الداخلي الرئيسية لتكريس استقلاليتهم والعناية بأوضاعهم الوظيفية.
٤. إقرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك بعد التشاور مع مدققي الحسابات على طبيعة ونطاق التدقيق المطلوب بما يضمن التنسيق اللازم بين نشاط التدقيق الداخلي ومراجعات المدقق الخارجي من اجل تغطية واسعة لتدقيق أنشطة البنك ودوائره وفروعه بأقل إزدواجية ممكنة.
٥. الموافقة على أي خروج عن خطة التدقيق الداخلي السنوية أو أي تعديل أو تأجيل فيها.
٦. فحص ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي ومدققي حسابات البنك ومفتشي البنك المركزي أو خلافه من تقارير التدقيق الأخرى التي يخضع لها البنك من وقت لآخر والوقوف على نتائجها وملاحظاتها وتوصياتها مع النظر في ردود الإدارة على كل منها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشان كل ذلك.
٧. متابعة تنفيذ أية ملاحظات هامة للتدقيق (أياً كان مصدرها) بصورة فعالة وسريعة والتأكد من الإجراءات التصويبية المناسبة دون تأخير.
٨. دراسة كتب ملاحظات السادة مدققي الحسابات المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية أو سواها ومراجعة أجوبة البنك عليها ويشمل ذلك مراجعة مراسلات البنك مع مدققي الحسابات لتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
٩. مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة مع العناية بالأخص بأية خلافات قد تنشأ بين الإدارة ومدققي الحسابات عند عملية إعداد البيانات المالية أو نتائجها وكذلك التحقق من تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المأخوذة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات محافظ الأوراق المالية، وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
١٠. النظر في أية تعديلات جوهرية أو مسائل أخرى هامة تتعلق بعملية التدقيق أو المبادئ المحاسبية المعمول بها في البنك عند إعداد البيانات المالية السنوية والاطمئنان إلى التزام هذه البيانات بتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية والمتطلبات القانونية الأخرى والمعايير المحاسبية المعمول بها.
١١. النظر بالتشاور مع السادة مدققي الحسابات (إن لزم الأمر) في مدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية في البنك ودقتها وملائمتها ومدى

الالتزام بها وبالأخص مدى كفايتها في الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للبنك بصورة صحيحة وصادقة ومتفقة مع القواعد المحاسبية المعمول بها.

١٢. رقابة مدى شمولية التدقيق الخارجي لأعمال البنك.

١٣. الاجتماع الدوري مع المدقق الداخلي والخارجي ومسؤولي الامتثال مرة واحدة على الأقل سنويا وإذا ما تطلب الأمر ذلك.

١٤. التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.

١٥. إبداء الرأي في غير ذلك من المسائل التي يعرضها المجلس على اللجنة من وقت لأخر.

١٦. ترفع اللجنة بيانات تفصيلية ربع سنوية بالديون المتعثرة بمختلف تصنيفاتها المعتمدة في لائحة التسهيلات الائتمانية ويتوجب أن تشمل هذه البيانات الديون التي يتم جدولتها أو إجراء تسويات بشأنها.

١٧. ترفع للجنة بيانات ربع سنوية بالتحصيلات العينية والنقدية للقروض المتعثرة وتأثيرها على حساب الأرباح والخسائر.

١٨. تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها ومحاضر اجتماعاتها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.

١٩. يقوم رئيس اللجنة بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة للبنك.

ب- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.

- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها وبحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن (٤) مرات سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من عضويها الآخرين، ويكون اجتماعها قانونيا بحضور عضوين على الأقل، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.
- **مدير إدارة التدقيق مقرراً للجنة.**
- يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسالة معينة.

لجنة المخاطر

أ- تم تشكيل لجنة المخاطر بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من رئيس وعضوين ينتخبهم مجلس إدارة البنك من بين الأعضاء – **مستقلين- غير المنوط بهم أعمال تنفيذية داخل البنك** ويكون نائب رئيس مجلس إدارة البنك هو رئيس اللجنة، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

١. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي بشان إدارة المخاطر في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

٢. دراسة خطة إدارة المخاطر السنوية.

٣. الموافقة على الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر.

٤. الموافقة على سياسات وتعليمات وإجراءات إدارة المخاطر ونظام التقارير الخاص بها ومراجعتها بشكل دوري وتحديد مدى كفاءتها.

٥. الموافقة والإشراف على مستويات المخاطر المقبولة في البنك ومراجعتها بشكل دوري.

٦. التعرف والوقوف على المخاطر التي يتعرض لها البنك وتحديد ومتابعة مدى كفاءة أدوات الرقابة عليها وطرق تقييم وقياس هذه المخاطر والحد منها والعمل على تطوير هذه الأدوات.

٧. تقييم مدى كفاءة أنظمة الرقابة في البنك للتأكد من قيام جميع دوائر البنك بتطبيقها بشكل تام.

٨. مراجعة كافة التقارير الصادرة عن دائرة إدارة المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس إدارة البنك.

٩. الاطلاع على التقارير الصادرة عن لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية.

١٠. الوقوف على مدى رفع درجة وعي الموظفين بكافة أنواع المخاطر وخاصة فيما يتعلق بقرارات لجنة بازل (٢).

١١. أية مهام أخرى تتعلق بإدارة المخاطر في البنك.

ب- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.

١. تجتمع لجنة المخاطر بدعوة من رئيسها مرتين على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من عضويها الآخرين، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.

٢. مدير إدارة المخاطر مقرراً للجنة.

٣. يدعى مدير إدارة المخاطر في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

لجنة التخطيط الاستراتيجي والاستثمار:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، وتتكون من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة يكون احدهم رئيسا لها بقرار من مجلس الإدارة، كما يكون لها مقرر يتم تعيينه من مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة بصفة دورية وكلما دعت الحاجة لذلك، وتتخذ قراراتها / توصياتها بأكثرية اثنين من الأعضاء وعلى الأقل أن يكون بينهما رئيس اللجنة وتقدم تقاريرها وتوصياتها أول بأول لمجلس الإدارة، ولا يجوز أن تقل اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً. هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

١. التوصية لمجلس الإدارة بمقترحاتها بشان التوجهات الإستراتيجية المناسبة في البنك في ضوء الظروف الاقتصادية ومناخ الاستثمار وظروف التنافس المصرفي والعوامل المحيطة بتطوراته.

٢. تحديد مواطن الضعف والقوة في البنك مع مقارنة مؤشرات ذلك مع البنوك الأخرى العاملة في الأردن وعمل ما يلزم بشان إزالة مواطن الضعف وتعزيز مواطن القوة.

٣. إبلاغ المدير العام بالتوجهات والخطط والقرارات الإستراتيجية لمجلس الإدارة ليقوم بوضع الخطط والإجـراءات التنفيذية لمراكز العمل المختلفة في البنك وتعتمد تلك التوجهات الإستراتيجية في إعداد خطط العمل السنوية والميزانيات.

٤. مراجعة اقتراحات المدير العام بخصوص استراتيجيات العمل لمناقشتها وتهيئة التوصيات اللازمة بشأنها لمجلس الإدارة.

٥. مراجعة الميزانيات التقديرية السنوية للبنك والبت فيها تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.

٦. مراجعة الدراسات والتقارير والتوصيات التي تتعلق بإغلاق /افتتاح/ توسعة/ تقليص فروع وصولاً إلى التوصيات اللازمة منها لمجلس الإدارة.

٧. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المستشارين اللازمين لتحقيق أهداف العمل سواء كان ذلك على أساس تعيين مؤقت أم دائم حسب احتياجات البنك.

٨. التنسيب لمجلس الإدارة بإستراتيجية وسياسات الاستثمار وأدواته بالدينار والعملات الأجنبية القابلة للتحويل والحدود العليا لسقوف الاستثمار المختلفة.

٩. الموافقة على اتفاقيات التعامل وسقوفه مع البنوك المراسلة.

١٠. التنسيب لمجلس الإدارة بالموافقة على إدخال أي أدوات استثمارية جديدة يود البنك التعامل بها.

١١. النظر في أية اقتراحات من الإدارة التنفيذية بخصوص الاستثمار وأدواته.

١٢. الموافقة على الفجوة الاستثمارية بين آجال استحقاق الموجودات وآجال استحقاق المطلوبات وتحديد الحدود العليا المسموح بها لتلك الفجوة بموجب تنسيبات من الإدارة التنفيذية.

١٣. الموافقات المطلوبة لشراء أية أسهم في السوق المالية.

١٤. الموافقة على شراء أي سهم في السوق الثانوية بما يزيد عن مائة ألف دينار أردني في تاريخ الشراء.

١٥. الموافقة على المشاركة في قروض التجمعات البنكية ضمن سقوف يحددها مجلس الإدارة.

١٦. المشاركة في إقرار السياسة الائتمانية للبنك وأية تعديلات عليها.

١٧. إقـرار سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات ومراقبة كفاية السيولة وكفاية رأس المال.

١٨. التأكد من مراعاة البنك لتعليمات البنك المركزي وقانون البنوك فيما يتعلق بالاستثمارات المسموح بها لحساب البنك أو لحساب الغير.

١٩. رفع التقارير لمجلس الإدارة مرة كل ربع سنة أو كلما لزم الأمر بخصوص الأوضاع الاستثمارية في البنك بالتنسيق مع لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

٢٠. مراجعة أية اقتراحات من الموظفين من خلال المدير العام والتي من شانها أن تعمل على تخفيض التكلفة أو زيادة الإيراد وتحسين مؤشر الكفاءة. ويتوجب على المدير العام أن يشير إلى أسماء أصحاب الاقتراحات عند التوصية بمثل هذه الاقتراحات للجنة وتقوم اللجنة بدراسة الاقتراحات تمهيدا لتقديمها لمجلس الإدارة إذا تم قبولها.

٢١. مراجعة أية اقتراحات من الإدارة التنفيذية ومن أي موظف بشان تقديم منتجات مصرفية جديدة أو تحسين في أداء العمل بصورة عامة بما ينعكس ايجابياً على إيرادات البنك وخدماته لجمهور المتعاملين معه.

٢٢. مراجعة أداء خطط العمل السنوية والميزانيات التقديرية بمقارنة الانجازات الفعلية بالأهداف التقديرية وتقييم أسباب الانحراف عن الأهداف المرسومة.

٢٣. يدعى المدير العام لحضور اجتماعات اللجنة إلا إذا رأت اللجنة عدم الضرورة لذلك في ضوء الموضوعات المعروضة للبحث. ومن المناسب تحديد مواعيد اجتماعات اللجنة بالتنسيق مع رئيسها أو حين يطلب ذلك على أن يتم إخطار المدير العام بتلك المواعيد من خلال مقرر اللجنة.

٢٤. يكون مقرر اللجنة مسئولا عن إعداد الدعوات لاجتماعها وجداول أعمالها وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة تنفيذ توصياتها حسب موافقات مجلس الإدارة عليها.

٢٥. أية مهام أخرى يوكلها لها مجلس الإدارة.

لجنة بيع العقارات:

تم تشكيل لجنة العقارات بقرار من مجلس الإدارة وتتكون من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ويعين المجلس رئيسها من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنويا، وتتخذ قراراتها / توصياتها بأغلبية عضوين على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة بينهما. وتقدم اللجنة تقاريرها / توصياتها لمجلس الإدارة أولا بأول وحين الحاجة. هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

١. وضع السياسة والخطط التنفيذية المتعلقة بالتخلص من العقارات المستملكة من البنك بهدف تخفيض المحفظة العقارية إلى أدنى حد ممكن تحقيقا للأرباح الرأسمالية، من جهة ولرفع معدل كفاية رأس المال وعدم تجميد سيولة البنك، من جهة أخرى.

٢. تحديد سقوف المزادات للعقارات المرهونة للبنك عند دخول البنك في هذه المزادات بالتنسيق مع دائرة التسهيلات لتقدير أية محددات تفرضها اعتبارات حجم القرض المتعلق بالرهن ومخصصاته وفوائده المعلقة.

٣. متابعة تقديرات قيم جميع العقارات المملوكة من البنك والتأكد من تحديثها كل سنتين على الأقل مع مراعاة متطلبات البنك المركزي ومدققي الحسابات بهذا الشأن.

٤. دراسة توصيات اللجنة العقارية الفرعية بخصوص بيع العقارات واتخاذ القرار المناسب حول عروض الشراء لأي من هذه العقارات مع مراعاة تقديرات السوق واعتبارات البنك.

٥. دراسة التوصيات المقدمة من الدائرة العقارية من خلال تجاربها العملية واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها وتعميمها على مختلف الدوائر لا سيما دائرة التسهيلات.

٦. الاطلاع على الكشف الشهري الصادر عن دائرة التسهيلات والذي يتضمن رهونات العقارات الجديدة المرهونة لصالح البنك وقيمتها التقديرية وكشف الدخول بالمزادات.

٧. أية مهام أخرى يسندها إليها مجلس الإدارة وتتعلق باختصاصها.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت من بين أعضاء المجلس وتتكون من (٣) أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

١. التوصية بتسمية والترشيح لعضوية مجلس الإدارة مع مراعاة عدم ترشيح أي شخص سبقت إدانته بأي جريمة مخلة بالشرف والأمانة.

٢. المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال مجلس الإدارة.

٣. التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة في شركة أخرى.

٤. التأكد من وجود سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك المكافآت بالإضافة إلى أن تكون الرواتب كافية لاستقطاب الأشخاص المؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم.

٥. الموافقة على نظام المكافآت وتحديد مكافآت الإدارة التنفيذية بما فيها راتب المدير العام والمزايا الأخرى.

٦. الموافقة على جداول مكافآت الموظفين بناءً على تنسيب الرئيس التنفيذي /المدير العام.

٧. إقرار سياسة الزيادات السنوية للموظفين بناءً على تنسيب من الرئيس التنفيذي/المدير العام.

لجنة التحكم المؤسسي

تم تشكيل لجنة التحكم المؤسسي من بين أعضاء المجلس ويرأسها رئيس مجلس الإدارة وتتكون بالإضافة إلى ذلك من اثنين من أعضاء المجلس غير التنفيذيين وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماع واحد سنوياً. وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

١. التأكد من الالتزام بتطبيق ما ورد في دليل الحاكمية المؤسسية.

٢. مراجعة وتحديث دليل الحاكمية المؤسسية كلما تطلب الأمر ذلك.

٣. للجنة أن تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الادارية للاستئناس برأيه أو مساءلته عن أي أمر من الامور.

٤. ترفع اللجنة تقرير لمجلس إدارة البنك مرة كل عام على الأقل يتضمن رايها بمدى التقيد ببنود دليل الحاكمية المؤسسية.

*** يلتزم البنك بتطبيق بنود هذا الدليل**

الهيكل التنظيمي العام للبنك التجاري الأردني المعتمد ٢٠٠٩

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

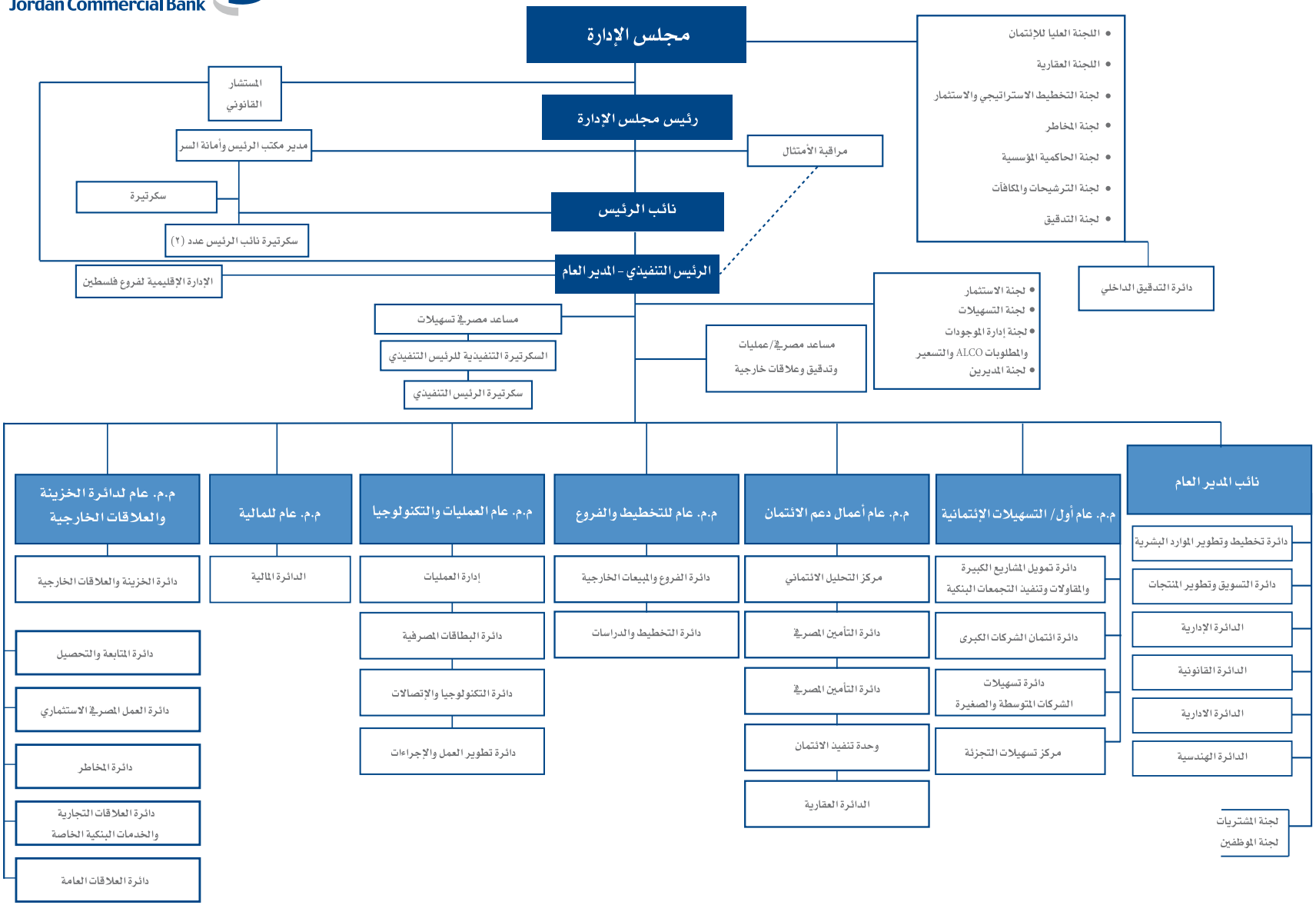

فروع البنك

الإدارة العامة وفروع البنك - الأردن	
الفرع	تلفون
الإدارة العامة	٠٦- ٥٢٠٣٠٠٠
المركز الرئيسي	٠٦-٥٢٠٣١٤١
المجمع التجاري	٠٦- ٥٦٨٣٧١٦
جبل عمـان	٠٦- ٥٢٠٣١٩٤
جبل الحسين	٠٦- ٥٢٠٣١٩٢
العبدلـي	٠٦- ٥٦٦٥٣٢٧
شارع مكـة	٠٦- ٥٨١٧٧٩٢
بيادر وادي السير	٠٦- ٥٨٥٦٨٩٣
الصويفيـة	٠٦- ٥٢٠٣١٩٠
عمـان	٠٦- ٥٢٠٣١٩٦
الوحـدات	٠٦- ٤٧٤٣٦٠١
القويسمـة	٠٦- ٥٢٠٣٠٧٩
ماركـا	٠٦- ٥٢٠٣٠٤١
مكتب حطيـن	٠٥-٣٦١١٦٨٩
صويلـح	٠٦- ٥٣٥٣٨١٨
الفحيـص	٠٦- ٤٧٢٠٩٦٩
شارع وصفي التل	٠٦- ٥٥٣٣٠٤٩
أبو نصيـر	٠٦- ٥٢٣٣٣٧٨
السلـط	٠٥-٣٥٥٠٣٠٧
معـدي	٠٥-٣٥٧١٧٦٠
الزرقـاء	٠٥- ٣٩٨٦٥٢٢
مـأدبا	٠٥-٣٢٤٤٢٣٥
العقبـة	٠٣-٢٠١٩٥٦٧
مفوضية المنطقة الإقتصادية	٠٣-٢٠١٩٥٦٨
الكـرك	٠٣-٢٣٨٦٩٦٣
إربـد	٠٢- ٧٢٤٠٤٠١
الرمثـا	٠٢-٧٣٨٠٥٠٤
شارع أيدون / إربـد	٠٢-٧٢٥١٧٨١

الإدارة الإقليمية وفروع البنك - فلسطين	
الفرع	تلفون
الإدارة الإقليمية	+٩٧٠٢٢٩٨٩٢٣١
رام الله	+٩٧٠٢٢٩٨٧٦٨٠
نابلس	+٩٧٠٩٢٣٨٢١٩١
طولكرم	+٩٧٠٩٢٦٧٦٥٨٣

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

09

التقرير السنوي